بسم الله الرحمن الرحيم

يا هاديا سالك سالك محامدك ويا سامعا بجامع مسائل حامدك اهدنا
الصراط المستقيم هداية كافية لتسهيل حل مشكلاتنا صراط الذين انعمت عليهم
لتبديل كالاتنا بفضلا لاتنا وصل على افضلهم صلوة وافية لشكر ما انعم علينا
وصلاح حالاتنا وعلى اله المفضلين علينا بكفاية اسباب السعادة لتحصيل
كمالاتنا وصحبه المجلين الينا بمفصل اثار النبوة ليحفظونا عن الخطاء ومقالاتنا
وبعد فيقول العبد المفتقر الى الله الغني عن العالمين ابراهيم بن محمد بن عربشاه
الاسفرائني عصام الدين هذه حواش كالشمس لنجوم درر الوضع حواشي ما في الفوائد
الضيائية واشي لا يوجد عن موجه حواشي ولا يتوهم في حقه انه حواشي لا يرد مناظر
كاثر فيه مكابر بكثرة ما فيه من الابتداع ولا يؤده شاغر ناخر بالاطلاع على حواشيه الا
محاسن الاختراع من لم يفارق ربقة التقليد فليستغنه باشاه فليس معه النزاع و
من لم يصل غاية التحرير لنقل السديد فليستمع عنه فلا يزيد منه الا الوداع انتفع بها
اهل السعادة بانتفاع ودفع اصحاب الشقاوة عن الانتفاع انت حسبنا في التوفيق لها
بفلاح العلم الذى هو غاية الانتفاع قوله الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري
من انعام وغيره وما وقع على غير الاختيارى كحمد الله تعالى على صفاته فلتنزيلها منزلة
الاختيارى اما لاستقلال الذات فيه واما باعتبار كونها مبادى افعال الاختيارى
فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد فيه مجاز او لان المحمود عليه ليس المحمود عليه حقيقة
بل جعل محمودا عليه مجازا والمحمود عليه حقيقة امر اخر قوله لوليه في الصحاح الولي ضد
العدو وكل من ولي امر احد فهو وليه هذا وكلا المعنيين هيهنا محتمل اما على الاول
فالمعنى ان كل من ولي حمد يحب كل حمد وهو الكمال لان يجب كل حمد لرجوعه اليه واما
غيره فلا يجب الا حمده او حمد من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان كل حمد لمن ولي امر
كل حمد من خلق ما يحمد عليه وربه وخلق استعداد الحمد واسبابه والكلام مزج
الحمد مما يليق به والحمد يصح ان يكون مبنيا للفاعل اى كل حامد به متعلق لوليه
وان يكون مبنيا للمفعول اى كل محمودية قائمة به تعالى ومن الافاضل من توجب

اللفظ

الاستفهامية ان جعل مميز كم الخبرية كالظرف فيه وفي التحكم فهو جعل كم مميز كم الاستفهامية مثلهما او مثل احد من الانس
بكم الاستفهامية لجمع كالوسط تميز اولم يعكس لان كم الخبرية متعدد منه من الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فجعل
كالظرف فيه ان الظرف مقدم على الوسط قوله لكن قد جوز الزمخشري ان يكون كم هذا رد على النحوي الرضي والاول على جوازه
كتب منه كتب هذا الفتى بانه وقع عليه كلام الزمخشري في تفسير الآية وحمايته بما ذكره قبيل هذا الكلام انه يجوز جر مميز
كم الاستفهامية المجرورة بحرف الجر نحو على كم جذع بنى بيتك وبكم رجل مررت والمجوز فقد نقطا يطلق كم مميز فرا
والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه وكان الخبرية عند النحاة بمجرد من منقدسة الجوز اهل ... فقد
انتطابق هذا او بهذا اعرف اوجه صحة قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد من غير استثناء بكم رجلا مررت لانه
لو قوله وبه من قبلهما قوله الخبرية احتمالية ترجح الانشاء والتكثير بهذا اولا عما ذكره الفاضل الهندي ان الخبرية نقيضه
الى الانشاء والتعليق لانه نظير الى السعة بلا فائدة وينبغي ان يعلم ان كم لانشاء التكثير اكون رب لانشاء التعليل الجرجاني
كلاما فيه الصدق عن الخبرية لان الانشاء راجع الى السكت والتكلم والاستفهام متعلق الكلم الخبرية قوله لو قال لمطلقا عالم
ما فعل رد قوله تذكير لان تانيثهم كما شاع في السنة النحاة تاويلة لتاويلها بالكلمة قوله كم الاستفهامية تاويلا
كلم كم الاستفهامية والظاهر فيه التذكير فقوله فهو عاتا او لم طا بهذا بين النحو عليه كما نرى وفيلا بالتاويل الظاهر
كلا بين التطبيق والاصحاب قوله اطلق الاحد منهما انشاء الموجب افراد الخبر ومن وجوبه ان كلا منهما اللفظ ومعنى
وجه يطلق في التطبيق وهو انه تنبيه على ان كلا منهما الاحد بالانشاء التعدد باعتباري وذكر كلا منهما يطلق اختيار التعدد
للا يتوهم تخصيص الاعتبار بالاحد قوله فعل ما بعده فعل او شبه فعل تنبيه على ان المراد بالفعل ما يعم
والشبه ليشمل كم بو ما انت سائر الكم بحلات كل ضاربه قوله اومتعلق خبره والنسخة الصحيحة بخبر مشتغل عنه فهو يعم
المشتغل بضمير المتعلق او بعضها فهو ظاهر ايضا الابتدائية او متعلقة واعلم ان المشتغل عنه الشى بنياد رضه
الصاحب الاشتغال والمعرض عنه بالاشتغال بغيره فليس كم في كم جاء لي مشتغلا عنه كم بضمير فلذا اعترض الرضي على
قوله فان كان بعده فعل غير مشتغل عنه بانه منتقض بقولك كم جاءك وانه يلحق ان المبتدا ومنه غير المشتغل عنه انه
المشتغل به الا ان كان في المفهوم اعم منه من غير الصاحب الاشتغال به فلا انتقاض نظرا الى المبتدا ورسم الاول فيه
الا فهو فان كان بعده فعل مشتغل به قوله وعند الكوفة الا حذف المميز الشاربه اما وفيه ما اعترض به الرضي انه ينتقض بكم
يوم فرت لانه ليس منصوبا بالحالي الاقتضاء الفعل بعده فانه يقتضى منصوبا كثيره الى نصبه الا الظرفية فاجاب
الشارح بان اقتضاءه بكم يوم حاليه الا بالظرفية وملاك الاقتضاء المميز قوله نحو كم رجلا ضربت المفعول بخلاف الرضي
وبسبب وقوع انتصابه الا مفعولا به او ظرفا او مصدرا او خبرا كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا الباب ظن
نحو كم ظننت مالك قوله وانه جعل الفعل والشبه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا يبد في قاعدة النصب مثل قولك

كم رجلا ضربته آه اجاز ان فضل الرضي جعله داخلا والآخر قوله اي يجوز رفعه وقيل فيظل منصوبا بالا وجوب النصب ويرده
ما ذكره الرضي ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف وعلى ما قبله لم يعمل ولو عمل ما له صدر او فرق جر بينه انه اخر
والوجه بينه على جواز تقدم المضاف والجار عليها مع اقتضائها صدر الكلام **قوله** كم من ابوك نظر لا شاك وبتنقض بذلك
القاعدة بكم رجل صحبك فانه يتعين كم بها كل المجرد لان النكرة لا يكون مبتدا للمعرفة بالاتفاق فيلزم مثل من
ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه كما مر **قوله** فكم فيهما منصوب المحل اولا هكذا ذكره الرضي وهو جزم الا ان
الامر فيه على البس كما على الحالة الظرفية وهي الغائبة عن الخبر **قوله** اي منكم كم في تلك الوجوه الاربعة الاعرابية جعل المثل اليه
بكم كل قوله فيظل ما بعده ولكن ان يجعل الضمير اليه من قوله اي ما بعده الكلام ان ابتداء وبالجملة الوجوه الاربعة في كلها
استفهام او شرط اولى انه يريد بان المراد انه يجاز في تلك الوجوه في جميع الاحكام وجعل جزءه الثاني والى في التشبيه فقال
من قوله وكذلك ان مثله كم في بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام والاخرى الى قوله وكذلك اسماء الاستفهام
والشرط خرافة لانه لابد ان يراد جميع اسماء الشرط وليس اسماء الاستفهام **قوله** وانه كانت شرطية فكذلك بيانه فيها
تلك الوجوه الثلاثة الا اذا كان اسم الشرط مبتدا فيجي الاربعة هذا بعيد فيره اسما الشرط والجزاء او الشرط فقط فهذا
ظاهر بيان المعنى فانهم او الجزاء فقط او اسم الشرط مبتدا او الا خبر له **قوله** في بعضها ومثلها غير كم مميزة ويوجبه قوله قد
يحذف باعتبار التمييز ولولاه ذكر التمييز هنا لكان الظاهر وقد يحذف التمييز **قوله** اي ما هو مميز باعتبار بعض الوجوه و
الاظهر ان المراد ما هو مميز في اللفظ فان قلت فلذلك الاوجه الثلثة لا يتميز بعد التركيب ذكر المميز نصبا وجرا او رفعا
فلا حاجة الى جعل التمييز في بعض الاوجه قلت يلزم ان يكون الاوجه اربعة ذكره نصبا وجرا او حذفه ولكن
لا يجعل جعلها ثلثة **قوله** فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت ليناسبه تاخير الفرع
عن الاصل فيما هذا التوجيه التمحل في التمييز بجعله على التمييز في بعض الوجوه فهو انسب الترتيب فالاوجه
ان يقال المراد بالاوجه الثلثة نصبه وجره باعتبار الافراد وجره باعتبار الجمع والمراد بعضها وقد يحذف انه قد
يحذف مثاله كم عتة لكن باعتبار قاله فانه التسبق انفا فيكون الاشارة الى الثلثة اوجه آخر باعتبار المميز المحذوف
ويكون نحو كم مالك وكم ضربت او المعتد اشكالا لو كم مالك فتامل **قوله** فلا حاجة الى ذكر السعف بمهما يفي فذوق لان
اللازم يبقى حذفه فليكون ذكره ذكرا على الاحاجة اليه ولكن ان يتقطع عند ازالة الابهام كون بعض الظروف اسما
كاسماء الاشارة **قوله** اي ظرف جعل ما بين الظروف بقرينة قوله الظروف ولكن ان يجعل على عموم الشامل للامان
من الظروف في باب المبني ما قطع من الاضافة ومن كل وجه فيه لم يبق اثر من الاضافة في بيان المعوض عن المضاف
اليه بكونه فانه كانه لا قطع فيه في الظروف ما جرى مجراه **قوله** لان غاية الكلام كان ما اضيف اليه الا ان غاية
الكلام في كلام نسبتي يجب ان يكون المنسوب اليه او غاية الكلام فيما قصد اضافته يجب ان يكون المضاف اليه **قوله**

فلما

٣

فلما حذف وجرى غايات الى ما حذف بلا عوض جرت غايته واما ما عوض فيه من المضاف اليه كلا وبعض واذا فلا غاية
سوا المضاف اليه بعده لانه لوجود العوض كانه مذكور والغاية العوض **قوله** والشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف
اليه من حيث جاز في اعتبار الشبه من ظهور الاضافة المرجحة بجانب الاعراب بخلاف حالة الاضافة فان الاحتياج فيها معا رض
والمبني في المضاف الى الجملة ظهور الاضافة الحقيقية لعدم ظهور اثرها في المضاف اليه بل لعدم ظهور المضاف اليه الحقيقي
بعدم الحقيقة مضمون الجملة ومثاله **قوله** من الظروف والمسموع قطعها عن الاضافة وهو على ما ضبطه الرضي سبعة ذكر اسماها سبعا
وهي اوّل ومن علو وتحت ودون من قبل ودون ما هو مفهوم الاقرار وقوله الا بقياس عليها ما بعضها ما يريد قطعها عما ليس
معها **قوله** فسمع اسمها ومن ذلك كذا في القاموس **قوله** الكاف انقضي من بلب علم او فيه كما علم في القاموس **قوله** لشبهها بالخبر
بكثرة الاستعمال لعدم تعرفها بالاضافة الا في ان يقال لان حسب يجعل لا يحتاج الا فرق بين ان يقال حسبك وبين ان يقال
جاء زيد الا غير الضعف على هذا الوجه الجيد لين شعره انه لم يجعل حسب مناسبا لفظا بالعبث في الابهام **قوله** بالنسبة الى الحروف
ومنها اذ الحكم بيناء اذ واذا اسناد الى من غير شاهد المستقبل ليقاس في الحكم بيناء ما بعدها الى ما بعدها مما هو مركب غير مركب
البناء وخلاف في الابن واذ كيف فان عدم التنوين فيهما شاهد البناء والعامل في الظروف المتضمنة معنى الشرط سوى
اذا هو الشرط عند الاكثرين وهو الجزاء عند الاكثرين الرضي ومع قوله فيها سوى اذا وان في التخصيص غير اذا بانه
اذا قصد به معنى الشرط كالنفور كقولهم الا وجه بمعنى الظرفية فالعامل ما هو في معنى الجزاء **قوله** وفيها اي وفي اذا معنى الشرط
وهو ترتب مضمون الجملة على اخرى لكن فرق بين ان تضمن اذا وسائر اسماء الشرط من حيث منظور بها فان اذا غير الشكة
ومن صيغ الشرط والاعراف بالفاء ولذا جاء في الاسمية بغير فاء واذا كقوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله الذين
اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقد جعلنا الشرطية الاسمية بالسبيل الشاذ ومن هو قوله اذا الخصم ابزى حائل الراس انكب
والامر ما ليس بالمتصرف الواقع بعدها والمقدر انه شرط متضمن معنى الشرط فيما يقوله وفيها معنى الشرط **قوله** وكذلك ان
ويكون معنى الشرط فيها الا وان ان يراد بعضها وذلك ولكون الشرط فيها جزئية كما نبه عليه بقوله وفيها معنى الشرط الى غيرها
الضعيف ولم يجعل كلمة فيه والاضافة انما ستبق ومن الرضي ان يجئ الاسم بعدها شاذ وتنبيها كما نبه **قوله** معنى المجيء في اذا
بالفتح والمقترن من حديث ومنه واذا الحقيقة الفجاءة بالضم والمقترن الفجاءة كما لقرينة مصدر فجاءة من الحديث
معنى الحذف بغتة **قوله** والمراد يلزم المبتدا عليه اوقوعه بعد ما اسما بعيد وقيل لزوم المبتدا او الخبر بعد الاعتبار
كالشرطية التفسير **قوله** وقوله زمان وفي السبع امكانه مفعول فيه يعني انه لا معمول به ولا لم يبق اذا ظرفية
وقد سبق انه قال الرضي ان لم اعتزلها اذ ابجرده من معنى الظرفية لا ينبغي انه يتوهم ان اذا ان عدم بقائها ظرفية
لا يبعد في المقام لانها عدت من الظروف المبنية فلا بد له من الظرفية الا ان هذا منه قد عدا منه مع انها مبتدا الآن
عند الجمهور **قوله** وقد يجي للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وذلك لتنزيل المستقبل منزلة الماضي لكونه

مع اخبار من هذه المستقبل كما في فقاتلوا وانقيا يمكن منه كونه في الآية للمستقبل لجواز ان يكون المطلق الوقف
كانه قيل فريقا يعلمون زمان الاختلاف في الحق فهم لهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف يعلمون قوله وقد يجي للمفاجاة نحو
خرجت فاذا زيد قائم في الرضي والاصل عنه اذا ظرف بينهما والاخفش بعد اذا الفجاءة الا الفعل الماضي وبعد اذا الفجاءة
الا الاسمية والقد على اذ للمفاجاة في خبر بينا بينما وبينا انا كذلك واقفا اذ جاء عمرو وفي الكتب وهما بمعنى اذ واذا
ملكا بمعنى المفاجاة وخص الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية اتفاقا ما هي الخبر بينهما وبين الزمانية قوله
اى حال كونهما للاستفهام والشرط لانه قيل الاستفهام لانها ساكنة بنفسه بدون الاستفهام لان الاستفهام معناها
والاظهر ان المعنى جعلها ظرفا يدل عليه قول ابن الزمان فيهما قوله وقد جاء انا زيد يعني كيف واي الافعال بعد مني قال
الرضي في انى بمعنى كيف انه يو وانى بمعنى من والاولى قوله بلا قرينة يستقيم على الاوجه الثلثة والاولى بمعنى من
وكيف الا وبعده فعل قوله والمشهود فيها الهمزة والنون وقد جاء كسرها بناء من هذه العبارة ان مجي كسرها
كمجي فتحها والبيت كذلك قال الرضي وكسر همزتها لغة سليم وقال الاندلسي وكسر نونها لغة بعضهم واختلف في اصلها فقيل هو اين
زيد فيه بالاوعم الياء في الياء والبه جرى اهل اللغة حيث ذكروه في باب النون وقيل اصله اى افعل اوان
من الياء او الهمزة وادغم الياء في الياء وقيل اصله اى آن فحذف الهمزة وتبعه الرضي بانه ليس الى الان غالبا من
اللام والمراد انى اخبر عنها المفرد المعرفة في تبع الاقرب بانه ابن ؟ وايان للزمان قوله بمعنى اول المدة معنى مذ ومنذ
اول المدة والاظهر بالاقرب منه زمان الفعل المتقدم عليها بقرينة لسبق ذلك الفعل فلا يرد انه ينبغي ان يخلط
بمعنى اول زمان الفعل المتقدم ولا يخفى ان في المراد اللام للعهد او العوض عن المضاف اليه اي مدة ذلك الا انه لتفسير
قوله اول المدة بالابتداء زمان الفعل المتقدم لانه يرى ان المعنى قوله اي اول زمان عدم رؤية الضمير كضمير رايته وليس
فاعلا فلا يخفى ان القائم الا زمان عدم رؤيتي كما يتوهم قوله المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع والواو يريد بالمفرد
ما يقابل المثنى والمجموع لم يعلم انه لا يجي ما رايته مذ ثلثة ايام او ثلثة مفردة بهذا المعنى بلا شبهة فينبغي الا يراد
بالمفرد الواحد وكانه قرينة ما سياتي وتنظيره في المفرد من المتعدد يقع بعدهما الزمان الزمان اي المعتبرة وقرنه
الى المقصود وتعدده قوله او وكل في ما رايته مذ اليومان الغدان صاحبنا فيهما وقع ما يفهم من كلام الرضي انه يجعل
لا مختص ما يليهما بالمفرد بل قد يكون المثنى بنا وبل المفرد وما هو اعم من المفرد حقيقة او حكما واقل بعد انما
من تقييده المثنى بقوله اذا لم يكن المقصود عدد واما يتعرض الهندي في المفرد وجعل المثال المذكور مما يتعلق
الى المعنى نفسه فهو عام ام وبلا خط بعد ان اليومان امر او عدد الحكم عليهما باولية المدة فى الان اعلى بيان
الجمع ملاحظ اليومان امر او عدد الى الوهم بانه انجر ملاحظة بهذين اليومين بجعل امرا واحدا او ليس كذلك فتعطل
بهذان اليومان لو خط بعنوان زمان المصاحبة الان في المثنى بتعيين انه اي زمان المصاحبة قوله بجمعه النعيين المقصود

من كونه معرفة الاظهر ان يقول يوم يتعين فيه فانه يوم الملاقاة قوله اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه ملتبسا
بالعدد وجعل الباء للمجاز بالعدد مصاحبة وقطعه عن المقصود والذي يطلب هذه الباء على قال الرضي انه لو علم تجويز
بهذا الكلام العبارة فقيل المقصود وبالعدد قلت المراد بالعدد اسم العدد بقرينة جعله مقصودا ابو الكون
مقصودا انه شان اللفظ واما شان المعنى كونه مقصودا او افتقار المقصود بالعدد على العدد وشمل المثنى و
المجموع والمفرد المقيد بالوحدة نحو ما رايته مذ يوم ومذ يومان ومذ ايام وبما ثبت اعداد كلهما تقييد
المقصود بالعدد ومن تعيين الاول قوله وقد يقع بعدها المصدر لا يخفى انه يقع بعدهما الى هذه الامور
بتقدير زمان مضاف في مثل آخر المدة فينبغي ان يجعل من تتمة احواله لا فصل بينهما ببيان المعنى الثاني لانها
نحو ما رايته مذ سافر ان الا بعد زمان مذ وقت السفر فهو اول المدة او ان اريد زمان السفر مع العلم
الى آخره فهو بمعنى جميع المدة الا جميع مدة عدم رؤيته جميع زمان سفره قوله او الفعل الاول او الجملة يعلم
ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الا بجر الفعل كما يتوهم عبارته قوله او ان اي ما كتب على هذه الصورة
او ان بجميع عبارته الا مثقلة او مخففة فالاول الكتف به يستعمل لكنه لا نم معنى ما اي ما كتب على هذه الصورة
الا يخفى انه يوجب ان يخبر او او ما كتب على هذه الصورة ولا يشكل ما قيل ان عبارة الكتاب يشبه ذلك فالحق ما قيل
انه المثنى حين تكرر الكتب به بتقييدها بالتشديد او التخفيف فانه كثيرا ما يغفل المتقنون قوله فتقدر زمان هو زمان
او ساعة او وقت او يوم او ليلة لو ساعد على القرينة فلهذا انكر الزمان وهم يقل فتقدير الزمان المضاف ورد
عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ اي في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وعكس دفع الفساد الشامل يجعل مذ بمعنى
مدة زمان ما رايته فيه وبرده عليه ايضا انه يلزم تاخر المبتدأ او فيما كان ما عرفتين ما رايته مذ يوم الجمعة و
بعد فتح باب ذكر من الجواب الا انه في اعلم بالصواب قوله لدا بالا الف المقصود وهو بمعنى عند فلذا وجد الحكم بينانا
بجر وهو الفتح او بعض الحروف يكفيان مع عدم الموافقة في المعنى او لدن بمعنى من عند فهو متضمن معنى من فلا بنى
ولا يرد عدم الجنة بناء من لدن لانه يجعل بجهة البناء وكون لدن في من لدن على اللفظ ما هو مبني على انه لا يوجب
دفع ما ورد عليه عدم تضمنه لمعناه بجواز ان يكون المرفوع الف كبيرة قوله ولدن بضم اللام في ثماني لغات الجميل بيان
الكتاب الاسبع وثامنها ما بقي من بيان الثالث وهي لدن بكسر الدال الا ان بعض كلامه الكتب اعمى في البيان تقييد
الدال بالفتح والكسر مما لم يكتف في بيان لدن ايضا بضم الدال بالتقييد بان تقييد الدال كلمات ثلث مع الكلام فيكونه
التنبيه على اصالة لدن بضم الدال والاظهر انه الاول فذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال وجمع لدن بضم اللام والدال
بفتحها فقد فات شرح الثالث هو الاول قوله وظلها بمعنى منذ عنده لدن يجي لغات بمعنى من عنده لدن بمعنى عنده كما
قاله الرضي وغيره قوله وابقاء لكان لدى زيد ان لدن زيد بقرينة ظاهر على هذا في لدن وانما ذكره في لدن وعنده

قوله ولذلك يحذف عنها ويثبت بعدها اذا كان بعد ندائه قبل الحذف اعادة الكاف قيد فيقال يا خبثة نونها بنون التنوين
لا انه اثبت تارة وحذف تارة قوله مساعدة بضم السين وسكون الحاء السيئة الاخلاق والسحر فيقال الصبي كذا في القاموس
قوله لكونه منقطعا عن الاضافة بعد تحقق المسند اليه ذكره بعد ذكر الفاعل قوله بدليل اعرابه في الافعال واليه الرابع جزم بكم لجواز
ان يكون جاريا منصوبا مفتوحا بالبناء لان عوض جاء مفتوحا بالجميع وجميعه مكسورا ومفتوحا بالتعدي بعد كونه مضموما
عن الاضافة لان نظائره لا يكون الا مضموما قوله المعرفة والنكرة اى هذا الباب بيان المعرفة والنكرة انما ابتدأ بالمعرفة
لكثرة ذكرها فيما سبق معهودتان ولكان كثرة افتتاح المباحث المتقدمة بالبهمها واحتيج الى تقديمها على بيان المعرفة
وجزء المعرفة الا انه آخر توقف معرفة بعض اقسام المعرفة على مباحث المبني الا بعد المقام قوله بوضع جزئه ملاحظا فيه
الموضوع على الخصوص بعينه وسمي وضعا خاصا ايضا او وضع الكلي ملاحظا فيه الموضوع له الكلي بنفسه او الموضوع
له بعنوان عام كما يقال لفظ هذا مثلا راي بعنوان المشار اليه ووضعها بعينه اسم الاشارة وسمي وضعا عاما ايضا
فالاول وضع خاص لموضوعه له والثاني عام لموضوعه له خاص قوله لشيء بعينه اى بجزئيه المتعينة وهذا الخارج لوضا
المعين لمعنى الوراز المتعينة ولا يساعده اللغة او ما يناسب هذا المقام من معانيه فان الشيء او النفس الشيء الكلام وقولهم
جاءني زيد نفسه او جاء زيد بنفسه وزاد الباء زائدة فالمراد جوابه فيكون المعرف المعرفة ما وضع لشيء نفسه الامر متعلق
به بالموصوف بها ولي لفظ موضوعه للشيء الا وهو وضع لذلك الشيء نفسه لكن شاع فيما بينهم تفسير قولهم بعينه امثال
هذا المقام بالمتعين فلا يبعد ان يكون من مواضعات الادب ان الامر يجر جوابه قوله المعلومة للمتكلم والمخاطب او اعتداد
بعلم المتكلم في التعريف والذكي بقاء حقيقة التعريف الاشارة اما بحرف التعريف قوله وقد يقصد به النكرة يبقى بعد النكرة
الا كان على نكرة بانه وبل وهو ما جعل الرضي عين هذا التعريف فصدر عنه اى ما لا يطلق المقام بيانه والابعد ان يبقى الاطلاق
النكرة حتى يجوز ان انه في حكم النكرة ويعامل به معاملتها قوله والاشارة بترتيبها الى الذكر اما ترتيبها بحسب المرتبة يتبع في كل المعرفة
وليس بذلك فان المبهم منها ما يساوى في اللام والمضاف اليها الا انها من منه ما يساوى المعرف باللام منه ما يفوته قوله
فالوضع الكلي الموضوع له جزئي مشخص كان ينبغي الاكتفاء بالجزئي لان التحقيق ان الموضوع له جزئي اضافي فربما يكون
كليا ومما ينبغي ان يعلم ان الوضع الكلي للموضوع له الجزئي كما ذهب بعض محقق المتاخرين والمتقدمين لم يعتبروا ايضا في العلم
فجعل من قولهم لشيء بعينه افادة لشيء بعينه وقال الواضع وضع المضمر مثلا لمفهوم كلي يستعمل في جزئياته من جزئياته وشرط
ان لا يستعمل في مفهومه الكلي فهو مفهوم الكلي بجوهره الاستعمال في الاعلام في قولهم لشيء بعينه في الوضع بل باعتبار الاستعمال اى
امكان تطبيق عبارة على ما هو الحق الشرح به تعليل على ما هو الحق ولم يلتفت الى قصده به قوله من حيث معلومية ومعهودية
بشيء او رمنه سابق كلامه المعهودية والمتكلم والمخاطب التحقيق ما عرف فلا شيء كلي من المتقدمين من
بشكل تصوير العلم الشخصي بانه الذي يتصور الذات بعينه كونه بازائه بلفظ الة فانه لم يمنع تصوره في نفسه شخص

فلا يمكن وضعه ان الواضع عجزه وان كان ابا له فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى يترتب ثمرة الوضع العلم وهو فهم الشخص
بعينه ويشكل بوضع الاباء الاعلام لابنائهم في غيبة الابناء قبل رؤيتهم وبوضع العلم العلم الشخص حيث الذي يتبادر شخصا شخصا
من اول عمره الى آخره يوما فيوما قائم بتصور مسمى علم بشخصه حين وضع العلم الشخصي فانه موضوع للشخص له المشترك
من اول عمره الى آخره فلا يمكن تصوره بخصوصه الذي وضع اللفظ له بهذا الخصوص قوله ما عرف باللام العهدية او الجنسية
او الاستغراقية قيد الا ان اللام مخصوصة في اللام العهدية والجنسية والاستغراقية والعهدية الذهنية من فروع الجنسية فقد
لك في اول الكتب يعتقد فيهما الا الجنس والاستغراقية تقسيم الشيء الى نفسه وقسيمه لكنه الا العهدية والجنسية والجنس قوله
المبهم ولبس فيه ابهام ام فيه ابهام في اسم بدر من اللام في سقط ما ذكره في قوله ومن خواصه وقوله الا انه لو كان
وهو ذو التعريف لكان شأ مثل المبهم الا انه لم يذكر المبهم لعدم شهرته الا انه اذا لم يكن حرف التعريف بل بدلا منه فلا يشمله حرف
التعريف ايضا كما لا يشمل الطرف والصفة لانه من اللام في قوله التعريف والتقدير والترجيح اخر فكل قوله ولم يذكر لوجوده
في اللام لو منكورة المتون وكان لم يكن في متنه او رغبا كان سهوا منه وكان اصله ولم يذكره المتقدمون لوجوده
اداة في اللام ما حققه المصنف ووجه كونه في الاصل بالتنبيه الرجل حتى قال الاظهر ولو ارتضى ومن لم يعده من النحويين فيكون
ذلك المعرف لان نحو قولهم ضربه في كاف الخطاب قوله والمختار من جهة الاضافة اى لا يخفى انه تطلق جهة او بغير
جهة الاضافة اى لها من الشيء المبهم جعل المصنف في المرجع الامور الاربعة وان كان بعيدا في النقط لكنه جاء على جهة التلطف
في المعنى ولانه عبارة المتقدمين الذين لم يذكروا النداء ولم يسبق على كلامهم بهذا الا الاربعة فقط او المقصود وهو
بهذه العبارة بعده اتفق المضمر قوله ولا يخفى عليك نظر الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ المثل او الغير او شبههما فهو
مستثنى من هذا الحكم جزاء اذا والشرطية جزاء انه لو قال المعرف ما عرف باللام او النداء او الاضافة لكان اخصر واتم
والابعد ان يجعل المضاف بعده مما ميتا لما من الاضافة منطوق في اللام فيكون في معنى ما عرف بالاضافة معنى قوله
اسماء من بعد معنى ثالث الاسم اخص من العلم لان معانيه ثلثة مرتبة في العموم وقد عرفها في لفظها قوله لا انه ان عهد بالعلم
او اللام آه بهذا في كتب النحو لكن قال صاحب القاموس ابو الفتح بنية لقب ابي الحاق اسماعيل بن شوبذ الكنية او وهم الجوهري
بعد اذا حفظ فانه بديع قوله وافترض من المعارف لما لو قال وخصص بوضع او الاول بعينه بل اخص او وضع قوله
لئلا يلزم في الاعلام المشتركة لا تقول لا حجة في بغد رحمن و زعيره الاعلام المشتركة فقوله بوضع واحد ليدل فلا
لئلا يلزم الا انا نقول ليس المذكور في الحد عدم الشيء والمطلق بل المقيد فلا يلزم بان الاعلام المشتركة فافهم قوله
اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه بهذا الترتيب شعور بانه لا ترتيب فيما بين اصناف المبهمات وسيق ما
به وقد عرف ان الاسم الاشارة اعرف من الموصول وبانه لا ترتيب بين اصناف المضاف الا انه ما هو والتوزيع
المضاف في تعريف المضاف اليه كما سبق فالاولى ان يقول اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون بينها
فيه

هذا الترتيب وبحثنا الا التنبيه **قوله** ثم العدد المخاطب ليس وجه كون العدد الذي طرحوه من العدد اوفق الا ان يجعل تنوينه
لكونه في الاصل معرفا باللام **قوله** كمية آحاد الاشياء منزوعة طائرة تلك الآحاد او المجموع اشارة الى ما ذكره الهندي
عن اشكال الرضي حيث قال خرج عنه الواحد والاثنان لانهما وان وضعا لكمية لكن لم يوضعا لكمية الآحاد وكمية لكمية ب
الواحد والاثنين ويحصل الجواب ان واحدا او صنع لكمية آحاد الاشياء منزوعة لا المجموعة ولك ان تقول قد حقق الرضي
في بحث التنوين بوجوب اللام ان الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة فلذا يحتج الشارح
ايضا نشئت عنه فنقول اراد العلماء الا واحد او اثنين او جماعة فانه صح جاء زيد واحد من العلماء او كل
اثنين وكل جماعة من الفقهاء والمستوفى يخرج الا فآحاد الاشياء يشمل كل واحد منها وكل اثنين منها وكل جماعة
منها فلا اشكال واما ما قاله الرضي ان الكمية في نسبة الى العدد المنسوبة اليه الكم وهو العدد والمعين الذي يجاب به
عن كم فالا كم السوال عن معين فخرج الجمع من نوعي العدد في الاول وان اما ذكره في رجل ورجلان على تقدير
دلالة واحد واثنين فاخرج رجلان ورجلين براءة ما وضع لكمية الشيء في ورجل ورجلان وضعا الماهية
وكميتها كما ذكره الشارح بعد او في كون كم سوالا عن العدد المعين نظر كيف ولا نكر صحة الجواب عن كم رجلا
عندك بقولك [illegible] للان بخلاف [illegible] باطن السوال بكم بل الجزاء او بعدم العلم بما سئل عنه وبيان
ما سئل عنه بعد [illegible] منه والا [illegible] بالتنوين لان ما عبارة عن الكم ولا تتوجه الا كم ليس [illegible] بالسوال
عن العدد [illegible] لان ذلك من التباس الكم الكلي بكم التعيين **قوله** والاشياء هي المعدود [illegible] آحادها
واحد واحد منها جعل الآحاد اجزاء المعدود [illegible] ذكرها ويكفي ان يجعل لكمية الاشياء فينبغي ان يجعل المراد بالآحاد
الوحدات القائمة بالاشياء والكم العدد [illegible] لكمية [illegible] الاشياء الكثيرة **قوله** والا لم يكونا عند بعض الحساب من العدد
اي ان لم يكن [illegible] عند بعض الحساب من العدد واما الواحد فليس بعدد عند احد من الحساب ان العدد [illegible]
عند بعض [illegible] من التعريف [illegible] الاول فيكون [illegible] العدد الاول [illegible] لا يكون [illegible] الاول
عددا **قوله** اي اصول اسماء العدد [illegible] بتفريع [illegible] التاء [illegible] الواحد والاثنين
من الاصول [illegible] من العدد [illegible] الثالث [illegible] العشرة
من الاصول [illegible] وثلث [illegible] قال [illegible] الواحد الى
عشرة [illegible] الواحد والعشرة من الاصول [illegible] احد الاصول [illegible]
[illegible] اسماء العدد [illegible] قال الرضي البضع بكسر الباء
وبعض العرب يفتحها ما بين الثلاثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة [illegible]
[illegible] التعيين قال الجوهري اذا جاوز لفظ العشرة ذهب البضع [illegible] المشهور جواز استعماله [illegible] العقود

الى اخر

كلامه **قوله** والاختيار اجيب كذلك عشر حيث الرضي من العطف لانه في الاصل بالعطف والان [illegible] رعاية الحال [illegible] رعاية الاصل
لكن العطف [illegible] او تعقيب [illegible] اختيار **قوله** ثنتا واحد واثنان اسمي الوحدة والاحد [illegible] الواحد [illegible]
حيث انه [illegible] من الانواع المنكرة والراجح هو التأنيث [illegible] قال فالواحد يعني المنفرد اي
العدد المنفرد ويستعمل في العدد [illegible] الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم [illegible] **قوله** اثنان وثنتان
اي هو اثنتان للمؤنث [illegible] ثنتان واللام ياء محذوفة وفي ثنتان بدل من [illegible] اللام [illegible] بدل
اللام [illegible] الواو **قوله** احد عشر الاحد اصله وحد [illegible] صفة مشبهة
من وحد [illegible] قلبت الواو همزة على سبيل الشذوذ [illegible] الجمع [illegible] احدى كذلك [illegible] قلبت الواو
المكسورة في الاول قياس [illegible] ولا يستعمل احد ولا احدى الا في التنييف [illegible]
يستعمل واحد وواحدة في التنييف الا قليلا **قوله** ولا يخبر الواحد والواحدة [illegible] التركيب [illegible]
العشرون احدى وعشرون [illegible] المراد [illegible] بالعطف [illegible] ما تقدم
عطف العقود على الزائد عليها [illegible] العطف [illegible] بالعطف على ما تقدم على العطف
[illegible] من عطف الاكثر على الاقل [illegible] ذكر [illegible] الهندي [illegible] ذكره
الرضي من ان عطف [illegible] الاكثر [illegible] **قوله** فتقول مائة وواحد وواحدة
[illegible] عطف [illegible] مائة وواحد [illegible] واثنان [illegible] وواحدة [illegible]
مائة عطف على [illegible] واحدة [illegible] مائة [illegible] عطف [illegible] الاقل على الاكثر [illegible]
المناسبة بين مائة والواحد [illegible] العطف [illegible]
[illegible] الرضي ان عطف الاكثر على الاقل [illegible] العطف [illegible] الهندي [illegible]
ان عطف الاقل على الاكثر [illegible] السابق [illegible] المعدود [illegible] واعلم ان اصل
مائة [illegible] فلزمها [illegible] عوضا [illegible] الاخفش [illegible] مائة
الا [illegible] بالالف [illegible] التثنية بالمفرد [illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] بالتركيب [illegible] **قوله** قال الشارح الرضي
[illegible] الرضي [illegible] الياء [illegible]
[illegible] المنسوب الى المصنف **قوله** [illegible] اسماء العدد [illegible] بيان [illegible]
[illegible] اسماء العدد [illegible] اسماء العدد وبيان التمييز
[illegible] بيان [illegible] اسماء العدد [illegible] اسماء العدد [illegible]

[illegible]

المؤنث والنكتة الغافية قوله نحو ثلاث بحور بالاضافة العدد الى الاجزء وكل اذا كان المميز جمعا لفظا او مجرورا بلفظة
من فالاكثر ان لا يجمع ما معنى بان كان اسم جمع نحو رهط بفتح الراء وقد تحرك فانه قوم الرجال وقبيلته ومن ثلثة او سبعة
الا عشرة او ما دون العشرة وما فيهم امرأة كذا في القاموس اسم جنس كالتمر والنخل وفي كونه جمعا معنى الا ان لم يكن التمييز
الا جمع قلة فيضاف اليها وان لم يكن الا جمع كثرة فكذلك وان كان له كلاهما فالاختيار ان يضاف الى جمع القلة لتطابق العدد والمعدود
والسالم يكن له جمع التكسير يضاف الى الجمع المؤنث السالم كقوله ثلث سموات وقد جاء قوله تعالى سبع سنابل مع وجود سنبلات
قوله الا ان جاء صورة جمع المذكر السالم اتفاقا وصورته جمع المذكر السالم لم يغايره صورة جمع المؤنث السالم الا انه اختلف
في مثنين قال الاخفش هو فعلين كغسلين لو حذفه واسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصى ابدل الياء الاخير نونا قوله والاكثر
اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فقد ثبته بقوله الا ان في المئة وكان فيه سماعها جاز او مثنيين غير مستقيم والقياس جائز
لا غير قوله لان ... مفسرا باعتبار فقط فاختير افراده ليكون اخف قبلها الظاهر قليلة والتخفيف بهذا الوجه الا في جمع منزلة
تلك مفردات الا ان فيه جمع القلة وجمع الكثرة كما رايت في الكلام كثيرة فالافراد وتعليلها قوله لان استعمال جمع مائة في الافراد تفعلها
مرفوضا فيقال ثلثمائة رجل كما يقال ثلث الاف رجل بهذا الوجه انا تتم لو لم يجز مئات رجل من غير اضافة عدد اليها لكنه
جاء مئات بسبل قال الرضي وان لم يكن مائة مضافا اليها ثلث اضافة جمعا واضيف الا المفرد اضافة كمئات رجل قوله
تخفيفا مفرده قد جاء مائة رجال وقد يجره منفصلا بان ارادة الحاشي المعنى ... واثب التقدير والعبارة قوله
الا اذا كان العدد ومؤنث واللفظ المميز مذكر انطلق ... بالخصوص في الرضي الا انه ذكر الرضي سابق ما يوجب
تخصيصه حيث قال وتثليث الا فرابها اذا اضيف الى مائة وجد حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلث مائة رجل
او امرأة واذا اضيف الى الالف وجد اثبات التاء سواء كان مميز الالاف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل او امرأة لان مميز ها
المائة والالف لا ما اضيف اليه المائة والالاف بنه الملاحة واذا قيل واذا كان المعدود مذكرا ام يكن واذا كان المميز مذكرا
بشتمل الحكم ثلثة اشخاص والشخاص انثاث ... ان هذا الحكم فقد انه ذكر بعد بيان التذكير والتانيث لا بعد بيان
المائة والالف لعدم الفرق فيهما تذكيرا او تانيثا قوله فان قيل قلت ثلثة اشخص والتذكير اعتبارا باللفظ
جعله الرضي الاقيس الاكثر قوله ثبت الا ان مميز الواحد معنى جعل فيه اشارة الى مرضية الاحمد وجواز اقامته الثانية كقوله أيه
واحد واليهين اثنين قوله لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اشاء رجل وقد جاء في الشعر ختا فتطلق ومن اسالنب
المنشاف التي ذكره الرضي نحو واحد رجال واثنا رجال قال قوله لا التزموا الجمع في مميز سائر الاحاد الا واحد الابل الى التزموا
الموافقة بين المميز والعدد في سائر الاحاد والثلاثة الى العشرة وينبغي ان يعتبر في الاثنين ايضا فالزم قوله وتقول في الحاضر
المهتدية انت وقد حمل بذكر انت لانه تقول صيغة الخطاب ويحتمل الغيبة باعتبار الضمير المستكن الا انه سابق نقول العرب
ويسمع حال انت قوله لانه قلت فاحدى احد عشر ضرب الاول قوله وتقول في المفرد باعتبار المائة الى ما به الاخلى

ان التمييز بلفظ المال ... الا هو الظاهر حيث يلزمه بان ... باعتبار مرتبة لانه قصد بالعدد بعد الا ... من
تلك العدد ومن غير بيان مرتبة نعم الواحد الثلثة الى الاربعة والعشرة الا يشتق له بعد الاول والثاني الا بمعنى
اول وثاني قد تركبات لانه بحسب اشتقاق اسم الفاعل منها يستعمل حادي عشر وثاني عشر وثالث عشر الى اسم الفاعل من
اول جزء التكلف المركب ويسند كذا واحد قوله حكم ... النقد كير والتانيث كما في العدد لحاجة الا التمييز قوله ومن
اي ومن اجل اتصاف الاعتبار بين الاول والثاني المراد من اجل الاول وبعض ما قام به الفعل وهو التمييز بعضه اقل المرتبة
العدد والمشتق منه ... انما هو اول منه بمرتبة الا ... كما جاء والفعل هذا ... قد جعل
ابدا ان يشتق من فعل وذلك من اشتقاق الى عشرة وكان جاء منها تلك التسعة الفعل قد ... بمعنى النصف الا ... الا
او فعل ... في مرتبة الطفل ... ولا يصير منه الا بعد الاتصال فوق العشرة لا شتقاق منه استوى ... احد
اشياء كل انه باعتبار رجالة ولبس فيه من فعل هو اسم فاعل صورة لا معنى فيه اشتقاق من العدد ويجب اضافة
الى ما يشير فوق انه بعض العدد ومرتبة خاصة من ذلك العدد قوله ثالث اثنين بالاضافة الا التنوين الا ... را
اكثر خلاف ... سائر اسماء الفاعلين فان الاضافة لا تنصب فيها من ... والشارح ... قوله العدد ... بلا
عدد الى العدد الى ... فلا اضافة الا من ... لانه ... الاضافة الى العدد لان الاثنين بعضه ... منه
الشارح لا مثله كل العدد قوله لا يلزم جواز ارادة الواحد الا ... عاشر العشرة وجواز ارادة المبتدأ والمنتهى ... عشر
العشرة لانه المرتبة العاشرة ... بحال بعضها لا ... الا يلزم جواز ارادة الواحد الثاني الثالث
مثلا قوله ضروب الجزء الاول ... الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ فيما ... وقوله ... اخره
في حال التصغير ... الاخر ... كالابنا ... قوله التي التي ... بحال ... من نوع
المؤنث المؤنث ... الصيغة ... وتدخل تحت العدد الموافق ... بالمؤنث بالعلامة قوله
وما ... الاطلاق بان الاصطلاح انما ... بالمؤنث بالعلامة مع عدم ... ولزم اطلاق المذكر
منه الصيغ قوله وعلامة اي علامة التانيث التاء والتاء لم يكن غير التانيث فانها بانه الاربعة ... من فعلها وتفعلها
الرضي في هذا المقام قوله او ممدودة كحمراء الا ... الالف التي قبلها ... قبل الهمزة وعلامة التانيث الهمزة ... ممدودة
وان ... انما منقلبة من الالف المقصورة الاصلية ... ممدودة ... ووصف الالف بالممدودة
وصفها بحال المتعلق لان الالف الممدودة ما قبلها ونحو علامة التانيث بالتاء والالف المقصورة او الممدودة
يتنقض بعرفات وفي اكساء وتقييد الحروف كما هو التانيث يستلزم الدور ... وعلامة التانيث
التاء ... الكوفيين حيث جعلوا العلامة الياء والتاء ... البصريون ... العلامة هي التاء والياء ... متغيرة
قوله ذكر ... جنس الحيوان اعتبر تعقل جنس الحيوان ... فانه ... فانه ... بالانثى والذكر ولبس

تانيثها حقيقي قوله واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل يجب ... وقيد بلا فصل من العبارة لاصالته والا يبعد
ان يقال ... من الفعل ايضا المستتر فلا يرد نعم المراة وبئست المراة قوله فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت
اليوم زينب لرفع الالتباس الظاهر ان وجوب الاثبات مقيد بما اذا لم يكن قرينة يدل على التانيث فلا يجب في جاءت
اليوم زينب الكريمة واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله ... الحقيقي بالف ... المذكر مع التاء نحو طلحة فانه مؤنث
غير حقيقي ولا ... فيجب ان يذكر الفعل ... علم المذكر الا انه ... ويجمع بالالف والتاء وفي الكشف
ايضا الاسم ... مذكر من افراده فانه يجب ... عند ابن السكيت نعلم ان المسند اليه مذكر من افراده
وبهذا يتم استدلال ابي حنيفة رضي الله عنه بالقران على ان نملة سليمان كانت انثى وهو من مشكلات المعاني فاعرفه
واعلم ان الضمير المنفصل في حكم الظاهر المستقل ... قوله ... وقد يطلق الظاهر على ما يشمل الضمير
المنفصل كما تعرفه ... من المبتدا ... قوله فانه ... جمع المكسر لسالم ... تانيثه يجب
ان يستثنى منه بنون فانه يشمل ... جاءت بنون قال الله تعالى ... امنت به بنو اسرائيل
وكذا المجموع بالواو والنون ... بالالف والتاء ... وسنون وثبون وكذا حققه الرضي قوله غير المؤنث
الحقيقي يشمل المذكر ... جمع الحقيقي لا غير المؤنث الحقيقي ولو نحو جمع المذكر غير السالم الظاهر
... قوله اي ... بتقدير المضاف ... مسلمون ومسلمات فقد ... بهذا التقدير
الشامل ... قوله ... يكون التثنية مجموع المفرد والالف والياء والنون فلم يكن ... تثنية
لفظ لم يوجد ... اللواحق ... النون مقدرة ... التنوين ... كالتنوين كما لا تقدير التنوين
معها لا تقدير النون قوله ... فلم يكن جامعا ... من افراده الا ما ...
على المفرد قوله ... لظهور المراد ... هذه التكلفات ... الظاهر من هذه العبارة ما في
اخره الالف او الياء والنون ملحقة ... قوله ... تقدير تسليم ... ما جمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف
والياء وكون النون عوضا عن الحركة او التنوين في المفرد ... في غاية السخافة ... لا يخفى الغرض
... الحاق الالف او الياء والنون ... قوله اي مع ... تقدير المفرد في التنوين
في ... المعوض ... الاسد بل ...
بالاسد ... الانواع ... فان التثنية باعتبار ارادة ... ينبغي ان يقال
باعتبار ... الموصوف ... المعنى ...
... قوله والزيد ... الوحدة ... جميعا
لا ينفع ... الكلام ... بعيد بالنظر الى ما ذكر

... وبهذا
وتوبيخا للجمع ... من ... الاكثر
... ذكره الهندي قوله وهو ما في اخره الف ... بعدها همزة ... المؤنثة
همزة ... ممدودة ... عن الف زائدة في الوقف ... مقصورا ... لزوم ... فيها
في الوقف قوله ويسمى مقصورا ... الممدود ... من ... خلاف المد ... الا ... من
... المقصود ... قوله
... قوله ... مجهول الاصل ولم ... باما
... الاسماء ... الاصل ومجهول الاصل ما ... الاسم ... اصلها
كذا حققه الرضي ... مجهول الاصل ... وكان الامالة لسبب ... انقلاب الالف عن
الياء ... مجهول الاصل ... الامالة ... انقلاب الالف
عن الياء قوله ... كان مجهول الاصل ... ان يكون الامالة لسبب ... الالف منقلبة عن
الياء ... قوله كقراء ... القراءة ... وسهو ... القاموس كما
... القراءة جمع قراء ... والقاري والمقرى جمع قراء
وقراء كحسان ... قوله لكنه ... كتب اللغات كالمفصل ... الحاشية ... المفصل
... واخره همزة ... الالف ... اصلية كقراء ومنقلبة عن
حرف اصلي كرداء ... ومنقلبة عن الف ... فهذه ... نقلت الواو
الاخير ... وعبارة ... الممدودة
فان كانت للتانيث قلبت همزتها واوا ... وكانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ...
او عن ... الاصل وهو ان يكون للالحاق ... والقلب وعبارة اللباب يوافق ما في المتن
... قوله ... الرضي ... من اصل ...
... فلا ... قاعدة ... الشواذ الخارجة
عن ... قوله ... المثنى ... الا ...
ان يقال ... المثنى قوله المجموع ... لا ... كما ...
... قوله ... الاعتراض ... الاحاد ...
... المتفرقة
... الاحاد

بجراءة تعريف اسم العدد بجزء المفرد بقوله بحروف مفردة لكن يبقى التثنية قوله بحروف مفردة الخ حروف هي مادة
مفرده آه ومادة له ايضا في القصد او الدلالة بحروف المفرد بمعنى انه مدلول بحروف المفرد فيه لا الاستقلال اذ الابنية
ايضا لا مدخل في الدلالة كما لا يخفى والمراد بحروف مفرده اعم من حروف مفرده المحقق كما في رجال او من حروف مفردة
المقدر كما في نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو نساء كما ان غلام فان فعلة من الاوزان المشهورة
في جمع المفرد كالفعال واما ما قاله المحشي الهندي ان المراد بالاحاد اعم من الاحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة فانه جمع
امراة فليس شيء اذ ما من جمع الا ويقصد به احاد حقيقة وانما التفاوت بين الجموع في تحقق المفرد وتقديره
ثم لا يخفى ان المراد بالمفرد هنا ما ليس مثنى ولا مجموعا في التعريف بدور [illegible] قوله فخرج نحو رجال اذ جنس يشمل المجموع
واسماء الاجناس انما هو من الدلالة المطابقية فيخرج بقوله ما دل اسماء الاجناس قوله كرهط ونفر قد سبق
ان الرهط والنفر جميع الناس الى ما دون العشرة كذا في القاموس قوله فنحو تمرة [illegible] بينه وبين واحده
ان [illegible] نحو تمر باسم جنس لواحد من لفظ بعضه تقييده بقوله على الاصح واما اسم جنس لا واحد له من لفظه فليس بجمع
بالاتفاق كما سنذكره ولا يخفى انه يجب ان يقيد نحو ركب على انه واحد من لفظه فانه اسم جمع لا واحد له من لفظه على
زعمهم ليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره ايضا ولكن ان تريد بنحو تمر مطلق اسم الجنس وبنحو ركب مطلق اسم الجمع ويقيده
بقوله على الاصح ان السبب المطلق ايضا اختلاف في بعض نحو تمر وركب فجمع عند البعض لكن ما ذكره من التوجيه الصحيح اقرب
ولكن ان يجعل تقييده نحو تمر للاطلاق نحو ركب فجمع اشارة الا ان التوجيه [illegible] ولا بد [illegible] انه لا بد من تقييد تعريف الجمع
بقوله على الاصح ليصح تعريفه نحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح [illegible] قوله [illegible] جمع [illegible]
[illegible] القاموس [illegible] بقوله جمع [illegible] اسم الجمع او [illegible] الموضعين على المذهبين قوله فالجمع الصحيح المذكر الا
الاظهر ان قوله فالمذكر [illegible] بعضها [illegible] جمع المذكر [illegible] قوله فالصحيح قوله اخر مفرده فيه انه يصدق
على [illegible] قوله ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض فان قلت كيف يصدق [illegible] الياء المقدرة
قوله [illegible] فينبغي ان يلحق بالياء المذكورة قلت بعد حذف الياء المحذوفة حذف التنوين [illegible] او الجمع او بائه
ثم يحذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها [illegible] الذي [illegible] قبل [illegible] الحذف [illegible]
التقاء الساكنين بين الياء والتنوين وعلى الحذف بعد الالتقاء في التقاء الساكنين بين الياء وعلامة الجمع
قوله ومن كان اخره اي اخر الاسم الذي [illegible] جعل ضميرا [illegible] الاسم [illegible] قوله حذف الالف دون
حذف [illegible] الضمير الراجع الى الالف [illegible] قوله الف مقصورة ملفوظة او مقدرة وقرينة [illegible] الياء
بالالف اعم من المذكورة والمقدرة حيث مثل [illegible] دون [illegible] ويصطفون دون المصطفون
فتامل قوله والشرط اي شرط الاسم [illegible] جعل ضميرا [illegible] والظاهر [illegible] الجمع لئلا يلزم تشتت الضمير

اشارة [illegible]

[illegible]

العضو قوله فذكر علم يعقل [illegible] فلكونه مذكرا يعقل كما سبق [illegible] كونه ليس الا الجمع [illegible]
[illegible] قال [illegible] التصحيح [illegible] شرط التكسير [illegible] الكلام [illegible] جمع المذكر [illegible] التكسير [illegible]
الكلام [illegible] والمؤنث [illegible] التسمية [illegible] قال الرضي [illegible]
[illegible] قال الهندي [illegible] فائدة الشرط الثاني [illegible] المذكر [illegible]
كانه [illegible] شرط ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا [illegible] جمع المذكر السالم [illegible]
[illegible] مؤنث [illegible] جمع المذكر السالم [illegible]
[illegible] المذكر السالم [illegible] يكون الكلام في جمع المذكر [illegible] التكسير
قوله فذكر ان يكون مذكرا [illegible] ان كان [illegible] فذكر علم يعقل عبارة
[illegible] لانه لا يجوز كون الشرط مبتدأ [illegible] الشرط والجزاء [illegible] والضمير [illegible] الاسم فينبغي
[illegible] المبتدأ [illegible] الكلام [illegible] ان الشرط ان يكون
مذكرا [illegible] يعقل [illegible] الشرط [illegible] خبر مبتدأ [illegible]
[illegible] العبارة [illegible]
[illegible] الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر [illegible] اجاب به الرضي [illegible]
[illegible] الشرط [illegible] قوله فذكر علم يعقل [illegible] مذكر علم يعقل [illegible] الضمير راجع الى المبتدأ
[illegible] الرضي [illegible] الرضي
[illegible] الشرط [illegible]
[illegible] الرضي [illegible] فذكر علم [illegible] كونه مذكرا
[illegible] الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر [illegible] الهندي [illegible]
[illegible] الهندي [illegible] قوله يعقل [illegible] المذكر
العلم [illegible] قوله [illegible] القاموس [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible] اجاب به على
ذكره الرضي [illegible]
ولا يخفى ان الجواب ضعيف قوله صفة [illegible] قوله [illegible] الشرط [illegible] فذكر يعقل
[illegible] الهندي [illegible] مناط الفائدة الوصف [illegible] قوله

متابعة

مذكرا او مستتر [illegible] في المذكر [illegible] او باعتبار [illegible]
[illegible]
بالواو والنون [illegible] قوله [illegible]
بالواو والنون [illegible] في المذكر والمؤنث [illegible] الفرق بين المذكر والمؤنث [illegible]
[illegible] الفرق بين المذكر والمؤنث [illegible]
[illegible]
[illegible] المذكر والمؤنث [illegible] بالواو والنون [illegible]
[illegible] قوله [illegible] بالواو والنون [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible]

[illegible] الفرق بين المذكر [illegible]
[illegible] بالواو والنون [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible]

ان يتوقف عنها واجاب بانه ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك تنبيها على ان له مزيد اختصاص بالقسم الاول وفيما عرفت
من ان الاشتقاق يقتضي تقديم المصدر تحقق بالقسم الاول قوله من فعل اي حدث اما ان يريد بالحدث المصدر او نفس المصدر وليكون
الحكم بالاشتقاق من الفعل من قبيل المجاز قال الفعل طالاهن لشدة الملابسة بينهما واما ان يريد به المصدر لان سيبويه
يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والثاني يوافق تعبير الرضي للفعل وقال النحو قوله لمن قام به اي القيام بالشخص
صفة المعنى المسند الى اللفظ قال الرضي والذي يقال انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب لان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل
والمفعول مشتق من الفعل الفعل من المصدر لان المصدر فيه قوله لمن قام به راجع الى الفعل والقيام هو الحدث بهذا الكلام
فان قلت اسناد القيام الى اللفظ هو مجاز فلتكن كذلك الاسناد الى ما يراد لفظا مثل ضرب ويضرب قلت قد شاع فيما بينهم اسناد
حال المعنى المطابق الى اللفظ وبالعكس دون المعنى التضمني والالتزامي قوله هو تنوعها ذلك الاسم لمن قام اي تنبيه على ان اللام
الجارة صلة قوله المشتق بتضمينه معنى الوضع ويمكن ان يجعل للتعليل اي لاجل افادة من قام به الفعل فيشتق عن
التنفي قوله اي لذات ما قام به الفعل يكفي ويغني عن قوله اي الفعل وفيه اشارة الى ان المراد من اهم العقلاء وان شاء له
وجه صحة المشار اليه بقوله لمن اولا ولعله قصد التغليب وينبغي ان يعلم ان المراد بمن قام به الفعل مع الفعل وقد حمد
به اسم الفاعل على المجموع لا الجزء ومن قام به الفعل والصور المتبادرة من عبارة من قام به الفعل المعرف الرضي بانه افرد
بهذا التقييد عن التوبيخ مثل ازيد حفا ر بعمرو وموز من فلان او مشتبه منه وبحيث معه فان معناه الاحداث تنسب
لا يقوم بالمنتسبين متعديا دون الآخر ايمكن دفعه بان معنى المقاربة ليس المشتق بالطريقين بل المنتسب
بقرب متعلق بالشخص بصدر عنه قرب متعلق بفاعل القرب الاول وهذا معنى ما قيل بالمفاعلة حدث مشترك بين
الاثنين فالمقاربة مشتق من مصدر هو المقاربة لمن قام بالمقاربة اي قرب متعلق بمقرب يصدر عنه قرب
متعلق بمقاربه وكذلك الاقراب معناه النوس مما يتحقق بواسطة منتصف بقرب من الشخص الاول فظل منه موجب
تعلق قيام قرب به متعلق لمن قام به قرب من هذا الشخص الثاني قوله الابقوم بالمنتسبين متعديا دون الآخر
لهذا الحدث لا بد ان يقوم بالمعنيين لا معنى للقيام الا التبعية بقوله لهذا من قبيل اشتباه النسبة بالانشاء واما
ما اجاب به المصدر من ان القيام معناه الاحداث اعتبارية والقيام المذكور في التوبيخ من الاعتبارية والحقيقية
فليس بشيء لان اطلاق المقاربة مثلا ليس الا باعتبار اعتبار قيام القرب بينهما بالفاعل قوله فان الحق ولو شرط اي الحق
او التوبيخ قوله ولانا يكون ما قام به قام المعنى الموضوع له اه فيه ان لانه يخرج عنه اسم المشتق من باب المغالبة نحو
كحرطاوله فطلته طوالا اي طائل اي دو عليه بالطول فهو لمن قام به الحدث مع زيادة الا ان يقال انه مشتق من الطول
بمعنى الغلبة فيه ولو نحو نالان نعني عليه وظاهر ان ظاهر كلامهم ان المشتق في الفعل واسم الفاعل للغلبة والرضي
صرح بانه لم يخرج اسم التفضيل بان قائل لغرضه ان المشتق بعدينه كما في التوبيخ يعني هنا قوله واسم المفعول اسم التفضيل المفضل له على

الحدوث لانه بدء عليهم مع ما اورده ان الاسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث فنزل به المصنف فلا يخرج به
اسم التفضيل بذلك قال قوله وحمل احكام صيغ المبالغة على احكام اسم الفاعل فيما مر الى ان الا مال انه حمل احكام
الصفة والجمع ايضا مثل اسم الفاعل وبه كان لا يتقوى ما قال بانه لم يحمل الصفة والجمع على اسم الفاعل وكان يجعلانه كما
وضع منه المبالغة فقد زاد اه لان لفظ هذا ان صيغ المبالغة مما في الاسم الفاعل ولبنية الشارح الا على الشان
فالمطلق في تطبيقه على ما ذكره هنا بما في حيز التعريف كما ترى قوله جاز به فاعل قال المحقق وبه سمى كثرة الثلاثي
فلم يقولوا اسم المفعول والمستفعل لجعل اسم الفاعل بمعنى اسم له مزيد اختصاص بهذه البنية وفيه نظر لانه واه
كان وجرى معقولا لكن ان الشارح بعد ما اراد قصد من لم يبال لذلك بل قصد بهم باسم الفاعل الا اسم موضوع لذات قام به
الفعل والمبني المفعول والمستفعل ويجري بهذا المعنى والشارح بعد انهم سموا اسم الفاعل باسم المفعول في
ان المعد لوزن الابالوزن كاسم الالة واسم الزمان والمكان لكن اسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد جاز به ان الفاعل هو القياس وقد يأتي على وزن المفعول كقوله تعالى كان وعده مأتيا وقال الرضي والاولى
ان ما جاز في الاية بمعنى المفعول من اتيت الامر فعلته فهو بمنزلة قوله في الاية الاخرى وكان وعده مفعولا المعنى في
قوله يحتمل ان المراد وكان اهل وعده مأتيا بوعده فحذف اهل فكوكم ما بين الوعد بمنزلة الوعد المتيقن
من الله تعالى قال سيد اللغة الملا لما وعد قبل بيان الصيغة من وقائع التعريف وفي النحو يستشهد قوله في بيان الصيغة
كالتعريف بتصويره وتعيين موضوعه للاحكام النحوية قوله بشرط معنى الحال او الاستقبال اي قال الرضي وقال كلام
النحاة انه يشترط معنى الحال او الاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام والاولى ان يشترط ذلك
بقوة معنى الفعل فيه لسبب ذلك فيمكن ان لا يشترط ذلك فيما اذا وقع في اللام بهذا الكلام اقوى ان كان ظاهر كلام النحاة
لان ان الظاهر عطف قوله الا المهمزة الا اما على بجب وتخلله ان يجعل عطفا على معنى الحال اي بشرط معنى الحال او الاستقبال
والاعتماد على صاحبه اوبشرط المهمزة او اما قوله فان دخل اللام الموصولة فيعد اللام بالموصولة احترازا عن الاسم التوبيخ
فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يعتبر في شرط من شرائط العمل كما صرح به الرضي والاظهر ان قوله فان وقع اللام استثناء منه
المعنى من قوله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه فان اللام الموصولة في الفاعل الشارح وقد دل ما سبق
على انه لا يكفي الاعتماد على الصاحب فالمستثنى منه اللام لانه يكفي الاعتماد عليه وعلى لابد من معرفة ما بهذا المقام ان
اسم الفاعل على المصدر المتعدي بين الى المفعول بنفسه قد يقوي بالباء بالام ويسمى لام التقوية بهذا جزء من علم
وحرف ووري وجهل وفي اسم الفاعل من هذه الا في ان يكون التقوية بالباء بحار زياده مع اقاله
اضافة فيقال هل علت بان زيدا قايم والتقوية الفعل باللام الا اذا تقدم معموله فيقال لزيد اضربت كذا نقل الرضي
قوله كقراء وحرور وحزاب بعد الاوزان الثلاثة نقل بالاتفاق من النحو بين البصريين والكاسئين والعذر فيها

مذهب سيبويه الاخفش وهو حمل صيغة المبالغة منه فلا الاشتراط عملها بمعنى الحال والاستقبال ... كالصفة المشبهة قوله وما فيه
من معنى المبالغة ثابت مذهب ... من المشابهة اللفظية في المعنى المبالغة لما زيادة التضعيف يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة
الفعل فكيف يكون جابرا للنقصان المشابهة اللفظية قوله لعدم تطرق خلل الى صيغة المفرد آه لا يخفى ما ذكره يوجب جمع المكسر
الا ان يعتبر مع قصد اطراد الباب قال الرضي اما المثنى وجمع السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد فيهما بما كان الاسم الفاعل
شابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد قوله مع المعمول معمولة بنصبه المفعول به لان اطلاق العمل غير مستقيم لابد
من تقييده بالنصب على المفعولية اذ لا يجوز [illegible] في الفاعل لان حذفه مستحيل انه [illegible] بذكر المفعول وكذا اطلاق
العمل يخلو فوجه التعريف [illegible] الام الموصول لا تفيد اسم الفاعل تعريفا ولا يحذف النون مع لام التعريف وانه
عليه الرضي حيث قال ... بالتعريف حضور المقام لكن [illegible] تنبيه فتنبه قوله اسم المفعول [illegible] تقدير المفعول به
على الحذف والايصال اذ المفعول [illegible] في طلب [illegible] معمول به اما ما ذكره [illegible] اسم الفاعل الى اضافة
الاسم الى الجملة التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل على خلاف اذ اما الحذف والايصال [illegible] جزاه حلو ما قال قوله في جملة
الشكل [illegible] معمول به الا ان [illegible] الحذف والوصف [illegible] الظرف [illegible] منزلة المفعول قوله والعمل الى ان حمل النصب
قال الرضي على الرفع [illegible] بالنصب على الاشتراك قوله والاشتراط [illegible] الزمانين قال الرضي ليس يجوز [illegible] كلام المتقدمين
لكن المتاخرين [illegible] ومن بعده [illegible] وجعلوه كاسم الفاعل والاكتفى بحفظ واحد كاسم الفاعل
[illegible] لكون ان الاشتراط [illegible] امور [illegible] بالعمل والاشتراط [illegible] النون مع
العمل والتعريف تحقيقا قوله ما اشتق من فعل لازم كان الظاهر ان يشتق من الفعل [illegible]
علامة [illegible] المتعدية [illegible] الا انه [illegible] المتعدي [illegible] لم [illegible] الشيء
وجعل لفظ اسم الفاعل [illegible] قوله على معنى الثبوت [illegible] على [illegible] ومطلق الثبوت المشترك
بين الحادث والمستمر [illegible] تحقيق الرضي قوله فيجوز [illegible] آه ولا [illegible]
في نعتها بصفة الفاعل قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو [illegible] اسم الفاعل
[illegible] التوجيه الا [illegible] ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل
[illegible] ما ذكره [illegible] والنسبي [illegible] اسم الفاعل [illegible] الا ان لا يجعل صيغة المبالغة اسم فاعل
قوله [illegible] على [illegible] الالوان والعيوب الظاهرة [illegible] وزن افعل [illegible] الثلاثي المزيد فيه
والرباعي [illegible] اسم الفاعل الا ان [illegible] ان يكون مع ذلك [illegible] الثلاثي [illegible] الا ان يكون [illegible] غير
الثلاثي [illegible] مقصور [illegible] قوله ويعمل عمل فعلها مطلقا [illegible] الاشتراط [illegible] لا يخفى الخلاف
[illegible] الا ان [illegible] لا [illegible] عن الاعتماد [illegible] الفاعل [illegible] بالمفعول [illegible] قوله

وبلا

ولا [illegible] النقد [illegible] مضاف [illegible] باللام او [illegible] اللام والاضافة قوله زيد
[illegible] الضارب الغلام بخلاف اخويه فانهما لا [illegible] التخفيف وينبغي ان يراد [illegible] الظاهر للايجاد
زيد الحسن [illegible] بعده [illegible] فلا [illegible] وينبغي ان يراد [illegible] الضمير
بلا [illegible] بتعبه [illegible] غلام [illegible] الاضافة [illegible] المجرور من الاضافة فلا يجوز [illegible] المتنع وزيد الحسن
[illegible] بالرفع والنصب قوله والمعمول [illegible] فان الرضي [illegible] بنفسه [illegible] الا اذا [illegible]
مباحث النعت [illegible] الغرض بيان اعراب معمول الصفة واعرابه على بيانه لان ضابط القبيح والحسن مبنية على
[illegible] معمول [illegible] قوله وحسن [illegible] الوجه آه وفيه ان صورته الخطية لا [illegible]
فانه لا [illegible] صورة النصب مع اثبات الالف [illegible] وبعده [illegible] مراد [illegible]
[illegible] صورة الخط [illegible] الا انه [illegible] الصفة من حيث الاعراب قوله اثنان [illegible]
بالاتفاق كما [illegible] الرضي [illegible] وجه [illegible] الحسن [illegible] بعدم افادة الاضافة
التخفيف [illegible] التخفيف [illegible] تقدم الاضافة على اللام [illegible] الضارب زيد قوله [illegible] يكون
الصفة باللام [illegible] الموصوف [illegible] في قولنا الزيدان الحسنا [illegible]
[illegible] التحقيق [illegible] التخفيف [illegible] يكون [illegible] قوله لاشتماله على
الضمير زائد على قدر الحاجة [illegible] بزيادة الضمير فيكون زيد حسن وجهه [illegible] الوجه [illegible]
ابيه الا ان [illegible] المراد ضمير [illegible] الا الربط [illegible] زيد ضرب [illegible] زيد ضرب
ابنه [illegible] ضمير [illegible] الربط [illegible] الابن [illegible] قوله وما لا ضمير فيه آه [illegible]
نعم الرجل زيد [illegible] بينه وبين زيد الحسن الوجه برفع الوجه [illegible] الاشتمال على التعريف العهدي [illegible]
[illegible] الربط الا ان [illegible] الربط [illegible] نعم الرجل بالضمير [illegible] العهد [illegible] بخلاف الحسن الوجه [illegible]
[illegible] الحسن الوجه [illegible] قوله لان معمولها [illegible] فاعل [illegible] ضمير [illegible] الفاعل [illegible]
يجوز ان يكون [illegible] الفاعل [illegible] قوله [illegible] الموضع [illegible]
[illegible] سواء ان كان [illegible] الاضافة [illegible] ضمير وان كان [illegible] الاضافة [illegible] التمييز [illegible] بالمفعول
يكون فيها ضمير [illegible] الاضافة [illegible] الصفة [illegible] الاضافة [illegible]
[illegible] الاضافة [illegible] باعتبار [illegible] الصفة [illegible] المفعول [illegible] الصفة
[illegible] النصب [illegible] تركيب [illegible] الحسن وجهها بالرفع [illegible] الحسن وجهها بالجر قوله [illegible] الصفة جعل
[illegible] صيغة الخطاب [illegible] محذوف [illegible] صيغة [illegible] الضمير

قوله مثلا للصفة فيه ذكرهما رفع المعمول ونصبه وجره من غير اشتراط زمان اي الحال والاستقبال حقيقة بل الدوام قوله وكذلك مثلا
الصفة المشبهة المنسوب غير المنسوب الخاص من الاسماء الجامدة التي اجريت مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس الوجه اي حسن الوجه
وهو قليل كذا في الرضي قوله الموصوف قام به الفعل او وقع عليه صلة الموصوف واما محذوف اي موصوف بالفعل او الزيادة
والاخص ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء فالتعميم ايضا لا حاجة تقدير جعل صلة الموصوف
اما محذوف اي موصوف بالفعل او الزيادة والاخص ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع
عليه الشيء فالتعميم ايضا لا حاجة تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة والاولى ان يقال المتصف بزيادة على
غيره اي من افعل المتصف بالزيادة سواء وصف بها الا المراد بغيره غير ما سواء كان المغايرة حقيقية
او اعتبارية كما في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا قوله في اصله اي الفعل يعني [illegible] والتقدير بزيادة
على غيره فيه والاقرب ان المراد التقدير [illegible] زيد ابعد عن التوبيخ فانه مشتق للموصوف بزيادة على غيره لكن الفعل المشتق
منه لا فائدة لادراج لفظ الاصل والمراد بزيادة في اصله فعل الفعل اعم من ان يكون له فعل الفعل او لم يكن لكن
يكون الزيادة على تقدير ثبوته كما في زيد افضل من الحمار قوله وقولنا الموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة
لان المراد بالموصوف [illegible] الموصوف على ان اسماء الزمان والمكان والآلة لم يوضع لزمان او
مكان او آلة موصوف بل لزمان او مكان او آلة مطلقا وقولنا يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي
في كون التوبيخ [illegible] بخروج صيغة المبالغة ولو قيل كلامه [illegible] من جعل اسم الفاعل شاملا لها
خروجها لانه موضوع للموصوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير لم يعتبر اضافة زيادته
الى الغير لهذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل دونها اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة اي التفضيل على جميع
ما عداه فانه لا يذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم قوله وهي اي اسم التفضيل من حيث الصيغة قد يجيء
نحو افعل [illegible] اسم التفضيل [illegible] والمضاف [illegible] لانه الجادة قوله وفعلى المؤنث
ولا وجه للاقتصار على المؤنث [illegible] قوله [illegible] فيه خير وشر [illegible] الاصل
اخير واشر لا يكون مجرده [illegible] خير وشر [illegible] الاصل اخير واشر [illegible] مخفف قوله
وفعلى للمؤنث وتحقيقه ان افعل قد يكون بجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعلى للمؤنث [illegible]
[illegible] خير والشر [illegible] قوله والشرط ان يبنى اي اسم التفضيل من مصدر ثلاثي [illegible]
بقرينة [illegible] فانه لم يبن الا [illegible] من الحكم الاول اولى
[illegible] بهذه الامور [illegible] لا بد من [illegible] وهو تمام الفعل لعدم الفعل
التفضيل من الافعال الناقصة [illegible]

بحث اسم التفضيل

[illegible]

افعل

١٤

اخرج منها [illegible] الافعل [illegible] الفعل [illegible] مع عدم التصرف والموصوف بزيادة في الفعل فالمشتق من فعل فحقه
[illegible] الا انه [illegible] لفظا [illegible] للنفي [illegible] زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره
[illegible] عند الزيادة والنقصان لكون الافعل [illegible] مما يجري في مدلوله الزيادة والنقصان
محل نظر قوله [illegible] لانه لا يشتق من [illegible] كون [illegible]
اسم التفضيل [illegible] الكوفيون [illegible] من البياض والسواد [illegible] الالوان وقال [illegible]
[illegible] قوله عليه الصلوة والسلام [illegible] ابيض من اللبن قوله [illegible] القاموس [illegible]
[illegible] قوله فان قصد [illegible] الثلاثي المجرد [illegible] الثلاثي المجرد [illegible] الموصوف [illegible]
[illegible] الثلاثي المجرد [illegible] قوله [illegible] ابن [illegible] الشارح
[illegible] وقال القاموس [illegible] الاحمق [illegible]
[illegible] في العين [illegible]
[illegible] العين [illegible] عليه الصلوة والسلام
والكعبة [illegible]
[illegible] ابن قيس بن ثعلبة [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله
ويشتق اسم التفضيل [illegible] العظيمة اذا
لم [illegible] الاصل [illegible] الاضافة [illegible]
قوله [illegible] اللام التفضيلية [illegible]
لا [illegible] قوله [illegible] الفضل الا
الا بعلم المفضل عليه [illegible] المفضل عليه [illegible] الافعل الذي [illegible] قوله ويجوز ان يقال
[illegible] المضاف [illegible] المضاف
[illegible] التنوين [illegible] التنوين [illegible] من البناء [illegible]
[illegible] والعلم [illegible] بعد اسم التفضيل [illegible] المفضل عليه [illegible] المفضل عليه لعدم [illegible]
التفضيل [illegible] المفضل عليه [illegible] الفعل [illegible] زيد افضل من عمرو [illegible] العلم
[illegible] اكبر [illegible] التفضيل [illegible] افعل التفضيل [illegible] معناه

التفضيل الى الثاني وزوال النسبة عن الاول بجزمه فان التفضيل بعد المفضل عن المفضل عليه فكانه قال زيد متباعد من
الشرف الخ وبالجملة استعمال اسم التفضيل معه باحد الوجوه الثلثة يجعله بمعنى اسم الفاعل فيساعده المبرد وسيما على جزء
وهو الاخير ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اي هين عليه نحو من الخ وماكان بهذا المعنى فلزومه صيغة افعل
اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاصل الذي هو الاصل اي افعل من قوله الدنيا وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة
استدل على القصد على المعنى الذي هو المقصود الخ بوجوه احدها جعل الدنيا عاجزة وفي المضاف اي قصد الدنيا
وثانيها جعل ان يقصد عدو في اي راى الدنيا فاضل بان يقصد وثالثها جعله عدو وفي المضاف اي ذوان يقصد
الدنيا والشرط روابط زاد الرفعة بعض الدنيا ثانيها ثبته موصوفة المقصودة به ولانه جعل ان يقصد مصدرا مضافا
الى الزيادة على الكل وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بلا تعسف قوله باعتبار تخصص
في تخصيص بعضهم الاول وهي ما عدا المفضل عليه لئلا يتوهم انه يجب قصد التفضيل باعتبار اتي بعض فكان
لان وضعه لتفضيل الخ على جزاءه لا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد وجه التزام الاضافة والواحد جزء المفضل
عليه في القسم الثاني من الاضافة قوله مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده يوهم ان الاطلاق معنى الاطلاق
عن المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه قرينة به الرضي الا انه يشبه ان يكون
المراد بجميع ما سواه الجميع حقيقة او عرفا على اعتبار عرفا فهو تقييد خفي قوله ويضاف للتوضيح اي لتوضيح اسم
التفضيل والتخصيص ثابت قوله والتخصيص لان الاضافة اذا كانت الى النكرة للتخصيص وفيه انه الاذكر ان الاضافة
للتوضيح يشمل التعريف والتخصيص ولا يقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح والتقابل بين
الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص قوله نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم [illegible] افضل البشر حيث
يراد انه افضل المخلوقات من جنس البشر قوله ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء
ووجه كون الاستثناء قرينة ان العمل المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل
على عمومه بمعنى لا يعمل اصلا في مظهر الا في مظهر كذا فانه ان العمل في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية قوله
وانما ضعف اعظم لانه يعمل في المضمر بلا شرط اطلق المضمر والرضي قيده بالمستتر فلا يجوز [illegible] زيد
افضل من [illegible] وما ذكره من التعليل انما يتم في المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل في
المضمر انه لا يظهر وجود المضمر حتى يعرف اثر العمل فيه [illegible] لا يظهر في لفظ اثر العمل والا يجاز
عمله في سائر [illegible] فتامل

قوله وانما ضعف بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا انما قيد مثاله لكل ظهر لكن لا ينبغي
ان يراد بالمظهر المفعول مظهرا كان او ضميرا بارزا ونظيره قوله رافعة لظاهر في تعريف المبتدأ فانه
يراد بالظاهر فيه المفعول ظاهرا كان او ضميرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل
في مفعول الرفع بالفاعلية والنصب بكونه مفعولا به الا اذا كان [illegible] فانه حينئذ يعمل الرفع بالفاعلية
وانما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه بحرف التعدي فيقال انا اضرب
منك لزيد وانا اعرف منك بزيد وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لما ذكره من الدليل لا يخفى انه يعمل
الرفع بالفاعلية بل يجري في عمل النصب بكونه مفعولا به فلا وجه لتخصيص المعدى قوله ولانه
كان [illegible] اعادة الالام لانه مع السابق وجه والا [illegible] عمل الرفع [illegible] مستقلا
في يفيده افادة الالام قوله الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا وهو في اللفظ [illegible] الاولى
ان يقال واذا كان اسم التفضيل صفة سببية لشيء او وصفا سببيا لشيء فلا معنى لتقدير الصفة وتفسيره
فالوصف قال الرضي هذه شروط رفع افعل للفاعل الظاهر قياسا مستمرا [illegible] بعض الشرط
اصلا [illegible] لا يعمل [illegible] هذه الشروط الا انه [illegible] عن ناس من العرب رفعه للفاعل بلا
اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل خير منه ابوه قوله وهو في المعنى صفة لمسبب قال الرضي الاشهر
في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا [illegible] وقال الهندي [illegible] المشهور [illegible] و
نحن نقول المسبب [illegible] جعل سببا [illegible] الاسباب [illegible]
[illegible] مسببات [illegible] انه لا يلزم ان يكون [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] المتكلم سببا [illegible] قوله مشترك بينه وبين
الشيء وبين غيره [illegible] نحو ما رايت [illegible] في حسنه الكحل اليوم
[illegible] باعتبار غيره [illegible]
[illegible] السابق بالاول قوله مفضل [illegible] المسبب باعتبار الاول [illegible] الرضي [illegible]
باعتبار الاول قوله باعتبار الثاني [illegible] مفضل [illegible] لانه لا يتعدى [illegible]
[illegible] العين [illegible] في [illegible] اليوم [illegible]
[illegible] الاول [illegible] البلد [illegible] باعتبار
الاول [illegible] مفضل قوله باعتبار الثاني [illegible] قوله [illegible]
[illegible] اسم التفضيل المذكور [illegible] يكون

النفي نفيا للزيادة مع بقاء افادة اصل الفعل لهما كان مساواة او جاء مساواة او علاوة ويكون دونه
يكون حاصل المفضل في المعنى وعلى هذا اعرف ان المعتبر هو هذا الوجه دون الثاني لعدم اطراده
في تركيب ليس في مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان الحمل عليه انه يجري في الجميع والا الاخر بعيد عما ذكره
الشارح والا توقف عليه اصل البيان فتامل قوله وثانيهما انه يحمل الحسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة
مع انه لا يخفى انه لا ينافي ذلك مع وجود معنى التفضيلية اذ لا يبقى وجه لذكره ما قوله فان قلت لو كان زوال الزيادة
التفضيلية بالنفي آه فان قلت هذا السؤال لا يقتضي زوال الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زوال الزيادة
التفضيلية سواء كان بحرف النفي بالزيادة او بوجه آخر قلت نعم لكن يتوجه على عبارة الشارح بجعل البناء
في قوله بالنفي بمعنى مع لا السببية في نعم التوجيه الى تعيين قوله بين افعل ومعموله باجنبي لم يفصل
لفصلوا بين العامل ومعموله باجنبي لان الفصل بين العامل والمعمول ربما يجوز لا تشتبه بين افعل و
معموله لضعف تلك فيجوز زيدا كان عمرو ضاربا بالنصب عليه الرضي قوله ولو قدم قوله منه في عين زيد
على الكحل اشارة الى شبهة تعنت بعض الفضلاء وهي انه فليقدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول
ولم يلتفت الى الجواب نقل عنه وهو انه لو قدم لزم علو الضمير المجاور المتقدم لفظا لانه رده المصنف بانه فاسد
في رجوع الضمير الى ما يذكر لفظا وهو متاخر رتبة كما في هذا المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتدا مقدم
رتبة والى ما نتلم يلزم تعقيده لكن في رجع الحال مع ضعف عليه ويمكن ان يجعل ما ذكره المصنف جوابا
الا ما ذكره بعض بعضهم رجوع الضمير الى ما يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد وبطلان ان الحمل على ان تخريجا اذا ذكر
المعنى فانظر اطراف الكلام لئلا تكون بالتعصب المقام على فوت المرام قوله سيما ان ما يناسب من قبيل العبارة
المشهورة الواردة آه هكذا ذكره المصنف ووافقه الشارح وهو ما نقل عنه البعض لا نعرف كيف يجاب
به القدح في ما ذكره مع وجه ان كان الورب اسم التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل الوجه ان الورب
كان معتبرا في الحال الى النقد في الاضطرار بانه كان يلزمهم تقديم منه فلا توجيه لدفعه بانه لو قدم
لم يبق التركيب على ما هو المشهور واورد الرضي ايضا بان هذا الوجه يجري في الاثبات ايضا كان يقال
رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب المصنف بانه لم يسمع الا وكالسابق منه فلا
يلتفت اليه واجيب ايضا بان في النفي يضعف معنى التفضيل فيجري افعل مجرى الاضطرار بخلاف ما اذا كان معنى
التفضيل قويا فانه لا يجعل مع الاضطرار ايضا قوله وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا النفي
لان الكلام مع كحل عين زيد آه رد على تقدير ذكره الرضي واتبعه المصنف من ان المقصود تفضيل
الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين ووجه الرد ان محل اسم التفضيل مختص على ان يكون المفضل والمفضل عليه

متغاير

متغايرين بالاعتبار ويكون تغايرا بالذات الا ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلا بد من تقدير
كحل عين زيد فلذلك التقدير منه في عين زيد في جميع ما مر وقال العصام لظهور المعنى في الحذف وبحثه
عليه انه يجب اضمار التركيب لما تظهر لغة كلام العرب والمحذوف المجرور والمضاف اليه في كلمة في
وابقاء احد قولي الجر والتوفيق الحمل على تغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة ثم بحمل كونه
كذلك في الحال والصورة بان يكون مرجع المعنى الى ذلك والا يكون في الكلام مفضل ومفضل عليه متغايران
بالذات بل لا يفهم المفضل والمفضل عليه الا بذكر لفظ واحد وهناك الا انفكاك الى الكحل المفضل عليه ايضا
من ذكر الكحل المفضل فتامل قوله ولو رفع لفظ العين آه لم يلتفت اليه المصنف بناء على عدم فصاحته في كلام
العرب وان لا مانع عنه قياسا قوله والتقدير ما رايت عينا ما ثلة لعين زيد في الحسن الكحل
فيها الكحل من العين زيد اشار بهذا الكلام الى ترجيح ما ذكره الرضي بوجهين وما ذكره سواه قوله كعين
زيد مفعول رايت والحسن فيها الكحل بدل منه بدل الكل من الكل لان معنى ما رايت لعين زيد ما رايت
كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى الحسن فيها الكحل والا مثلها لذلك المعطوف على الوصفين اعتمادا على الا وصفوا
المعنى ولا يجوز ان يكون الحسن فيها الكحل صفة لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت عينا مثل عين زيد في
حسن الكحل فيها زائدة في الكحل عين زيد في الحسن الكحل فيها ~~زائدة على عين زيد في حسن الكحل فيها~~ وكيف يكون مثل الشيء زائدا
زائد عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة قال الشارح اشار الى انه لا مانع من جعل الحسن صفة لقوله كعين
زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونه اسما لان الظاهر كونه حرفا فجعلها حرف الحسن صفة موصوف
محذوف لان الشارح قدر منه في اما بجعل المماثلة بعين المماثلة في اصل الكحل لا في الفضل في حسنه والا يجعل المماثلة
بين المماثلة في الفضل ... منه المقصود على الوجه الاول وكان اللزوم على الوجه الاول مبنيا على انه لو كان
عين مثل عين زيد في الفضل على جميع ما عداه لزم الشارح فيها سوا المماثلة مع الترجيح فيكون النفي مبرمنا
فيكون ابلغ واعلم ان الظاهر من عبارة المصنف ان بين التركيبين الاخرين فرقا بان لا يتعين في ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد هذا التركيب بل جاز ان يقال ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد خلاف ما اذا قدم ذكر العين فانه يتعين ان يقال ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل و
لا يصح ان يقال ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل منه في عين زيد لانه لم يذكر في الاستعمال مثل هذا التركيب
المفضل عليه اما يتعلق به حيث قال فان قدمت ذكر العين قلت فلم يقل فلك ان تقول كما قال في السابق
ولك ان تجعل من قوله فان قدمت آه الى ان قدمت ذكر العين وجب ان تنصب الحسن على انه يصح ان تقدمه
بناء على انه لا فصل بالاجنبي والنصب الحسن على ان المفضل عليه فلم يذكر هناك مفضل عليه سوى عين المفضل لانه

مبني بر
متغاير

ولا ان علم يذكر مسائل كثيرة يعتد بها المعاني الحسنى متخففة من نظر الى المقيد بالكلام قوله لانه كان في مقام بيان الاختصار
وما ذكره اوفق بالمقام والاولى ان يقال بانه يذكر اعتناء بالتنبيه بالتشويق على جواز حذف الموصوف وذكره قوله الاسم
جماعة الركبان بعض يسير بحيث يسر نحو ولكن لا يبقى منه مكسبا قرب جعل سار بامر السرى صفة ركبان لان الاسم الجمع كركب
تانيث المسند الى ضميره والاوجه صفة بخلاف الجمع قوله واسار بامر السرى ولا شك ان جعل من السارية على ان تكون
صفة مقصد يعد وقد الله الوقوف فيه سار بالنهار الهالك على ما قيل ضعيف لان الفرق القديم على المشتقين فلذا لم يلتفت
اليه قوله فعلة اي اعم من رؤية البصر او من رؤية القلب وهنالك احتمال ثالث اي بحسب المعنى وهو جعل ادرى بمعنى
اي لا اظن وبقي النظر الى ما قيل من نفي الرؤية البصرية والعلمية فتدبر والعلم قوله وانه منسوب الى السباع لكثرتها فيها
المراد بالسباع اما حقيقتها او شرار الناس وقطاع الطريق قوله ولا يخفى الى اخره اي جعل الواو حالية وفيه
الخرافية وما ذكره اظهر وانما قال ولا ادري ومقتضى السياق ان يقال وما درى لانه بعض انه ما درى ولا ادري فقط
لانه لو اي متكلم ثبات منه الحكم بانه لا يدري فقط فقال ما قال وهو التنوية الى جهة الفعل سلك تلك الطريقة
اي هو بصدد بيان الافصح على طريقة الواحدة وهو يدل على انه بذلك القصد وانه ذكر بعد تعريف الفعل بعض
فوائده كما فعل ذلك في قسم الاسم والنية في العلم قوله اي نفسه لا يقع جميع ما دل الكلمة في النفس اشارة
معرفة وجه تذكير الضمير وسواء باعتبار لفظ ما دون معناه قوله اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان هذا هو
المشهور فيما بين القوم والتحقيق انه مشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث الى النسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي
غير مستقل قوله ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي فالقول بان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولا شك
انما هو الثاني معنى حرفي لا يفهم ما لم يفهم اما الفعل ذكر الفاعل واما الاول فمعنى يتعلق بمتعلق فاعل ما اجمالا وهو
متفهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء فان معناه يتعلق بمتعلق متعلق اجمالا
متفهم من غير ذكره وبهذا تحقق انه يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل على المطابقي على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل
ما قوله وانما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان فيجب ان يكون المراد به الحدث لانه بعد اخراج النسبة يكون
مرادة بتقييد في تعريف الا الحدث والنسبة فلو اخرج الزمان حين كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان تعين
ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى كما صرح به المحقق
الرازي في موجهات شرح الرسالة الشمسية ولا التضمني لانه لا يصح ارادته في تعريف الاسم والحرف والعلم في ارادة
الالتزام اي ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد الاعم قوله ويخفون وصفا اسماء الافعال لان جميعها منقولة يقال جميعها
بسماء ابن ابي الامرين بل قلنا الامرين واما الغائب فلا واحد فقلت الحكم على الجميع فالحكم على الجميع فقد يكون على سبيل
التوزيع اجزاء جزاء كما جاء في الرجال اي كل واحد وكذا جاء في جميع الرجال قوله الافعال المنسلخة عن الزمان وكذا

الافعال المنسلخة عن الحدث يدل به ان الافعال الناقصة تامات في اصل الوضع منسلخات عن الحدث صرح به
بعض المحققين في الفوائد الغياثية قوله او التقليل الفعل فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى لتقليل
الفعل الاصطلاحي وتحقيقه فلا يصح قوله وبحث من ذلك لا يتحقق الا في الفعل قلت كانه اراد الفعل الاصطلاحي
واراد بقوله لتقليل الفعل تقليل مدلول الفعل الا ان الظاهر ان يقول وبحث من ذلك لا يتحقق الا في الفعل
فتامل قوله لدلالة الاول على الاستقبال القريب على ان كثيرا ما صرح به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص قوله لانها وضعت
له ولان التي ما لم يحفظ المتكلم جعل فيه قوله وانما قيد به لحوق تاء التانيث اي الساكنة وبهذا صح قوله والصفات
التي تلحق آه قوله ولحوق تاء فعلت الاحسن ان يقول ولحوق تاء فعلت وفعلت وفعلت ويستغني عن قوله ولحوق تاء
التانيث ساكنة والاولى ان يقول ولحوق تاء فعلت بالضم البارز المرفوع مطلق والاحق بالمتحركة لا يختص البارز
المرفوع المتصل مطلق بالفعل كما يدل عليه بيان الشارح قوله لانه في اصل الوضع فاذا النسب ومعناه الانه ولانه
ما عرفه في تعريف هذا الفعل قوله قبلية ذاتيه لكون جميع اجزاء الزمان المتقدم بعض اجزاء الزمان زماني وهو
التقدم الذي لا يجامع فيه المتقدم المتاخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم
بالذات انما هو بين العلة التامة والمعلول وتحقيقه يعلم من آخر وسخريته فاطلب آخر ولزوم الا يكون الزمان زمان انما
يلزم فيه او كان منشاء التباس التقدم بحسب الذات فالتقدم بالزمان كما هو منشاء الا في قبل لازم الظرفية فهو
متعلق بالحدث وفي صفة الزمان فيكون المعنى حادثا في زمان واقع في زمان متقدم على زمان فيلزم ان يكون للزمان
زمان ولا يبعد في الشبهة الا بتقدير لفظة قبل بعظمة متقدم بان يقال ادل على زمان متقدم على زمانك
مبني على الفتح اشار الى بيان بعض فوائده بعد تعريفه كما هو عادته قوله باحد حروف تاء ابت فيه ولا يرد الظاهر في
اوله قوله كون نوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين الى ان اطلاق ايضا يكون مشتركا فيكون مفارقا للكلم
الا انه ليس مما فيه مشتركة خلاف للمضارع فان اشتراكه الذي بسبب مشابهة الاحرف تاء ابت مما يجب فلذا
فيه مشابهة باحد حروف تاء ابت الوجه مشابهة باحد حروف تاء ابت لوقوعه مشتركا بين معنيين فانه مشترك
بين الزمان والحال والمعد يرسيه بزيادة حرف فكان اشد مشابهة قوله فالهمزة للمتكلم ابتداء البيان في ترتيب
حروف تاء ابت بل راعي فاتحة تصريف الفعل فانه يبتدا من فعل المتكلم الواحد وينتهي الى الغائب قوله مفردا مذكرا
كان او مؤنثا فالتذكير للتغليب اي للمتكلم المفرد بحسب تلك المفرد لان المتكلم لا يكون الا واحدا سواء كان مذكرا
او مذكرا ومؤنثا وصف في ذكر بالمفرد بعنوانه ليس معه غيره كما يدل عليه الصفة في ترتيب يكون مع الغير فلا يجمع
الغير او مع كونه مع الغير وقوله واحدا كان ذلك الغير او اكثر مذكرا كان او مؤنثا او مختلطا قوله والمؤنث المؤنثين
غيبة اي حال كونها بجعل حال غيبة معهودا قبيل الالات جعلها حالا لانت بنظائرها ولو قال المخاطبة والغائبة والغائبتين

لكان اخصر واظهر قوله وملكان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع حين ان يتعلق آه دفع لما يتجه على ظاهر عبارة
المتن انه يفيد ان علة اعراب جزئيه منتفية بانتفاء عدم اتصال نون التاكيد او نون الجمع المؤنث به وهو باطل
لانه لا يعرب بغيره مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل به نون التاكيد او نون جمع مؤنث مع انه مقصود
بالبيان فقال حاصل البيان انه انما يعرب اذا لم يتصل به نون تاكيد او نون جمع مؤنث وفيه ان قوله انما يعرب
من الفعل حينئذ في قوة انما يعرب المضارع حين ما يعرب الا المضارع فيكون اتصال الظرف به تقييدا لحصر الاعراب
فيه فيكون الشبهة بحالها وفي اعرابه وفي عدم الاتصال حتى تنبه في الشبهة فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق
ببعض المقابر وفيه بيان انه لا يعرب مقابره وفي عدم الاتصال فالمقصود تعليم الغير حيث شمل المضارع المتصل به
النونين قوله واعرابه في لا بمعنى عدم الفاعلية بل بمعنى صحة او نون اقتضاء العامل لا بمعنى ما به يتقوم المعنى
المقتضي للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل ليس بمعنى وفي يعرب بمعنى
فتحة او الف او نون الاجتماع العامل وفي وجزم بمعنى سكون او حذف نون او حرف واتفق العامل قوله فالصحيح
منه اي من المضارع المعرب وهو ما لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث قوله وهو عند النحاة اقتران ما هو عند
اهل التصريف وهو مستغن عن التوضيح وانما قال حرف الآخر لم يقل انه ليشمل نحو يغزو للشبهة قال الجزم ومع ضمير
بارز نحو يضربن ايها انهن يضربن بخلاف تضربين ونضربين بلا متصل به نحو يضربن مما تضرب الاسم فانه لا يلزم
على الضمير البارز لكنه خرج عن الضمير البارز المتصل والاشبه انه لا حاجة الا قوله متصل به فان معنى التي به عن
الضمير الا متصل به يدل عليه قوله والمتصل به ولكن قلت قال التثنية انها لا حاجة الا ذكر هذه القيود لانه ليس ضمير
بارز مرفوع متصل الا التثنية والجمع المخاطب قال والمؤنث فيه ان الضمير البارز في الصحيح المعرب للجمع المؤنث
فالجمع المطلق في هذا المقام نحو واما المذكر فلذلك جمع قوله بعد والمتصل به ولكن بالنون او وهذا اذا الوحدان
المشار اليه بذلك شمول الضمير جمع المؤنث لا ينتقض الحكم بجمع المؤنث قال والسكون في حال الجزم لم يقيده بقوله
لفظا لكي يفيد انه لان السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة وهنا كان تقرر لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك
النصب اذ قد يقع المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا دخل الجزم على الساكنين نحو لم يضرب القوم قوله
مثل يضرب مثال للصحيح المجرد وهو ضمير بارز مرفوع في الاعراب حتى يكون فاعلا او المضارع من كلام الشارح انه لعله
مثال للاعراب فانه جاء الخفيف به قوله والمضارع المتصل به الا انه يجيء انه انفرد به تركيب في كلام المص النحو والتصل
به مطلقا على الجمع ونحوه مما يأتي بلا تفصيل للصحيح لكن المصنف عطف على الصحيح الاعلى المجرد وفيه اشارة اليه
بقوله والمضارع المتصل به او مثل الحي يغزوان مثل يدعوان وانه يغزوان بدون يضربان ويغزيان اي يكتان وان المعنى
قال والمضارع المعتل الآخر المعتل عندهم ما يقابل الصحيح عندهم وهو ما كان آخره حرف علة لكن المص ادرج كلام الشارح

ان المعتل عام اريد به الخاص قوله اسقط الحروف المناسب لها لان حرف العلة مناسب للحركة فلو لم يكن فالتعبير بالسقوط
قوله بهذا النحو ولم يقيده اي المضارع مع فيه من المبتدا اي حيث قالوا هو النحو ولا اسناد الا من الاسناد
اليه كالفعل المسند اليه من المبتدا اي الاسناد والاشارة الى النفي المسند من المبتدا الا انه يجتنبه الا ان يفيد
في المبتدا الا دون المضارع لان الاسم يفيد معناه بدون التركيب مع الغير فيوجد منه ما يجرد على العامل
واليس هو بخلاف المضارع فانه لا يستقل بدون التركيب فلا يوجد المجرد منه مجردا قوله كما هو المتبادر منه
عبارته المتبادر من بيانه اقسام المضارع انه لم يجعل الرافع له النحو وكيف وقد قال في بيان المنصوب
منه وينتصب بان الى وفي بيان المجرد ولم يجزم بلم آه فكلام يمكن هنا ويمر نفيه بالتجرد عن الناصب والجازم
تبادرا منه انه لم يجعل العامل التجرد وانما قال وهو تنبيه اذ التجرد لا ان حقق العامل انما يكون وفي التجرد لانه
اذ ان حقق الناصب او الجازم يمتنع وقوعه الاسم موقعه لان الاسم لا يدخل عليه الناصب الفعل ولا الجازم فقيل
لم يضرب لا يصح ان يقال لم ضارب وانما لم يقل ولم يقع موقعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم فقط في الخبر
من المواضع فلا يعتبر به الموقوع عند المبتدئ بسهولة والمقصود الاصلي في هذا المقام تميز الاقسام
الثلاثة بعضها عن بعض لا بيان العامل قوله وذلك مذهب الكوفيين الا اكثرهم اذا الكسائي منهم يجعل
العامل حروف انيت قوله كما نحو زيد يضرب لا انتفاء صحة الوقوع موقع الاسم مشتركة بينه وبين ما عداه
لان الفعل هو مبني فلا يؤثر فيه العامل قوله ابدل الالف نونا في انه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال
النون الخفيفة تقلب في الوقف الفا كنون التنوين قوله وقال الخليل العمد الا ان يرده الا ان يجوز في تقدير قوله
وهو ليس لها بخلاف ما لم يجز سيبويه لن مركب مع لا والنون الخفيفة الا انه قد يكون انما يلحق الفعل الا انه يلحق لا الثقيلة
بانه للتاكيد النفي لان تاكيد الفعل المنفي حتى يفيد اللفظ لقوى التاكيد فاما على النصب يكون آخر الفعل الا بنية يكون
مع النون والنون اخفض الحرف من بين حروف النفي تاكيدا لنفي قوله بعد فتح حرف سرت حاله او اشارة الى تفصيل الحروف النحو
تقدير بعد مان الشرط او قيل او انه قال المص سيفصلها في محل ما ذكره مقام تفصيل المص قوله اذا لم يكن بين الفعل وبين هذا
بشرط ان العلم في بعض الظن والشهود ان الاستعمال الاولى اليقينيين والوسط فالمراد ليس بلفظ العلم في تقييده بما يدل
ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او ما في معناه او الظن او غيره كذلك قوله بين المخففة صيغة المفعول الاولى بين المخففة
لا غير وبما مر هنا بلا تقدير الى يجيء بعد الظن وفي رجس من المثقلة متعلق بالاولى اي المخففة الماء وحده من المثقلة قوله ما ولد
والظن فلا يناسبه فلعله اراد في الافعال الا بعد ان يجاء بها صاحبه الغيث كحده جاء من مفتي وخصها من المخففة
من المخففة الموجبة لما عرفت غير الشان وقوله ويست بعده ما كيد الحقيقة قوله مع خلقه الواقع كما كونه جانب الوقوع كما
خالعه بالسكون المراد بغلبته الوقوع كثرته كما هو المتبادر قوله لا منه بعد المطلق كما قبل ولا هو بعينه الا انه كما قبل يوافق

قوله لكونه جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال فيه بحث لانا لا نسلم ان جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب
ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء يجوز ان يكون فيما مضى نحو قوله [illegible] فقال اشتغل [illegible] جزاء كما ان [illegible]
قالوا جاء [illegible] الا في الافعال التي [illegible] الذي هو مبني الاصل قوله واذا وقعت
بعد الواو والفاء فحقق بيان هذا الحكم والتنبيه على انه في بعد الواو والفاء [illegible] قوله واو وقعتا بعد حرف
من حروف العطف لانهم [illegible] ولم يجد [illegible] وجهين فقد يقال قالوا جاء جاز ان [illegible] ابتداء
لا فاصلا [illegible] الجزاء [illegible] العامل والمبتدا [illegible] بخلاف الواو والفاء فيه
[illegible] لكن الاظهر بالنظر الى المعنى ان يكون تقدير [illegible] الوجهان الالغاء والاعمال قوله وان كان بالنظر
الا ان [illegible] المستقبل فقد يقال [illegible] قوله بمعنى كي للسببية لا فايدة لتقييد كي بحروف السببية
[illegible] في ذلك لكن تقييد [illegible] الغاية لا [illegible] فلذلك [illegible] انتهاء
الغاية فلم [illegible] بعض [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] قوله فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا [illegible] الاستقبال [illegible] قوله
[illegible] حكاية حال [illegible]
[illegible]
تكلم قوله كان [illegible] حكاية الحال [illegible]
[illegible]
قوله [illegible] الاستقبال [illegible] الحال
[illegible] في مقام الافادة [illegible] المبتدا
[illegible] قوله [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible] عطف
[illegible]

ان

الا او المعطوف على انه [illegible] المعطوف والمعطوف عليه [illegible] اذا عطف على ما بعده
فيه الاشكال [illegible] قوله اي ما كان صفة الا [illegible] قوله والفاء جملة
[illegible] المبتدا [illegible] تقدير الكلام والفاء
ناصبة [illegible] قوله من النفي [illegible] جوابا وصف
[illegible] تقدير ان النصب
[illegible] العطف على الجملة الا [illegible]
[illegible] العطف [illegible]
[illegible] النصب [illegible]
مع الدفع [illegible] العطف [illegible]
قوله [illegible] العطف [illegible]
[illegible]
[illegible] قال [illegible] بتقدير متعلق الظرف [illegible] المبتدا [illegible]
[illegible] قوله [illegible] بتقدير
[illegible] قال [illegible] المعطوف عليه [illegible]
[illegible]
[illegible] المعطوف
[illegible]
[illegible] العطف قوله [illegible]
[illegible] الشرط
[illegible]
[illegible] قال [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]

في معنى النفي وعلى ما لم يستقبل في نحو لا تكن لا اقسم [اقول] وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا اي تجزم بالاصالة فعلا واحدا الا انه
يتعدد وقد يجزم بالعطف فنقول لا تضرب ولا تشتم [قال] وكلم المجازاة اي بعضها فان كيفما واذا ايضا من كلم المجازاة
والمجزوم بها فعلان اي قد يكون كذلك كما ستعرف [اقول] واتى وسوابقها تجزم المضارع مطلقا سواء كان معه
ما او لا نحو اينما تكونوا يدرككم الموت [قال] ومع كيفما واذا فشاذ اي كيفما لشذوذ وان او كونهما من كلم المجازاة فالجزم
بهما شاذ [قال] ويختص اي ما بالاستغراق ولا يبعد ان يستثنى ذلك من التاكيد على ان النافية فيكون تركيبا من كلمة لم وما
[قال] ولان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله فيه نحو لا لان ان لم اضرب ليس حاصلا اذ ضرب لانه
معمول لم ومعموله لا يفصل فوران لم اضرب [قال] ولا النهي لا يجيء الا في العلم ولانه نكرة او جعل النهي من قوله
لكنه لا يعني الا النافية [قال] بسببية الفعل الاول اي الاخفى ان السببية بمعنى كون الشيء سببا لا بمعنى جعله سببا فالا بتى
ان يفسر الكلام بافادة سببية الاول ومسببية الثاني فكلام المصنف اراد جعله سببا جعله سببية نظرا الى طب
وذلك ليس الا بالافادة فالمراد افادة سببية الاول وكلام الشارح ايضا او بهذا المعنى الا انه بعد
عن التنقيح [اقول] من حيث انه يبني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل اي قد يبني كذلك وذلك اذا كان الاول سببا
واما اذا كان ملزوما فانه غير سببية فليس الامر كذلك والاظهر ان المراد انه يسمى الفعلان بهما ما تعلق بهما شرطا وجزاء
لان الشرط سواء الجملة الاولى والجزاء الجملة الثانية فافهم [قال] لتحقق ثانيه تاثير حروف الشرط فيه لتقلب الى تحقق التاثير
معنى ان لم يتحقق لفظا اي اذا كان ماضيا فظاهر واما اذا كان مضارعا مع لم ولما فان الجزم بهما لا بان الا بسلم ويسعه
مثلان ان قدم على لم ... ولا انه في لا يكون ... الطلب وبتعذر في الشارح [قال] وان كان
مضارعا فيه وجهان يعني ان يقيد بغير المجزوم بلام الامر نحو ان تكرم زيدا فلتكرمه لانه يجزم الفاء لعدم تاثير حروف الشرط
فيه من كونه مستقبلا بلام الامر وبغير الدعاء والنهي فانهما مستقبلان تحقيقا فيمن نحو ان فلا تاثير فيهما
معنى وكذا الاستفهام على ما كتبى [اقول] او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة حروف الشرط فيه معنى لانه
صار مستقبلا بلن لا بها واما الفاء لنا تنوجب اذ يجزم لان النصب بلن متعين لقربه كسبقه كما مر [قال] او الاستفهام
نحو ان لم يفعل زيد فانقر به او مضارع منفي بما نحو ان لم يفعل فانقر به ووجه عدم تاثير حروف الشرط فيهما ان
الاستفهام يبقى على الشيء وما لا ينقلب الى المستقبل والمنفي بها يكون للحال من غير انقلاب [قال] مع فتح الفاء نبه على
ان الفاء واذا الاختصاص الذي لم تعلى ويكتفي بالفاء مع الجملة الاسمية مع انه اقصر [اقول] لاقتضاهما بها اي بالجملة
الاسمية فالقبض ... الجملة الاسمية الجملة فتقدير [قال] وان اتى بيجزم بها المضارع فكونها مقدرة الا كان مقدرة
لا حالة مشوبة بانه قبل مقدرة في قول المصنف وان مقدرة بعد الامر منصوب على الحالية من معمول صلة صفة ان والعامل
قوله بعد الامر منصوبا بعقدية مقدرة مفتقرا لا حالة كانت والمقدرة تقع حالا والوجه ان مقدرة مرفوع على خبر ان [قال] اذا كان المضارع

المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة على الحكم لا حاجة في تقدير ان اما الشرط الطلاقية بل يكفي قصد السببية كان
الكلام صادقا والا كان كاذبا او ادعاء نكتة تقدير [اقول] فانهم يطلقون اسم النافي والاسم المضارع على القوي الشواهد
على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة نحو لا مثل الامر منزلة قولهم الامر بالصيغة [قال] ونحو بعض
الشروح اي فان مثال الامر الامر المعروف يكون عين الصيغة لا يخفى ان لكونه عين المقصود فرق بانه المثال لذي قولهم ارادة
المقصود وقولهم بعيد على انه لا ينبغي لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المقصود اي صيغة الامر كما يقال الامر والكلام
الا يقال الامر في السنة المعروفة يشمل الامر بالام وهو الاصطلاح المشهور فيما بين المحصلين على ان الا يكفي الامر
عليه فاراد المثال لكون في قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة [قال] صيغة يطلب بها الفعل شامل لما في قوله يطلب بها فخرج النهي
والاستفهام والامر بالام لان الطلب فيها بالام واداة الاستفهام ولا الناهي لا بالصيغة فلا يكون قوله صيغة يطلب
بها الفعل شامل لكل امر لا يتم ولا يخفى ان المراد صيغة فعل لان الكلام في الفعل فلم يدخل اسماء الافعال في التوبيخ فح يحتج
الى ان يقال بحذف حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل لما يشمر بانه جعلها بمنزلة الجنس والقيد وبعدها
فصول والاظهر ان صيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها يخرج النافي والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي وقوله من الفاعل
احتراز عن المجهول بحذف حرف جاء فيه وكذا قوله المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل
قوله فلتفرحوا وعن مثل صه قد عرف ما فيه ولا يخفى انه ليس في شمة التوبيخ التوبيخ قد يتم بدونه بل يشعر بكيفية اشتقاق
الامر لتقدير بحذف حرف المضارعة او نحوه ومضارعه [اقول] وهو الصورة في حكم المجزوم اي في حكم آخر المجزوم والاولى وهو في حكم المجزوم
[اقول] اي يسكن الصحيح لانه لا فرق اي ان السكون في الصحيح وسقوط حرف العلة في حكم الآخر واما سقوط النون فلكون الآخر لان النون لما كان
الامر الاول يقال لشدة الاعتراض بين الضمير البارز في الفعل والنون لما نزلت منزلة كلمة واحدة فنزل النون منزلة الاخر [قال]
فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة اي بعد المضارع بعد كون آخره في حكم المجزوم الا كان انه والهمزة يكتفي ببيان زيادة الهمزة ولم يبين حكم
الاخر لعموله السكون آخره ما لا حاجة اليه وهو ظاهر في الاول فيجيء آخره نفس او حرف وعلة السكون الاخر بل حذف فيبقى الى ان يقطع
السكون آخره او حذف [اقول] والمراد بالرباعي ههنا ما هو على اليقين الثلاثة على العرف فهو ما كان الحروف الاصول فيه اربعة فقول المزيد فيه
نظرا الى الرباعي لا يخفى المزيد فيه وقوله وانما هو من باب الافعال ايضا لا يتم لا انتقاض بنحو قاتل ويقاتل الا ان يتكلف ويقال ان المزيد الا بعد
اما الرباعي بل اما الرباعي الذي بعد حرف المضارعة ساكن والمزيد فيهما عين ما في المضارع رباعي بعد حرف المضارعة ساكن وفي الاساس
ينبغي ضم الهمزة وجعل كالسين في الالتباس بالمضارعة لا تقدير الفتح اي فتح الهمزة فقوله فانه اذا فتح الفاء قيل انه كيف صار فلم الشكل ان
الكلام في ابطال فتح الهمزة وكسرها لشبهه الضم فلا من التكلم في ابطال فتح الهمزة وكسرها لان ابطال العدد بانه لم يفتح الهمزة ولم
ثم يكون لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل اولا اقتلوا فتح الهمزة التبس بالمتكلم المعروف فكان الموقف واذا قيل اقتل
بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسر الى الضم والى تقيل [قال] ولا لسوى ساكن بعده ضمة ليس كسر الهمزة فيما لسوى ساكن بعده ضمة اصلية

سواء كان من مضارعه بعده ساكن ضمة بعد حروف المضارعة فتحة فيغير سواء الصيغة الامر الذي من مضارعه بعد حروف المضارعة وفيه
ساكن بعد الفتحة او الكسرة باعتبار حال الوقف او في سواء وفي يكون بعد الساكن ضمة قوله مثال ما يكون بعد حروف المضارعة فتحة
الضم استنال ما يكون بعده ساكن بعد حروف المضارعة ضمة قوله وجاء الحذف في مضارعه اي فاعل فعلا يجئ ان اضافة الفعل الى المفعول
ايضا الا ان طلب فتقدير الفعل لم يذكر في الكلام الا تقديرا او حكم ما ذكرنا ان اضافة الفعل ايضا الى ما لا ان طلب ... والمشتبه
له قوله ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله الا ان الامر الذي لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول فيشمل كون الاضافة
بيانية وكانه اراد بالفعل الفعل وشبهه من المصادر الثابتة قوله ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق في تعريف
مفعول ما لم يسم فاعله والا ان تقول لم يذكره ههنا وهنا اشتهار انه الا في زيد وفي الفاعل بعد ان اقامة المفعول مقامه قوله ويضم الثالث
ان اقول في فرق الفصل الا ما ان يتوهم فانه كان ما قبل الكسرة ما قبل اخره والضم على ما تحرك قبله في فرق الفصل فيستغني عن قوله ويضم الثالث
مع همزة الوصل والثالث مع التاء قوله لئلا يلتبس في الا بالمد بمصدر غشية الغائب وجه مطلق وفي الوحدة وفي الاولى تحرك
التعليل والتغيير فيوقع في فرق الفصل قوله بعد الحذف نفعله او بضم الثالث والثالث على تعليل ضم الاول والرابع بانه لو اكتفي في فرق بكسر
ما قبل الاخر لتوهم انه صيغة معلوم من باب علم والتبس في باب علم بالمشتبه فالاولى ان يجعل الفصل فانه كان منقلبا ما قبل
اخره وضم اوله مطلق والثالث مع همزة الوصل والثالث مع الثاء في فرق الفصل اي ما يكون عينه فيها معتلا ويمكن ان يكون بعد ان ارادوا
ما يعتل عينه وعين القيف لا يعتل وهذا الصواب لانه يندفع به الاعتراض قوله واما نحو معتل العين ما انكر لمن زيد عفو ويوافق
في المبني للفاعل منه كما ذكره ونتيجة ذكر مضارعه الا انه لم يكن فيه ما ذكرنا لهذا الكلام وهو سهو من الناسخ والصواب او الاما فوق معتل
العين بالذكر لمن زيد عفو او الفصل في الكلام كما ذكره ونتيجة ذكر مضارعه الا انه لم يكن فيه ما ذكر قوله المتعدي وغير المتعدي هذا ان
فيه ان تقسيم الفعل الى قسمين في ان المتعدي ما هو من الفعل وشبهه لكن غير المتعدي الا ان المتعدي مطلق لا يمكن تعريفه بما يتوقف
فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على شيء فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والشرقي وكذا ان النسب ايضا الفاعل
والتعلق بالمنصور يوجد ان في الفعل ما سوى المصدر ما يشبه الفعل فيعمل المصدر المتعدي ما يشتق منه الفعل المتعدي قال المتعدي
المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق الا يتوقف فهمه ما يشتق هو منه عليه وكانه لذلك قال المتعدي من الفعل قوله فان التعلق نسبة
الفعل الى غير الفاعل فقد عبارة لست هذه العبارة ان المتعلق اسم فاعل هو الفعل فالمفعول هو المتعلق ما اسم مفعول
بالحذف والايصال في وفي النوع باسم مفعول الا ان يقال التعلق من الجانبين فكما ان الفعل متعلق المتعلق
بالمفعول المفعول ايضا متعلق به فلا وجه لبيان تعلق الفعل معنى المتعلق الذي هو المفعول قوله وبنسبة
الفاعل والمفعول به يريد به معنى اي قوله وبنسبة الفاعل قد تحقق ان المفعول الذي بين الحال بنسبة الاسم من
المفعول به فلا يدرك نسبة المفعول في هذا المقام فان اللازم والمتعدي لم يتعلق بنسبة الفاعل والمفعول قوله
وغير المتعدي بعض متعديا والمتعدي ايضا بعض لا يكون الا في اركان ينقطع وبناء التفعل نحو تقدرنا قوله

قوله او بالف المفاعلة نحو ما يشبه او بسين الاستفعال نحو استخرجته هذا ان الخبر المشهور الذي في باب المغالبة
وانما المشهور في الكتب هو الثلثة الاخر وكان يحتاج لانه لا بعد بان جوهر الحروف ولا يتغير فان
في معناه وما جمعه فانما المفعول في نحو ما نحو الكلمة معه نسخ استغنى بطلب المفعول بخلاف الثلاثة
الاخر فان بها شبه معناه مما تثبت في المشتق فلم يتغير فيه معنى المشتق بحيث يطلب مفعولا لم يكن في
الكلمة معنى المشابهة المستعملة في طلب المفعول واستخرجته معناه صيرته خارجا فاحدث السين معنى التصيير
المستقل في التعدية مع بقاء معنى الخروج الا ان ما كان فيما قبل قوله وثانيهما غير الاول كاعطى وهي سماحية
كشف جعفر الا ستين ما زعموا ان الضبط في الاعلى وسالة بشيخ به الطالبون قوله كمفعولي باب اعطيت
في جواز الاقتصار على احد هم جوازكونه مع الفاعل ضمير بشيء واحد فلا يقال اعطيتني واعطيتك قوله
والثاني والثالث من المفعول بها معه بيانية او تبعيضية والثالم يخلو من ما قبلها كمفعولي علمت في وجوب
ذكر احدهما عند الاخر لا وجه لتخصيص بيان المقابلة به بل في ما شملها في نقطة اخرى لباب علمت ايضا
فانه يجوز تعليق علمت قبل الاستفهام والنفي نقصا علمت زيدا قائما او عمرو قائم او
قائما
ما عمرو قائم وايضا يجوز كون المفعول الثاني مع الفاعل ضمير بشيء واحد فتقول زيد علمتني
قائما قوله كانهم ارادوا بالشك الظن لان هذا من غلط اللغة باصطلاح المبرزين والافي اللغة
الشك خلاف اليقين كما في القاموس قوله يساوي الطرفين اي وقوع الخبر او عدم الوقوع قوله لبيان
ما هي اي تلك الجملة مما قيل الاخبار بما تأشيه عنه الاظهر ان المراد لبيان ما هي الجملة المذكورة عنه
اي عبارة عنه فان علمت لبيان ان زيدا قائم مثلا عبارة عنه معلوم يقتضي والمخلفا وهذا الكلام سواه
بعض ذكره الشارح او يعنى ذكر ما يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وجزيه ان الا لغلط
على الجملة بيانا انه امر محقق فلا تعيد مع فواعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها سواه خلاف ما عليه
الاستعمال فالاوجه ان يقال معنى الكلام لبيان ما هي اي الافعال عنه اي عبارة عنه والمقصود من ذكر التنبيه
على انه ليس من نوع الجملة الاسمية المذكورة لبيان معانيها او هي مناط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست
كسائر ذوات الجمل فافهم قوله فتنصب الجزئين على انهما مفعولا لها الظاهر معمولا لها وكانه اراد ان يكون
معمولا لها قوله ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر اي هذا هو الشأن فيه وفي لا فعليل مما افتقد
الشارح او ان هذا يقتضي ان لا يصح علمت في زيد قائما وعلمت كلا الجمل وشبهه يوجب في المثال بيان
بنفي ما ذكر علمت وهو بعيد جدا فلا ان زيدا انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر قوما ينوب عنها قوله لا تقل
في الحاشية اي لا يخلفا فالمراد بغير ما الاخر الا ان يكون ذاقه وشي عنها فهو ذلك بنا الواو شاة هذه هو الصباحة

لا تقلتنا اذ ولا وجاهه كل الملك بنا او بالجملة جعل الغرا البعض الاغرا او كل لم يجد منه اللغة قوله لا نقطع
علمت وظننت لعدم الفائدة هذا الا يوجب عدم جواز حذف المفعولين سبب العدم لا فائدة ذكرها
ذكر المفعولين لان هناك جهات افادة اذ كان نقول فلان يظن كثيرا او يعلم عنه قليلا اي يقع الظن كثيرا
ويقع اليقين قليلا او نقطع لا اعلم زيد الا بابا او ابين ولا يظن الا بالامارات او تقطع ما ظننت اليوم او ما ظننت
اليوم قوله لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا ومفعولين لها الظاهر العاو نحو لا نظر فائدة
في ولسق الجزئين وكذا الافائدة في تقييد الكلام بالتام وكلامنه غير مقيد بالتقدير الا ولا كلام على تقدير
مفعولين ايضا الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المحشي فليتدبر فيه جوازه المبني على الاحتراز
عن صورة التقدم فانه لا يجوز فيه ابطال العمل قوله بلا واسطة كما يجي امثاله او بواسطة نحو علمت غلام من انت
فيه بحث لان علمت في قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف والاما قبل الاستفهام وحروف الجر الداخل
عليه بمنزلة جار معه اخرا جائما بحيث يشترط الاستفهام في المضاف او حرف الجر ويجيز معتبر قبلها ولذا جاز
تقدمهما على كلمة تضمن الاستفهام قوله والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز و
التعليق واجب فيه بحث لانه لو كان الغاء جائز لكان في قوله ومنها جواز الالغاء المستند اليه كلام محيي ما تقدم
من ان الالغاء واجب في الصور المفصلة وغاية ما يمكن الاعتذار انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل
اراد الفرق بين قضيتي الالغاء والتعليق في هذا الباب كذا الالغاء جائز ولذا قيده بالجواز والتعليق
واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل ساق الكلام فيه بحيث يفيد الوجوب فتدبر قوله سوى البصرية اي رأى
بمعنى ابصر والحلمية الحلم بمعنى النوم قوله والعضد انا رأى للرمان ادرته اي انظر لنفسي فقعة من شوق المرجع
والمكور اي بمعنى العلم مساغ فيكون درية مفعوله الثاني ولا ما ذكره من حاله قوله وببعض افعال القلوب
ما عدا الشك كالاستثناء من بعض افعال القلوب ضميرا متصلا والا منفصلا في كله على البدل زعم انه لا يجب
في هذا البيان لكمال ظهوره من بيان المعنى قوله وهي اما العلم او الظن فالمراد بالمعلاب ما فوق الواحد فقوله انها
قيد تابعة لكل لان يقال لا وجه للتخصيص بالبعض ولذا يقال لا وجه للتخصيص ببيان البعض من المعاني الاخر فان كل
منها معان اخر قوله وجب بمعنى حزنت فان قلت وهو الذي فيه شدوه شقوة لكنه في العجاب قوله اي يعلم
يظنيه فظننني بمعنى المفعول في اذا اسمحت في قصة انها لا يتم برفعها الافعال الغير انا قصة وقيل نقصانه
مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة هي في قوله فيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم
ناقصة مع نقصان مدلولها عن خبرها بالزمان ولكان ان نقول يجب بها النقصان عدم تمام بالنسبة الا الافعال
التي لم يتم برفعها وفيه ما فيه قوله اي العمدة في هذا ما وضعت له هذه الافعال هو تقدير الفاعل على الحكم اي الحكم كذا

مباحث الافعال الناقصة

لان نسبة الصفة الى فاعلها والزمان والنسبة هي ثبوت الصفة للفاعل او فرق بينها وبين التقرير الذي هو
صفة المتكلم الا لان معناه رجبا الفاعل كما هو الظاهر وبين التقرير الذي هو صفة الفاعل لان كان مبنيا للمفعول
فارادة ثبوت الصفة للفاعل به ساقطة لا يبقى بتمام التعريف قوله لانها موضوعة لصفة التقرير الفاعل
على فعلها من الصفة والتقرير عمدة لو كان بوجود الدخول في الموضوع له مستقر بما يكون عمدة فيها وضع له
لكان الزمان ايضا عمدة في هذه الافعال ولو كان موجبا كونه كلمة في امر آخر لا بد من بيانه في تكلم
عليه على ان كون كل من الصفة والتقرير عمدة في التامة يمنع خروجها بقوله وضعت لتقرير الفاعل
بهذا المعنى الا ان يقال المراد ما يكون العمدة فيها وضع له تقرير الفاعل على صفة فقط فيتجه الا العبارة
لا تساعده قوله او جعل الموضوع له اشارة الى تصحيح الحد بالتصرف في معاني الافعال الناقصة اجعلها
مجرد التقرير بدعوى خروج الزمان عما التقرير عن معناها او كونها قيدا له ولا يخفى انه يجي ذلك ايضا
لا يكون تمام الموضوع له التقرير بل التقرير والتقيد على ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال جاعلة في
الافعال التامة تكلف وتحكم قوله ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا للصلة والوضع
ولا شك ان جعل التقرير بمعنى النسبة يجي ثانيا تقدير الافادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى لا
نفسه والاوجه عندي ان المراد بالتقرير ما اشتهر في بيان فائدة التاكيد والافعال الناقصة موضوعات
لغرض تقرير الفاعل على صفة وتاكيد اتصافه بالصفة فانها موضوعات لنسبة وكيفية لها من الزمان وغيرها
والتزم حذف لها حاصل الجملة الاسمية الدالة على النسبة المدلولة لها فتاكد النسبة المدلولة بحصل بدخولها
عليها الاربعة في ان الغرض افادة الزمان ايضا بان العمدة افادة التقرير فعلى تقدير جعل اللام للغرض
ايضا لا بد من حمل قوله ما وضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل قوله فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد
لا يحتاج الى قيد زايد لانه اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد صفة غير حدث من مدلولها انك
ذكره نشاه دره من العبارة قوله وقد تضمن كثير التفسير ملاحظة معنى فعل لازم لمعنى فعل مع ملاحظة
معناه واعماله فيه بهذه الملاحظة ولا بد انه في مقام التفسير لبقاء فعل الاصل ثابت والمفسر حالا
فيقال في تفسير نيم النسعه بهذا العشرة بها خالصة عشرة وثانيهما ما طبق بهذا كما ذكره الشارح
فقوله تامة وكاملا حالان لا صفتان كما توهم العبارة قوله وجاءت بمعنى كانت في المفصل بمعنى
صارت قوله من الغرارة وهو العقل فان التركيب حدث من خوارق حين ارسل الى ابن عباس
رضي الله عنهم اليوم ان حاجات ختلفنا ما جنتك الوهم لحكم تا ما فليس قوله كانه سار عن سف شوعيته بالظم
السكت العظيم على ما هو الفاعل ما اوسن قوله لا ابتي ولا زجاء وقد لا هو فيه الذي سيجعلها الغرب فيه ولهذا جاء

مباحث افعال الناقصة

المصنف بالتركيبين الذين وقعا فيهما لكنه قال في بعض تصانيفه الحق في جاء الاطراد فانه يقال جاء البر قفيزين
وقيل في ضبط موضع استعماله قعد ان يكون الخبر كلا ان كذا على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ او الخبر كلا ان الفرد
بتقييد الجملة الاسمية هو مثلا قايم زيد فما قايم زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان من المبتدأ والفاعل **قوله**
ان لا يجعل اعطاء الخبر حكم معناه كما يعطى الخبر حكم معناه يعطى الاسم ايضا فصار زيد غنيا يجعل الغني منتقلا اليه
ويجعل زيد منتقلا **قوله** ثبوتا ماضيا الا ان ما جعل ماضيا مفعولا فيه اي في زمان ماض والتنكير لبيان انه
ليس له حال معين من احوال الماضي **قوله** تشبيها في قوة التهيا اي المغادرة التي لا يهتدي فيها من التيه بعض الفلاة
والعفو المطاف اي الى بعض المطي بسرعة تشبيها بانها بمنزلة قطا تركت بيوضها هادرت فراخا في
مشي بسرعة الى فراخها كذا في العباب **قوله** فان بيوضها لم يكن فراخا قبل كونها بيوضا ولو كان بمعناه
بعينه هذا المعنى كذا في العباب **قوله** هذا ايضا معطوف على قوله لثبوت ايها واعاد ذكره مع كونها خبر خارجة
عما هو بمعنى صار ومقابله لانه تختلف فيه عند بعضهم انها تامة والجملة تفسير ضمير شان هو فاعلها فقوله
على ما هو الحق عنده قوله والاظهر انه معطوف على يكون ناقصة والاول بيان لها باعتبار معناها والثاني بيان
لها باعتبار عدم ظهور عملها في جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف في كونها ناقصة او تامة والذي جمعها
كونها تامة او زايدة في جامع عدم ظهور العمل في جملة بعدها **قوله** ويكون لو كن فيكون الاظهر ان قوله في
كونه هو في الايجاد وعبر عنه بصوفي جعل شيء موصوفا بشيء بعد كن كذا بل يحتمل ان يكون في الجميع
ناقصة ويكون في مقام الايجاد ايضا بمعنى كن موجودا **قوله** ويكون زايدة بعده وتختص بلفظ كان
بخلاف ما سبق فانها شاملة لجميع تصاريفها **قوله** فيا كل من ثغى بحو لن ابوسا استعارة من اجل لحول
التي بالظم اسود النفه والخبر نحو لن ما يرجع اليه احالا رادة المنعه وبالمصدر او بجمع ابوسا وشل ابا لجميع
وان كان واحد النعدد الخبر **قوله** ما يسمى اسمها فاعلا فقد فات هذا الفاضل هذا التنبيه غلا وهو قوله
ما وضع لتقرير الفاعل على صفة لا يخفى ان هذا التنبيه ليس في مرتبة لا فصاح الاطلاق بعض الافعال
والخفي نعم رتبة في هذا الكلام يجعله الخبر مع الفاعل على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل جاء مع الاصطلاح
على التسمية بالخبر وليس الخبر على الاصطلاح من يسمى الاسم فيه فاعلا مسمى باسم المفعول بل الاسم يسمى فاعلا والاسما
كما انه يسمى الخبر مفعولا وخبرا **قوله** واعتبار العلاقة والعلاقة معلوم جعلا بعد جار جاء من الوفيه معه
انه ظاهر عبارة المتن عما لا يخفى له **قوله** او تقديرا لقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف والذا قال بمعناها النفي ولم يقل وجوبها
كلمة النفي **قوله** وتقدير الزمان قبل المصادر كثير يجعل تقدير الظرف هنا قريبا تقدير في المصادر وكلي عنده
عند لان ما في ماءدام مصدرية تقدير الزمان معه حتى يتبع ذكر الزمان معه وليس الامر عنده المثابة

في نشاء من المصادر **قوله** قد تقدم ان الكلام سوى ما دخل عليه لانه مشترك بينه وبين ساير الافعال الناقصة وقد
ثبت بقوله لا تظرف على انه لا بد لهذا الكلام من الاشتمال على ما ينصب الظرف **قوله** ويجوز تقديم اخبارها على
اسمائها كان الاسم الاخر ان بقعط واحره كان خبر المبتدأ او لا شكل عليه ما اورده الشارح ايضا بقوله
فلا اريد يجوز التقديم نفي الضرورة عند جانبي وجوده وعدمه بل الاختيار هذا الشق وبرا منه يجوز تقديم
اخبارها على اسمائها بعض انواعها الا يمنع من هذا التقديم والموانع العارضة قد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض لها
هنا **قوله** نحو كم كان مالك الظاهر ان هذا بمنزلة ما هو فيه لان الكلام في تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال
داخل في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا بحجة على قوله فقسم يجوز **قوله** وهي اي الافعال الناقصة الانسب بسياق
الكلام ان يجعل الافعال الاتية صرفه الى الافعال لا قتضاء ظاهر قوله وهي من كان الى ما زال واخواته
ذلك **قوله** وبهذا انه يدفع ما قيل كان وجه الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع الى النفيين وتاه في
الى النفي والمراد بالاتفاق كون الى النفيين بمقارنتهما متفقين ودل عليه قوله بان يكون هذا الخلاف واقعا
كاينا من جانبه لا منه جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم وحاصله الكلام ضعف جانب الخالف
في الخلاف فانه يحكي النفي الاجماع وعدم ضعف جانبه في الاتفاق لانه ليس فيه خلاف ما تقرر ويمكن
وجه ان الجار انه ليس من الافعال المنفية احد بما ان المراد بالمختلف فيه ما اختلف فيه اللغات
لا ما اختلف فيه النحاة يجعل المعنى اختلاف النحاة فيه ليس من قبيل اختلاف اللغات هذا في الاتفاق بينهم
خلاف ما خالف الكشاف فانه يحكي صحة ما في اللغة وقاس عليها الاخر يتعديها الى الغير عند العمل ولا ليس
بخلاف الافعال المنفية **قوله** ما ان فعل الشيء الان التعريف بفعل المقاربة اذ التعريف على هذا دون
الافراد فقوله افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة وما وقع في العبارة افعال المقاربة اي
سواء وضع **قوله** سبب بطوية الاشتقاق فيجوز ان تعريف افعال المقاربة عن الاشتقاق فينبغي ان يقول بدل
او اشتقاق الانقطاع عن الاشتقاق فيه موضوعة لدنو الخبر رجاء لا انا نقطع فيه الجنسة مراده وكيف الافعال
المقاربة فقد يكون بعضها بمعنى الكون باعتباره منها **قوله** تتضمنه انشاء الطمع والرجاء او الشتاه **قوله** والاشتقاق
في الافعال من معاني الحروف لكن في الاغلب لان الافعال افعال انشاء لكنها مع كثرتها مغلوبة بالحروف الانشائية
قوله بتقدير مضاف يعني جانب الاسم يعني ما جاء في كلامهم من قولهم عسيت صايما ويرجح بناؤه
الخبر باسم الفاعل **قوله** والمقاربة هو اوان لم يبق على المفعولية بصورة الاشتقاق الا واو جعل منصوبا
على المفعولية باعتبار الاصل ويرده ايضا قول عسيت صايما **قوله** والذي ادى ان هذا وجه قريب يرده
نحو عسيت صايما **قوله** ويهجم النحاة آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى على الخبر مقدم يعود اليه

وبمنع تقديم الخبر التباس الاسم بالفاعل الخبر كما في زيد قام لان كون من باب الاسم مع امتناع اضمار قبل
الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد قائم ثم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت منع الخبر في
الابتداء ويرجح ابتغائه لو كان كذلك ينبغي ان يجوز ليس بخبر زيد يخدم ان فتامل قوله واخر وسوان
يجعل ذلك من باب التنازع يتوقف صحة هذا التوجيه على ان يثبت في الاستعمال جعل ان يجري في الابتدا ان لو كان
الاستعمال عن ان يجري الابتدا فلا يسمع الاخذ بهذا البحر لنبين من اعتبار اعمال التنازع قوله وقد يحذف الا عن
الفعل المضارع في الاستعمال الا ورد الا وان ان يقول العرب عسى زيد ان يخرج و قد يحذف ان وجب ان يخرج زيد
قوله لعدم مشابهته فلو كان عسى ان يخرج زيد بقول كاد زيد يخرج بهذا وافق على تقدير ان يكون زيد فاعل
يخرج اما لو كان اسم عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير زيد لكي يجوزه فالمشابهة متحققة كما ثبت
في الاستعمال الا ورد قوله فتخرج عن دنو الخبر بعلى باشتراطه على الحصول للفاعل في الحال لا يظهر ذلك في قوله
تعالى وما كادوا يفعلون وقوله لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح قوله ان يمعنى شرع يعني ذهب
والتطبيق قوله اي كسائر الافعال اي كما في الافعال قوله فخبره الا خبر لم يكد وجعلهم الجد قوله وقال بعضه
ما وزن طلبته من الاسماء العربية وفي كثير من النسخ طفيف باحه لون بعد الغيب واللم ولم يجد تامن الاسماء العربية
قوله وفي المستقبل الا وامر في المضارع وكانه يخلو الحال الخ على الماضي والاستقبال قوله وقد عرفت وجه
التمسك به والجواب عنه لا يخفى على ان احدا ان ما كادوا يفعلون بنفي القرب فكان وجه قول من قال انه في الماضي
للاثبات انه انما ينفي به القرب في الماضي اذا استعمل انتفاء القرب الموجود فلا يقال ما كاد زيد يفعل الا اذا
كان قريبا قوله بعد ان كان بعيدا من الفعل ويؤيده انه قال الاثبات نفي امنا عنه ان الا ان اثبات القرب يستلزم
نفي الفعل في وجه التمسك به تام والجواب عنه ضعيف قوله والدعوى الثانية تعقده ذي الرمة لا انقطاع يكون ماضي
فيجب ان يكون للاثبات لانا نقطع جعله اذا استقبل اوكان مع فيطأ في الرمة يساوي انه ماضي وكان ذا خبره
ذو الرمة انما تفعلت عن تغيير اذا ولسدر لباب العزاف القاهريات قوله وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه و
يجوز الامر بان يجيء وذلك ما لم يثبت مدعاه الا ان وفيه ان ماحسين يدل على انه جعل قوله قيل يكون في الماضي
للاثبات وفي المستقبل كالافعال دعويين وجعل التمسك نشر ابهر ثبا وقد قدح في التمسك الا ولا فائدة
لهذا الكلام الا الاطالة وفيه نظر لا يثبت مدعاه بمجرد وذلك ما لم يثبت مع افرده بحرفها النظر فتقطع
قوله وهو مثل عسى ولكاد في الاستعمال ولو امعنى ولا يتجه عليه انه يوهم ان الاصل فيه استعمال خبره مع ان ولكن
الاصل استعمال بدون ان وهذا تناقض قوله وجمعه بالنظر الى كثرة افراده يجعل بمنزلة ذكر الطلة في المعرفات
للتنبيه على الطال الفردة اذا وفي الجمع المضاف للاستغراق فيكون بمنزلة ذكر ها لا يكون الفكته فيه بعينه ما يذكر

لذكر

لذكر لو لكان اقرب ولكان ان تنقطع شيء مع عدم كونه الا نوعين اشارة اما ان فعل التعجب الاصطلاحي
ما وضع لانشاء التعجب اي الكاسفين او غيرها الا انه لم يوجد الا هذا ان قوله وتنبيه بالنظر الى نوعي
صيغة التعجب الى انه نوع من هذا المفهوم الا ان ليس الا نوعين قوله وفي ضمير التنبيه والحق انما اي
كاس مفهوم في ضمير المفرد قوله والشق عشرة الشكل الليس في الابتداء او فاما يا بالاقال شقق وشقق
معروف وجهه الا والمراد بالعشر الاصحاب وهذا ينبغي ما ان يجاب بان المراد ما وضع لانشاء التعجب والتفضيل
هذا الفعل وفاعله من شاء ولا شقي عشره ليس كذلك قوله والمراد بفعل التعجب اولا وفيه الاوجه
سوا الاول لان تعريف الشيء لبشائق الحكم على التعريف قوله ما اشبهه الطعام في القاموس شهيه كرضيه
الجنة ورغب فيه وما صفت الكذب في القاموس حقيقة التحقيقة قوله واما فيما في التقديم والتاخير آه
الاطلاق فيه من التقييد لا يتشكل بمعرفة حال الصيغتين على غيرها باته اما تذكر التقديم جانب الجائزة
في غيرها والممتنعة واما ما ذكره من الباحث فلا ينبغي الا منع فصل من التعجب مع التقديم والتاخير
من فواعله وان كان معه مانع آخر قوله واوجب ان يجيء على النقطع الى تشابه من الجوابين ليس بالمتمسك
وان الباء ورد الجمع من هذه الموارد والاولى ان يقال ان المراد انه لا يقدم احسن على ما والا بوقع
ما بعد ما في فعل التعجب مع هذا التعريف وان كان هناك مانع آخر من تقديم احسن على ما قوله فانتظر
قوله من باب شر اهر ذا ناب فانه بحسب من جعل المعنى شر عظيم اهر ذا ناب لاشر غير فالمعنى شيء جعل احسن
زيدا الا امرنا في عجيب او اما من جعل المعنى ما اهر ذا ناب الا شر فلا يصح ان يكون ما احسن زيدا من قبيله لانه
يكون المعنى ما احسن زيدا الا شيء فيلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يبعد ان يقال ما ينبه النكرة
للعموم فان المعنى كل شيء احسن زيدا وهو مناسب لمقام التعجب قوله قال الشيخ الرضي هو قوي الا فالمعنى
بلفظ ابيه المعنى لا يلزم ان يكون آه فيه التعجب يكون التعجب مع فوائد الاستفهام قال الفور يكون فعل
التعجب على هذا التوجيه قوله او بها اي بمجروره والمجرور عنه به لان الباء الزائدة فكالعدم في ذكره لانه
لم يذكر اولا ان لزومه كالجزء من الفاعل قوله ومنقول عن الاخفش ويؤيده جواز حذف فك جاء الى سمع
بهم وابصر قوله وقال الفراء ويتبعه الزمخشري آه ويمكن ان يقال الخطاب لكل واحد والباء للسببية اي صرنا حسن
حسابه قوله بهذا اللقب اراد باللقب المعتبر به لا العلم المخصوص كما هو المتبادر وفي اطلاق النحوي و
الاظهر ان المراد بافعال المدح والذم الافعال والصفة التي لانشاء مدح او ذم كما هو في نظائره والا فما
اراده الشهر بهذا اللقب في هذا المقام قوله فاعلة او مميز انكره منصوبة والمنصوبة المتصوب مجرده
النوع فيه اذا التمييز اما منصوب او مجرور وهذا لا يحتاج الجر الا ان يراد الاحتراز عن المجرور بمن كما في

والمستحق في المدح بل يمكن ان يجاب بان الالف اما وفي لانشاء التعجب ا هـ

فاذكر الله من شاء وكل ان تريد به المنصوبة لا محالة فانتزر به عن حال التقابل بين النكرة وبين
ما في التفصيل للتوضيح فافهم والنافي بالتفصيل والمذهب الحال لسيبويه قوله لتمام لام تعريف العهد
اي العهد الذهني ليلايم ما سبق ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتدأ اي بعد ان يكون اللام للعهد الذهني
لانه عبارة عن زيد وكذا الا يظهر على هذا التقدير كون الضمير في نعم رجلا زيد مبهما بل الظاهر انه راجع
الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة الا انهم جعلوا انه ضمير مبهم للزوم افراده فالعائد في نعم رجلا زيد الضمير
بل الضمير مع تمييزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار الخبر مرتبطا بالمبتدأ بهذا الاعتبار ولو لان
المخصوص قد يتقدم على الجملة لكان الانسب جعله عطف بيان او بدلا سوا الى جي لكونه مبتدأ الا انه يحسن
تقديم التفسير على الابهام قوله مطابقة الفاعل اي مطابقة الفاعل بعد الفاعل يحتمل ان يكون فاعلا
او ان يكون مفعولا والظن ان الملتبس على الفاعل بعض الفاعل كما في البيت فاعل الفعل بالفعل
بعض ان المتقدم الفاعل قوله لتغليب ونا ويلا يخفى التعميم بالمطابقة في الجمع يجري في المطابقة
في غيره ايضا فالانسب تذكيره قوله من قبيل الشي او حبذا او صار محبوبا جدا في لغتان حب
بفتح الحا كما هو القياس والحب بضم الحا بنقل الضمة من الباء الى الحاء لادغام الاول فيه قبل الاوهن
او في الحب التفضيل والنصاب القاموس حب بسم بمعنى الحبيب وفاعله اي هو حبيب قوله والعامل
في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية الا وما من الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس
العامل في التمييز في نعم رجلا نعم والف ان العامل في التمييز من الذات المذكورة المبهم كما في رطل زيتا
فالعامل كلمة ذا والضمير المبهم كما في ربه رجلا قوله فان الراكب حال من الفاعل لا من المخصوص فالصحيح
فان الراكب حال من الفاعل لا من المخصوص كما في بعض النسخ فيه مصادرة لان المدعي ان ذا هو الحال
لا بدو هو بعينه ان الراكب حال من الفاعل لا من المخصوص قوله اي برحبا بضم الباء والسعة رحب
علاوة كرم وعلم معناه الاتساع كذا في القاموس قوله فنحو من حروف الجر نسائي والزام
او والقسم سهلا كما جوابه مع الباء الشرف فرقا بين العدد وساعة العدد وتحقيقه الاظهر انه
الشارح مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم للتفرقة بانها جارة عنده والقرام بذكر الفا والباء
ان رب مفرد بعد من ايضا الا ان يجر بدون هذه الاحرف والثلثة في الشعر ايضا الاثر قوله وقيل
الكبرا ما يطلقون الغاية فيه انه يلزم ان يخص من الابتداء بالاول الا ان الاكثر منه للنهاية والابتدا
قبل العقد من اول النهار الى اخره الا ان المراد بالغاية النهاية اي لا ابتدا له ولا يستعمل في
ابتدا الا لنهاية له كالامور الابدية واما تفسير الغاية بنفس المسافة فتوجيه الا يكون استعماله في الازمان

مجاز

مجاز الا ان يراد بالمسافة الحقيقة او الشرطية قوله وعلامته صحة وضع الموصول في موضعها الجار
البيع وضع الموصول موضع من في قد كان من مطر اي شي مع انه جعلها بيانية لانه يلزم وصف النكرة
بالمعرفة ويلزم جعل المفرد اي مطر صلة لا ان يقدر المراد ووضع الموصول موضعه مع الضرورة يقتضيات
الموصول قوله او بسوء او ربما الحكاية فالمراد يكون في كلام غير موجب كم في فيه في الحال او في الاصل
قوله فهي بهذا المعنى مقابلة لمن اي في الجملة فان من لما للابتداء من المكان او للابتداء من الزمان والا
قد يكون للانتهاء او لغيرهما قوله فلا يقال فيه كما يقال اليه واحد وليس الفصاحة بالظاهر في مجرد كونه بمعنى الى
قوله ولا تضيعكم في جذوع النخل الجذع الساق قوله والمصاحبة قد تعين في التعبير عن المصاحبة تارة
بمعنى مع وتارة بالمصاحبة قوله فالالصاق يستلزم المصاحبة فيه بحث لجواز ان يكون الشترى الفرس
فالمكان يقرب من السرج والابعاد عن السرج الفرس في الاشترا قوله والتعدية بهذا المعنى مخصصة
بالباء وما وقع في عبارة العرفيين ان التعدية الالزام يحرف الجر في اللازم في الثاني الجر ونحوه مخصوص
بالباء قوله وفي تجرد الجزا او في الاستفهام والنفي سماعا انفسه بدل على ان ما يذكره من تجرد تقييد بالسماع
قياس فالسماعي الباء للاستعانة او الالصاق لا يتوقف على سماعها الا لتقييده به ولقبل التعدية مقصورة
على السماع قوله واللام للاختصاص قال بعد اذ لاثبات شي والنفي من غيره وجره عليه النحويون وذكر بعض
الشارحين ان معنى الاختصاص مجرد المناسبة لاالحصر اذ لا يصح في زيد لا بيع ولا ذا كان قبلها ايضا و
فيه انه لا يبقى الاختصاص الا فاني في نحو وسماعها فلا وامي اما ارف الاختصاص عن الظاهر قوله وبجنب
الواو في القسم لم يقل بمعنى الباء في القسم او الباء الاصل تنبيها على انه كما الواو القسم الكبائي قوله فخصه بنكرة
لعدم الضمائر لما المعرفة لا فرق بين رب وسائر حروف الجر التي تستعمل عن المعرفة لعدم تا فيها الاتصلح حرها
كالوجه عن ما يته الرضي انه لا يتحقق التقليل في المعرفة لان اما لكثرة فيما فيه اما للواحد المعين فلا كثرة
في التقليل الا انما يجرى فيما فيه مظنة الكثرة ولكن ان يقال الا بجر وربت في معنى التمييز جهالانه للتقليل كما
ان كم للتكثير فيه شابه العدد والطالب للتمييز وسوا وجه وجيه وان فلا عنه بيانهم قوله ثم استعمل في معنى التكثير
وتعلقه اشتر لو وضع ضد ولها وان النقل عنه موجبه من التقليل قوله رعا قرنه بسبب صعيفا اي يجلو قال
وواو بما في واو ربت في حكمها فانه اشار الى ان الاولى ان يقال الواو فانه حكمها ولا يخفى ما ذكره بالمعقول
على نكرة موصوفة فانه الشعر لم يقل واو ربت حكمها للاتعدد كحرف ما قالكافية بالواو وقولها على الضمير وقال وهو على
على نكرة موصوفة تنبيها على ان التفاوت بينهما في مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير وعدم جعل لعدم

نحو قوله تعالى فيها لواو فلا يبح دخولها على الجمل قوله وابلدة البلدة هي جزء من الارض مستو عامرا او غامرا والانيس
المؤانس والكل ما يؤنس به واليعفور ظبي بلون التراب لا عام ويقع ايضا على الخشف والعيس الابل البيض
تخالط بياضها شقرة وكل ذلك من القاموس قوله فلا تقدرون ان تعطفوا عليه لان ذلك تعسف ووجوب التكلف
لفظا او لا تشتهي ذلك وتخرج عن كونه نعتا قوله اما يكون عند حذف الفعل قوله عند حذف الفعل فيكون وقوع الخبر
السؤال قرينة اى لا يكون الا عند حذف الفعل ولا يكون الا بعد السؤال وليس الخبر متعلقا بيكون الاقرب
فيرى الفساد المعنى فافهم قوله وذلك لكثرة استعمالها في القسم وهي اكثر استعمالا من اصلها بين حذف فعل القسم
لظهور الواو في القسم بخلاف الباء لان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء استعمل في السؤال وغيره ووضع
الظاهر والمضمر فوجه الظهور ان الباء معاني كثيرة ثابتة غير القسم بخلاف الواو قوله مختصة باسم الله من
اسماء العام الظاهر ولو قال مختصة بلفظ الله لكان اولى قوله فلا يجوز لا يجوز الا بخال الباء ... بوجه
الانفصال لكن يرد انه لو قال الباء اعم من الواو لكفى قال وتتعلق اى الباء بجال تعقيب كما ان التي
البكل في الشارح قوله وتتعلق القسم على انه يلي اما القسم الجواب اللام آه بفعل القسم ملق اليه جوابه بجوازا
فقدر حاله ويجاب القسم الا ان الظاهر ان المعنى انه يلي القسم الذي كان مع اللام في جوابه وان وفرق النفي اى توسط
القسم بين اجزاء الجملة الى آه تنازع في القرائن والقسم في ما يلي حيث فاعلم تقدم وقد ضعف قول الحق في اليه
اشارة الى ان ... قوله او النفي بل ليس فقط بالنصب قوله على بعض الوجوه اشارة الى ان لهذا الكلام وجوها ليس
زيادة الكاف الا في وجه واحد البلاغة فانه على زيادة فيه ثبت وسواه نفي مثل المثل كنه يعني نفي المثل او لوجه
المثل لكان المثل مثل وسواه نفي لان المماثلة من الجانبين واحد او نفي تلقاه التجوز بالفعول او بحجة بانه كثر في البلغ
من القرينة وعدم الزيادة اولى بالترجيح اوجه ضعف اى هو الا نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان الشارح ليس مثل المثل
بل المثل المشارك له في كونه شيئا اولى منه فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق به المعتبر بماله
ما لا زيادة فيه الكاف بل الزائد هو المثل وكان وجها ان الحكم بزيادة الحروف اقرب من الحكم بزيادة الاسم سيما
اذا كان الحرف مفردا او يرجح ابطال الحكم بزيادة المثل يوجب قول الكاف على التقدير فقال الرضي اعلم انه
اذا امكن في حرف جر يتوهم فيه انه زيد وكون بعض كلمة اخرى وزيادته ان يبقى على اصل معناه المتوضع بحوله
وبعض لفظ المتقدم به معنى من المعاني يستقيم به الكلام فهو الاولى بل هو الواجب فلا تقول انه على جنس مثل وزنه
اذا اكن لو امكن الناس به ينفع ان لو ابعد كلمة انها الا كتب لي ويتعطل قوله يتخلل جملة بين الجملتين اى
الكلام الا ان النحام الذي بان شبه في مثل الاذن يعلو ما التي في كلمات النعم الذاتيات قال الحروف المشبهة بالفعل

المثل به

لان الا نسب تقديم بيان الحروف الجارة على طبق تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور الا انه راعى المقابلة حروف الجر
في عملها وفرعية سنة الحروف قوله لان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت ولم يرد ان هذه الادوات
الافعال الماضية لان المظاهر انها لا انشاء الشابه تاكيد والتشبيه والترجي والتمني في الحال فالتعبير عن معانيها بالافعال
الماضية لانها بمعنى الافعال المقصودة بها الانشاء والشارح استعمال الماضي في الانشاء كصيغة العقود قوله ليعكس
باقي الحال او العمل وكانه انكر حذف المضاف فحفظ ثانية فقد يرى لها وعكسها في المرجح والا فحكى بدونه فيه
حكمها انما يلي بعد استثناء الا من هذه الحروف فان قلت ان اريد ان لهذه الحروف صدر الكلام وقعت في غاية
ايضا كذلك لا ان اريد انها صدر الكلام المقصود وذاته في ذكر من الموجب لا نوجه اقول انه لا انه على في اصل الكلام
لا يوجد الا وقد يعد ما صدر الكلام او لا يتكرر نحو زيد قام ابوه قلت ان يراد انها صدر الكلام سواء كان مقصودا
لذاته او لا والاسم انه وقد يناسب الكلام على جعل مفرده فيها ليس لها صدر الكلام وقعت فيه قوله ويلحقها ما هذه
الحروف ما الكافة فتلتق عن الا فيه سماع العمل في ليتما وفي جميع غيره والبعضهم جعل ما الكافة اسما بمعنى كضمير الشان
اسما لهذه الحروف والجملة بعدها خبر والاسم انها حرف لا يتبعه كان في حالة الاعمال ليتما فقد قال فتلتق على الا في الاسم
لكان التي قوله وقوله بعض الشعراء بانه شعر بان السماع يساعده في الجميع والحروف ان تحقق بليت قال الشعر
الا فيه معنى الجملة قال الشارح الرضي في زيد تفصيل معاني الحروف الستة الا في تعليل انه لم يبين الا ان والا معنى قال اولا
افراده تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف قال فاعلم المفرد وجب الى الشيء على اسنادها تام يصح السكوت عليه قوله قلت
لا بعد على ان كسرت مسندة الا ما خبرا لان لا على ان معطوف الحروف الا المراد كسر هذه المادة فلا يلزم تحصيل
الكامل قوله اى في ابتداء الكلام ويحتمل ابتداء الكلام او اول الكلام سواء كان او وسط كلام المتكلم او اوله وعليه حمله
الشارح الرضي اولا ثم وجه عليه انه لا منافاة بينه وبين كونه بعد القول او بعد الموصول على حاله كونه في
ابتداء الكلام وقد نبه عليه في شرح كلام اللبيب حيث قال والذي يكسر بعد القول ويحتمل ابتداء الكلام المتكلم
المقابل بوسط كلامه وهو يقابل كونه بعد القول وما صدر لانها وسط كلام المتكلم او اوله وعليه الاعدم الاستغناء
مواضع الكسر لان ما كونها في اول جملة وقعت خبرا او حالا او جواب قسم والمراد بالقول ما طلب به القول
بمعنى الاعتقاد وقائمة في حكم العلم والظن قوله حالا لو كان مع جملتها فاعلة فيه حالا ان في كلامه ما يخرج الا ان ليس
فاعلا او مفعولا او مبتدأ او لا مضافا اليه بل كان مع جملتها الخبر هذه الاشياء او محتمل ان يكون مراده المعنى كونها
الخبر هذه الاشياء لو المعنى كونها بمعنى الثبوت وهي جملته يمكن قائم عنده بثبوت قيامك فالمبتدأ الا في المحقق
هو الثبوت الذي هو مدلول ان والكلمة البواقي ومفعول علم بسم فاعله مسندا اليه في الفاعل على الا ان المصطلح
جزء المعنى وهذه لانه المقصود هي الاصطلاح الا ان المراد بالمفعول جزء مقول القول ومفعول باب علمت اذا وقع في جزء

لام الابتداء المعلق عن العمل انه زيد لقائم فانه يجب كسرها مع انها مفعولة والقياس ان يستثنى من المضاف اليه ما قبيل
اليه حيث لا حاجة مع ذكر المضاف اليه الا ذكر المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم لانه داخل في المضاف اليه
المعنى حرف من بعد المضاف اليه فلم يحتج ذكر المجرور بحرف الجر كما يشعر به كلام الرضي قوله وقالوا لولا
انك فعل ذكر لولا ولو بالتوجيه رد لحال المخالف فان المبرد والكسائي زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون
ان ما بعد حرف الشرط مبتدأ او قد بعد الشيخ الرضي حيث جعل قوله وقالوا لولا انك جواب سؤال مقدر وسواله انه
يجب بعدها لا جملة اسمية فيجب كسر ان لكون الجملة الاسمية لانه مع غاية ضعف السؤال لانه حرف سابق الا في المبتدأ
بعد لولا محذوف فعلا والا ان يجب لا يوجب الفعلية لا تقديره ساعده قوله ولو انك لا انك فاعل لانه لا سؤال يوقعه
قوله كذلك لو انك قائم صوابه لو انك فهنا لسنوقه مع حرف الشرط قوله فان جاز فهو في التقدير ان
آه شرح الرضي بعدم تلك الحذف لا سيما في جواز الآخر فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحتاج الا الحذف
بأمن بكر في ذلك أكرمه ونظايره مع صحة الكسر المستغني عن الحذف قوله لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ او الفتح
الرضي على الاول والثاني من زيد ابدال ثم وكان الرضي لم يلتفت اليه لاستقراره الحذف قبل الحاجة الى كون
مبتدأ الخبر لانهم قالوا وجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فليف يجوز حذفه والحذف يوجب الالتباس
كانه خبر او بالجملة قوله والكوفي ثابت على تقدير الخبر بعوض او سواه لا يجوز لان المقام مقام ويوجب تقديم الخبر فانه
قلت خبر المبتدأ اليس مع فتح المفرد لان الخبر يكون جملة والزام ليقال معه سواه في المفرد وكالة المبتدأ او
المفعول قلت الخبر يجوز ان لا يجب ان يكون جملة لكن لطلاق خبر المبتدأ انه مقام تعليل ووجوب الفتح قاصر قوله
نحو جملة الشبابه قولهم آه الفتح الشبابه والجر بالتحقيق لكثرة استعماله وفيه احد ان لا جرم فكان
الله انه لا جرم ان لهم النار بالفتح وغاب اسره الفتح فلا رد لكلام السابق عند الخليل وزايدة كما في القسم
عند الرضي لان لا جرم معنى القسم اجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل وفسره سيبويه بمعنى حق ومصدر
بمعنى القطع كما تريد عند الفراء وروي فيه عن العرب لا جرم ولا ذو الرشد فمعنى لا جرم ان لهم النار قطع
من ان لهم النار فهو كلابد بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم لتأكيد الذي فيه فلذا يجاب بما يجاب به القسم
فيقال لا جرم لا تشكل ولا جرم انك قائم بالكسر فالفتح بعده نظرا الى الاصل والكسر نظرا الى عارض القسم وحكى
الكوفيون فيه تغيرات اسقاط الميم وزيادة ما بعد لا والتا الجالبي وزيادة ان والواو قبل جرم وتبديل
همزة ان بالعين فمعنى يتحقق بدلالة فالجرم ان زيد لقايم فالحفظ فمن جملة ما يتوهم انه من الشباهه
فيه كانك قايم وليس من الشباهه بتعين الفتح لان ما زايدة خبر كاف التشبيه معنا زيادة ما مع الكاف والجارة
لا انها لا تشبه بالكاف قوله جاز العطف على اسم ان لفظا فجاز له يرتبط بما قبله وكانه عطف كان به الكلمة والحرف

والفرق من الربط والتشريف عبارات النحاة فجعل بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم محل الاسم وبكلمة ان
ورجح المص الاول وتبعه الرضي والوجه قوله فيكون مع ما عطف بناه بل الجملة وهم يجوز البعض في العطف
على محل اسم المفتوحة الصلاة قوله دون ان المفتوحة فلا قال بعض النحاة يجب جواز العطف في المفتوحة مطلقا واما
باز النوابع فيما سوى البدل كالمعطوف عند الجرمي والزجاج والفراء وسكت عنهم منها والظاهر البدل كالعطف و
الجواز معه فعباس قوله ولا اشتركه ذهن ولكون الاسم ان مبنيا في جواز ثم فقال الشيخ الرضي الكسائي مع بطلان الكوفيين
والفراء وحاكم بعده النحو بعض فقال ان كان الاسم ان غير معرب لفظا جاز العطف على محله لانه لا يكون اخذ والا فلا لاسمين
متغايرين الاعراب تغايرا ظاهرا مستنكر بخلاف كونه خبر ان الاسمين غير كالمن الاعراب فانه لم يتغير الاعراب من الاستنكار
والبسه بنا احدهم الجواز في ان زيدا وعمرو قايمان عنده على انه يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد وانه مقرر لان العامل
في خبر ان عنده ما كان قبل دخولها ولهذا ذكره المص مسندا الى المبرد والكسائي لا يرى انه كتب النحو عنده الا انه يجب على ان
في خبر ان عنده ما كان قبل دخولها رئيسا وما ذكره المص لا ان لا يشعر بانها وكان ان
عبارة المص بوهم خلاف الفصل وحيث قال خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان الا ان يشعر بانها وكان ان
في ان انقضاء الخبر اي المعطوف عليه في مشهور البنا بان يكون المبنى مما يعرف قالوا الحج ذكره بقيد والخلاف والاشتراط لا محل
الا الكلم قوله ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك خلافا لبعضهم قوله وهو لا بناء المعنى الاصلي لانه ما جيء الا ما قبله الا
ما بعده قوله لا يكون سابر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها خلافا للفراء قوله اذا فصل بينها وبين الاسم
اي بوده كل الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان كان شان الحديث كونه ظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار زيدا قايم والابد على
الخبر اللازم المنصرف واو لم يكن مع فصل والابد على حرف النفي ولا حال وحرف الشرط ولا على جواب الشرط الا على واو المعاقبة
المقتبسة من الخبر فلا يقال ان طال جبل او فتشبعنه او فقد يقدر اللام على الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لفيك لراغب وهو قليل
وبه قال على انه وارد فليس معرفته انه قال لفيك قايم كذا في الرضي قوله وافتارة تقدير انه دون اللام آه الا يجعلوا
العامل في التقدير يشرف العامل على ما ليس بعامل الا ان العامل يستحق التقدير على معموله صرح به الرضي بالشاذ ويكون الا جعل في
افتارة التقدير الا انهم يوقعون اللام الا وهم عليها والف ذا ان قوله لنفوت بعض وجوه مشابهتها مع الفعل والعدم
لزومها والتصاقها بالاسم ويكون ان ادراجها في وجوب بعض وجوه مشابهتها مع الفعل قوله ولهذا لم يذكر جر نحاة لكون
الغالب الغالب لم يذكر الا كان من ان ولم يقل ويجوز اعمالها بالنسبة اليه على نفي جواز الاعمال والكوفيون يوجبون الغاء
الالغاء قوله ولان كثير من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي فيما لا يعني عن اعتبار نظر والباب يكون يكون مقام العبارة فلا عكس
مقابلة بطرد الباب قوله ان من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر للاخبار وما لا خبر بعزمية قوله خلافا
للكوفيين في النصب وفيما اعترض به الرضي على المص حيث قال في قول المص وكذا يره في قولنا حاصل من الفعل المشتبه ولا ليس
بوجه والاولى ان تقول ولو اذا وقيل على الفعل ويكون من مواضع الابتداء فيما من الاشتغال قوله لا خبر ان

اعاده وجوب دخولها على فعل من افعال المبتدا والخبر لوجب هم دخولها على الاسم وهو فاسد لانا نقول المراد الاخص من
الافعال اذ جواز دخولها على الاسم من بيان جواز الغاء والافعال فانه لا يكون الا اذا دخل على الاسم وانما قال من دون فعل
المبتدا والخبر ولم يكتف بقوله من دون افعال المبتدا ان الثلاثة يتوهم انفصالهن دخوله بمثل ان كان زيد لقائما وان
الا كان قائما لزيد قوله بما بعد ربكم ان قتلت لمسلما ويقولهم انا بزيد لمستغفل وان نسبيل لهبة وعزم دخول
اللام على الجزء الاخير من افعال النواسخ ان لام الابتداء لا يدخلها مع الافعال النواسخ الا على الجزء الاخير كما في
ان كان زيد فهو على الجزء على الاسم اذا فصل بينهما على ما بينهما وقيل ليس ليس اللام الفارقة لام الابتداء
والاقلم يدخل في المثالين المذكورين ولوجب دخول اللام في المثالين شاذ واعلم ان الكوفيين انكروا ان المخففة
وقالوا انها نافية مطلقا واللام الا بمعنى الا ورده البصريون بان اللام لم تجي بمعنى الا ولا كان جاءني
القوم لزيدا وضعه الرضي بانه يجوز ان يقصد الى بعض الاشياء ببعض المواضع كما قصد الى طلبا للاستثناء بعد النفي
او معنى النفي وحتى تفقوا يبطل انكار ان المخففة اعمالها في قوله وان كلا لما ليوفينهم كي يبطل انكارهم اعمالها
قوله وتخفف المفتوحة كالمكسورة تشبيه تخفيف المفتوحة بالمكسورة في الكثرة وفي كونه مقتضى كثرة الاستعمال والثقل
قوله وان كلا لما ليوفينهم لام ليوفينهم لام جواب القسم اللام على لام الفارقة زيدت ما بعد ثاء ففي الكلام
اجتماع اللامين كذا قاله الرضي قوله وهو مشرف اللون كان كذبا الى اهل الشرق بعض اهل والشدي وهكم
قال بالمرفقة او عام وتونث الحقه بالفم وعاء من فت والجمع حقق ذلك في الفاموس والنظاير حقان
وبين التي انه مثل حقب ولا يبعد ان يكون تثنية حق جعل اخر جمع الكسر سوى ما علا صيغة منتهى الجموع تثنية
بنا والى قرقيب لانه لا يناسب معنى ولا وجه يجي الحقة في تشبيه الثدي اذ الابس حسن الثدي في كونه عظيمه
غاية العظم قوله واذا الغاء لم تعملها لفظا فيها ضمير شان مقدر عند بعضهم وان المخففة كان فلا وجه لتقدير
الضمير لانه كان ان المخففة المكسورة في ثانيا لا يعمل فلا يلزم ترجيح الشي عليها بالاعمال حتى يرفع يتقدير ما اي وضمير
شان مقدر كان ان المفتوحة المخففة قلت ان وقد تعمل وقد لا تعمل وكان لا تعمل في اللفظ وهي المراد فلا اشكال
الا فيه في ذلك اللغة كالمخففة وانها لا تعمل اصلا قوله والجزءان بعدها خبر مقدر بعد الضمير لعدم الداعي اليه كما كان
في ان المخففة وهي الموافقة لعبارة المتن حيث قال مهما وتخفف الجملة في خبر شان مقدر وهنا وتخفف فيلتفق
على الاقية وبعبارته في خبر الشان ان حيث قال وانه منصوب بالتخفيف الا مبدا اذ قد تخفف قوله فيقلب كثيرا في الهمزة
الالفاق قال الرضي فيه نقل الحركة الى الحرف في قوله ان المخفف مقدرة مما بعدها او الغاء مقام الثاني لجدواه التخفيف
لان الساكن الا بهم خلاف مقدرة الجملة فالسا بقي الحقيقة خلاف اولويته وفيه قوله ومعنى الاسناد اي فسره الهندي
بجلاء ذكر السامع به فيه ما عليه ان بتوهم في فعل السين الطلب في الايوا في طلوا العمى ان جيء فيكان السند ركن ما ثبت

بجعل

ابيد ركنه بعض قطعوه ركن الاسناد اي انه لتشد ركن ما فات المتكلم ايهام كلامه ما ليس بواقع با براد الكلام الواقع
المتوهم قوله والعطف فقد يكون لحقوقا لانه زيد يكون جرما الخبر يكون المشايخ كما اشتبه الرضي الحكم القران حيث وقع
فيه وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون قضاة ما قوله الفاضل سعي لمضي حيث قال الكل فقط
وقد يثبت به بعد النفي لا الاسناد اي والتحقيق ما لا يتعلق اليها وينبغي ان يعلم ان الظاهرين المتغايرين لا يكن
الا بتضاد وانضاد وتعقيب به يكون ثنتان فيها في الجملة في الاية المذكورة فان عدم الشكر لا ينافي والافضال بل
لا يناسبه اذ اللائق ان يشكروا قوله فالجزءان منصوبان على المفعولية لا وجه على اسمه وتخفيفه كانه ليت يعاقبها
بالقراءة ان جارية متفق عليها لكن توجيهه مختلف فعند الفراء منصوبان بعوامل وعند الكسائي نصب الثاني بكان
المقدرة وعند المحققين بالحالية قال ولا وجه ان الفراء يحمل ليت تشبيها بتمنيت فنصب مفعولين واقع ووجب ينصبوا كان
عند الكسائي وهو قيع حذف عامل الحال وجوبا عند المحققين قوله والتشديد الجر بها اي بلفظة لعل كما جاء في اللغة العقيلية
صيغة التصغير في الفاموس عقيل كزبير ابو قبيلة قوله وان فتح الصوت تنعلوه رواه الرضي رفعة قوله لعل ابي
المغوار قال في الفاموس رجل مغوار بين الغوار بكسر على كثير الغارات قوله اذا كان اشهر قوله الرجل بابي المغوار
بابا وبجيء ان يجلي في الاحوال الثلث باب اب وابا وحنيفة وقع في كتابة علي رضي الله عنه كتبه علي ابن ابو طالب قوله والحاجة
الى ان وتلى بعد ما جرم بعد وجود الجر بها والحكم بشذوذه والجر بوجود الجر بعد هذا الشاذ وقيل والحاجة الى التأويل
للابقاء الجر لعل لا اشكال فيه مع انه لا اسناد له الا انه البتة واقعا من حقيقتي قوله العطف في اللغة الامالة واما
كانت بهذه الحروف قبل المعطوف الى المعطوف عليه اي او يتبع العامل الى المعطوف قوله كما ذهب بعض اقراء
الاثمان بعد ما تعقد ما هو المثبت في الكتب ان بعض النحاة ذهب اليه اما انهم بعض اخر فلم تعرف عليه قوله فلا ابعد
الاول مجمع اعم من ان يكون مطلقا اه فالمعنى لا فادة الجمع لا ان معه جمع الجمع لانه لبس الاجماع فلو كان الواو وجمعين
موضوعات البواقي قوله ايليس المراد ان في المعطوف له ولا اثبت في جانبها وكونها مقصودين بالنسبة لا يستويان الجمع به
ذلك ونحو في الفعل الاعراضية في الحكم لشمل زيد وعمرو والشيئان قوله فهنا كما جاءني زيد وعمرو اقام عمرو اي حصل
الفعل من كليهما قوله فانك جئت اولا فيه لانا قوله اي حصل بعضهم جاءني زيد بعده جعفر له عطف البيان الا الجزء
الفاء وفي فيه لشمل كلام الرضي خبر تمام فانه قال فعند كما جاءني زيد وعمرو وقام اوثم عمرو اي حصل الفعل من الجمع
بخلاف جاءني زيدا وعمرو اي حصل الفعل من الرجال ومن الاخر فالعكس قوله بخلاف اه فعل السامع او وظل في قبل
قوله بخلاف ذلك واقتصر عليه قوله والغاء للترتيب اي المجموع الترتيب بغير مهلة فان قلت معنى الترتيب الشاب
الثاني الا المعطوف عليه قبل المعطوف وهذا الترتيب يستعمل معنى الجمع فلا فائدة اما قوله الترتيب على معنى الجمع
الترتيب مع انه بعد من العبارة قلت الترتيب قد يكون الترتيب نسبة المتكلم وقد يكون الترتيب في الذكر

فلا يستلزم الجميع الا انه اذا فلا عبارة المتن بقوله بغير مهملة وانه على انه فات منه قيد لابد منه لانتفاء بعضهم من
مقابلة مع فوز ولم يشمل المهملة لان انتقاضه فليكن من مقابله الخاص بالعام (قوله) معروفة بمهملة اعلم ان العطف وكم
قد يصلي ان تركيب واو رمان يكون المعطوف امرا معتمدا كان انتهاؤه مترافيا عن المعطوف عليه والابتداء
عقيبه بلا مهلة فلك ان تعطف بالفاء نظرا الى اتصال الابتداء بالمعطوف عليه ولك ان تعطف بثم نظرا الى بعد انتهائه
وتراخيه عنه (قوله) والفرق بينها ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين بل من ثلثة اوجه ثالثها
ما تقدم من ان المهملة في حتى اقل (قوله) جار على الرسم جاوز من العلامة جمع (قوله) [illegible] جل من ليس ظهر تركيبه كذا [illegible]
لكنه في بعض الشروح ذكر الرضي في بحث حتى الجارة انه لا يجوز في العاطفة كون المعطوف غير الجزء الا فيما من
الملاقي له ولكا زعم بذكره الشارح في هذا المقام تمسكا ببعض الشروح او الاقوال ومن بعد الظهر آه [illegible]
الكواكب الهندية بحل نظر لانه وان لا يصح على تحقيق الرضي تمسكه بالجزء فحكم بقوله نحو البارحة حتى الصباح
فانه لا يصح قول حتى العاطفة على الملاقي للجزء اذ ليس الا في حكم الجزء لكن لا فلو في جعل الجزء اعم من الجزء
حقيقة او حكما والاستغناء عنه لانه قال الرضي في بحث حتى الجارة الا انه يجب بالعاطفة يجب ان يكون جزءا مما
قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا او كالجزء بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم على انه يمكن ان يجعل الصبح
وقول حتى على الصباح تطلق على الصبح باعتبار انه ملاقي الجزء الاخير كما عند الرضي ويصح باعتبار انه صار بمنزلة الجملة
لكثرة غلط بالليل في النوم كما اجازه الهندي فلا منافاة بين النفي الرضي وتجويز الهندي فاحفظه ثم
ما ذكره وجها للعدم فيه نظر اذ على الملاقي يحصل مستغني عنه لانه اذا كان قول حتى على الجزء الاضعف
او الاقوى بعد عطف الجزء على الكل المتقدم لمغايرة قوة او ضعف بحيث صار مغايرا لسائر الاجزاء
خارجا من الكل لا يصح الا يدخل على جزء الكل الا ان عطف جزء الكل على الكل لا يجعله القوة والضعف (قوله) لا لحد الامرين
اكتفى المص في هذا المقام بما قبل ما لابد منه فلم يعلق او الامور ولو حين نظره في هذا الكتاب في الكلام ما نفي الجنس
او في تنازع الفعلان الى غير معين عند المتكلم بهذا في الشك لها او والتشكيك كما في التعيين الا الابهام
فهو التعيين عند المتكلم الا ان يقال لا انه (قوله) او بيان المعنى المشترك بين الثلثة ومعنى التشكيك والابهام الاخرى
واقع و بهذا [illegible] لا ينقطع منهم آتيا وكقول الكلام امرين لانه لو سلم في الكلام في المعنى المشترك بين الثلاثة
والمعنى جايز في ام الا انها ما اجاب به عنه فلابد في الاشتباه لانه وان كان لو فيه لاحد الامرين منها والعموم
لزم من فوات النفي على احد الامرين مبهما لكنه ليس على احد الامرين مبهما عند المتكلم (قوله) لازمة لهمزة الاستفهام اي
غير مستقلة بدونها لزمه في اللغة بعض لم يفارقه فالا انم بمعنى غير المفارق ويستعمل كثيرا في كتب العربية بهذا
المعنى وكون الا انم جايز المفارقة اغلبية في الا انم المنزل (قوله) بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم

شبه بقوله عند المتكلم على ان المراد بالاستواء الاستواء في علم المتكلم وربما يتوهم ان الاولى ان يراد الاستواء
في الاعراب او الاثبات والاستفهام لانه ينتقض بمثل اقام زيد ام قام عمرو (لطلب التعيين لا تشترط هذه في)
ام المتصلة لانه ينتقض بقوله سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب
الا ان يقال المراد انه في الاصل وضعه كذلك وقد ينسلخ عنه [illegible] اذا انسلخ يعني انه نكلف [illegible] قوله وكان
الجواب بالتنصيص الخ والتعسف في تحقيق تركيب التسوية فعند النحاة اكثرهم ان سواء خبر مبتدا او مقدم وما
الذي انذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء الانذار وعدم الانذار وبعضهم جعل سواء مبتدا الا ان المعنى ولا ان كان
موقوفا الخ مسند اليه بتاويله الفعل الا الاسم الصريح الا ان الجملة مبتدا [illegible] في تاويله الفعل [illegible] ام لم يعد
معنى الاداة [illegible] ان الهمزة وام لم يبقيا على معنيهما بل استعير لاستواء والهمزة ام لم تجز سواء على اقمت ام قعدت
وقال الرضي سواء خبر مبتدا محذوف اي الامران سواء والتثنية والجمع فيه مستويان لانه في الاصل مصدر او قوله
اقمت ام قعدت في معنى الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سيان والسدد على اعتبار معنى الشرط والسعادة
في الشك في التركيب على الهمزة وام الشرط الذي يستعمل بلوان الملاقي في معنى المستقبل ولكنه كذلك بعد ان ولا انه
[illegible] ويستعمل الجملة الاسمية بعد الهمزة [illegible] على الاطلاق بمعنى الاستقبال اولى على اعتبار معنى الشرط وفيه
بالعطف [illegible] لقرينة (قوله) لان ما كان [illegible] فلا يمكن الا بعد تمحيضها الاطلاق في عدم عده ضعيف مطلق اما
الاعراب على [illegible] على عدم عده ضعيف بالاضافة الا ان فيه فتنظر (قوله) وقد يجاب يبنى كل بينهما [illegible]
التحقيق الجواب في التعيين [illegible] قد يجاب
بتعيينهما الخ ينقص الاجابة انعام المسؤول [illegible] فالجواب ما بعد ونفي قطعه في اعتقاده الاجابة سؤاله فالجواب
بالتعيين [illegible] بالتعيين [illegible] الا بالنفي [illegible]
[illegible] (قوله) والمنقطعة تجيء في الاخبار [illegible] الهمزة الشك [illegible]
الاكثر [illegible] الاخبار اذا كان ما بعدها منقطع [illegible] للاستفهام [illegible] او كان
ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام [illegible] ام هل يستوي الظلمات والنور [illegible] ام شاء
من عطف الانشاء على الاخبار [illegible] واجاب الهندي بانه استفهام مستانف وفيه انه يلزم ان لا يكون
ام المنقطعة من حروف العطف بل يكون حرف استيناف والكلام على تقدير جملة من الحروف العاطفة واجاب ثانيا
بان التقدير بل [illegible] اهي غنم شاء ام شاء او قال [illegible] عليه انه يؤول المنقطعة الا المتصلة وفيه ان معنى المنقطعة
الاضراب والاستفهام سواء كان بالهمزة [illegible] فيشتمل على معنى ام المنقطعة [illegible] اي شاء او على
اي تقدير بينه وبين ام المنقطعة [illegible] عطف الانشاء على الاخبار [illegible] وعلى

نصه على قصده بسبب انها مقام الاخرى وايضا يجوز ان يجاب بقوله بل اسمى ثم ما يقولون بل اشك واتردد فيلون
اخبر بانهما الاخبار عن الشي بالاعتبار عن الشك والتردد فيه قوله وعن الثاني ان الواو والفاء وثم اما الثانية يعطفها
على ما على الاولى وانما هذا من تخريجات الشارح اخذه من قول الاندلسي حيث قال العاطفة لكن مع الواو ويعطف الجملة
على الاخرى ليجعلها كحرف الذي يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وبقي على الشارح انه لم يكن الا الاولى
العطف كيف يصح عطف الثانية عليها لحرف الجمع المفيد لشركة المعطوف مع المعطوف عليه في حكم التركيب والشهود
الا الواو زايدة لتاكيد العطف ودفع الالتباس بغير العاطفة حتى قبل التزامها فيها وان لكن لمزومها مصاحبة
غير عاطفة بخلاف لكن فالحكم بينهما المعطوف عليه المعطوف جملة المعطوف نفيا على خلاف لكن العاطفة على المتفق
فان الحكم الثابت على قبيل الاثبات لم يذكر لانه يكون المعطوف عليه بل يذكر ما يتعلق بما بعده فيلون الا ما بعدها قوله
حروف التنبيه الظاهر ان هذه الحروف ليست من حروف المعاني بل اصوات النقت بتعرض التنبيه فالاولى ان تجعل من
قبيل حروف الزيادة قوله بصدرها الجمل لعلها اي ولا يكون الا في صدر الكلام سوى ها المتصلة باسم الاشارة فانها
يجوز حيث يقع اسم الاشارة واما اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة فهي في صدر الكلام نحو قوله تعالى ها انتم هؤلاء
والاصل انتم هؤلاء وفي الفصل بينها وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وغير القسم نحو ها الله
ذا لقلته ها لم الله ذا فيه وفرق الصحاح بينها وبين الا وافعاما لتحقيق الكلام الذي يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل
يعني انه عاقل على الحقيقة دون المجاز واما الا فروى ستفتح به الكلام للتنبيه تقول الا ان زيدا قايم كما تقول اعلم
ان زيدا خارج بهذا الكلام ومنه علم الا اعلم يستعمل لحر والتنبيه وما بعد لتنبيه فيجعل ان ما بعدها مكسورة فتامل
قوله حروف النداء ما تعمها استعمال لانها تستعمل للقريب والبعيد ايا وهيا للبعيد الكل الي واي وفي الصحاح
ايا من حروف النداء ينادى بها القريب والبعيد والمهم ينبغي ما الكلام التي في الكلام ان يا لكمالها اعم في الصحاح ثم تحسب
موارد الاستعمال فيكون محذوفة مذكورة والاجد في من حروف النداء سوى يا ولا ينادى اسم الله تعالى والاسم
المستغاث وايها والمتعجب الا بها ولا يندب الا بها او بوا كذا في القاموس قال نعم فيه اربع لغات المشهور فتح النون
والعين والثانية كسر العين وبين كسرتيه والثالثة كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة
حاء كذا في الرضي للكوفي ادريا زيد ابيض لم غليك قال الفاضل الهندي ومنه ما رواه في حديث الحنفية حين قومها نعم
بعد قوله عليه السلام وانك لا على ابيك ودين حنيفة وان كان يقبل منك فقالت نعم فقال عليهم قد برى الله قال اذا كان
للقبول لانصدق النفي قوله واي اثبات بعد الاستفهام يعني نحو قولك لا يجاب بعد ما جرد في الايجاب بعد الاستفهام
بالاسم فوجه غير فتى على منه فتى قوله ويلزمها القسم يستعمل القسم على خلاف ما ينوى ان الا انها تبطل الجزم
القسم ويفعل الا والله واي الله نحو وحق القسم وتحقق الا وقد قيل نحو تاتيه نحو اي والله وذا لانه يجرد ولا غير

خبر ليتها بها ما ساي الى رد وقوله لا من ثلثة اوجه هو فتحها وفتح الساكنين والثانيها ساكنة وهو التقى الساكنين على
خبر ليته لان العقد والصدر في لفظين اجرا الجمل مجرى كلمة واحدة كما هنا وقوله وهذا ايضا من قضايا في لفظ الله
قوله من قال بسر ففصاله به كشرط قوله من خوى جهته في القاموس الجوى مثل الجمى والحزن والحرقة وشدة
الوجد وداء في الصدر وكلها في المقام حسن قوله وحسن كونها زايدة الا انها المعنى به وهذا لا يختلج بوجه كالبيان
كون ان واللام للابتداء من حروف الزيادة ولذا لم يكتف به الرضي وقال هو انها لم تفد المعاني التي وضعت
الا لمعنى الاول لم تفد شيا بخلاف ان ولام الابتداء فالغرض التاكيد بهما كانت الا ان فانها باقية على ما وضعت
له بهذا البعض منه ان المعنى الذي يفيده الحروف الزوائد مما هو وضعت في الاستعمال قوله اقلت اي زيادة ان مع
ما المصدرية واكثر الاسمية نحو قوله منا ما منهم فيما ان مكنا كم فيه وبعد الا التنبيه نحو الا ان قام زيد قوله وان
نحو فتح الهمزة وسكون النون بعد ما كثير منهم من تقييد ان المكسورة بالفتح ما اكثر ما في زيادة ان
المكسورة الا الزيادة بين لو والقسم حتى يجزم فتحها ولكن ان يفهم الكثرة من تعدد زيادتها مع الكاف والفاء
المفتوحة ان قد يكون صلة كما في فلما ان جاء البشير وقد يكون زايدة لغو ولكم وما لهم الا بعد يهم التيان لا يقدموا
انه تجعل الواو في بعد ما ساقها الزايدة وجه فتى ونحو منه سوى زيادة الا ان لم يذكره قوله كما ان
ظنه تعطوا الا ما نظر الستم وبروى وارق السم العطف النساء وارق في الراس واليدين وظني مطو حنينه الكبد
ونبلا ولا الماشي بيننا ولا النا لها الشد به الحفرة والعرفة الشيحة الخضراء كلاه فكل من القاموس قوله وقلت قبل
القسم وان كسرت قبل القسم التي جوابه من الابتداء باء جواب نفى نحو لا والله لا افعل قوله ما برد رسرى وما نشو
والجور الهلكة على العرف بعد انكره الجوهري في الصحاح نقوم الشارح ان الهلكة جمع هالك كطلبة جمع طالب وفيها
وفي وانه البيت فقال الجور جمع جائر قال الجوهري الهلكة الهلاك وفي القاموس الجور بالضم الهلاك وجمعه جور ونو
يشرح الابيات اخره باللغة افزالهم عن الجاري الجور متعلق بشمر ومعنى البيت في الرجل العاشق سرى ونشر
الهوالك وما علم انه سار فيها الحق اذا انف والعجيب انه الكاشف عن الشبهة علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك لسنة والجود والاخلاق
الانحراف والانقلاب اعلم ان ما الكافة عن العمل يستحق ان يجعل من الحروف الزايدة لكونها في جنسها الا ما لكن
لم يعدوها من الحروف الزايدة لان لها اثرا في الكلام وهو كف ما كفه عن العمل وتهيئه وقوله على الفعل في الطاقة وكف
يشبه الا وعن الاضافة وتهيئة كونها اي زايدة قال الرضي والتي الاسم الا برون نابالشر الحروف نابالشر اعنوبا لانها كيد
يا ان يا او فيه الا فتى اي ولا الزيادة بعد العاطفة على النفي في موضع الاستفهام ويرون نا بالشر بالنقط لكنها مافيها من
زيادة فيها سدا لكلامه ونحن تقعد الا لم يكن لنا عين صحيح الاعزوان في زيادة الصحيح ليس الا ما كل ما اما قرب الزايد
ما لو فقدوا لا يعدون اصل المعنى بعدم نوقف فهم عليه وما الكافة ليست كذلك اذ في انما زيد قايم رفع زيد لا يفهم ان المقصود
فهو به

ن الخبر الكلام جملة بعد او الاظهر ما يلي رجال بعد لان الاسم يحكم عليه بزيد قايم او في حينئذ بالخبر يحكم بلزوم الابتداء منه
الكلام بدون ما وهو سيبويه الاول للشارح والا فيجب بدون ما يمكن السببية مثلها ما هو هذه الكلمات
منزلة الحروف المعاني التي لو حذفت لا اختلت دلالة اللفظ قوله فهي تفسير للمبهم قال ابن مالك الغالب فيه ان يكون تفسير
الفعل بالفعل بمعنى القول قوله اي بفعل مقدر من معنى الفعل اراد ان توجيه طريقه لمعنى اللفظ باب المفعول والعبارة اي
يستعار له اداة الظرف يعم اعتبار اللفظ فالمعنى سوالنا بعد قوله قال الهندي كانه على التغليب لكن جعل التغليب فيما
للفظ فيه الاعتبار به حيث قال النظر فيه اعتبار به او على التغليب وفيه ان طرفيه اللفظ لمعنى ايضا اعتباريه قوله مفعولا
مقدر اللفظ خبر هي ان القول لقوله مخصصه باي من معنى الفعل معناه بمفعول ما فيه من معنى القول لانه بتفسير اللفظ في معنى
القول الا انه جعل الرضي خاليا من معنى الفعل الغير المصرح به جعل الفعل المقدر من مقوله ما فيه من الفعل وهو بعيد من العبارة
قوله تقول له ان اعبد والله تفسير للمفعول به اشار اليه بقوله فهي لا تفسير في الاكثر الا مفعولا مقدرا لكن ان قوله في الاكثر انه قد يفسر
مفعولا مذكورا او ارادة من غير تمسك بالاية في انه تفسير مفعول الفعل المقدر اي ما امرتهم قوله ان اعبدوا الله تفسير لما امرتني لكن
قال الرضي بعد ما امرتني به امرتني بقوله اذا ما مصدر به لا يكون تفسيرا اعبدوا الله بل قوله لهم فالتفسير مفعول القول المقدر مقدر
تكن قال ان ذكر القول المقدر كالفعل الملفوظ اولى في عدم الظهور قال الرضي وينبغي ان يعلم ان ما بعد ان المفسرة
ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير للمبهم المقدر كقوله تعالى وآخر دعواهم
ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدا المتقدم هذا وينبغي ان يجعل
من حروف التفسير العامة قوله في الزائدة والثاني في قوله الاية على مذهب سيبويه قوله او تقديرا نحو الا زيدا
ضربت قال الرضي اذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب بفعل بعده لا بفعل مقدر بعدها للتوسع في الظروف نحو اما
اليوم بيوم الجمعة زرتني يوم الجمعة فيه منصوب بزرتني قوله فالهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها آه جعل تصرفا
تمييزا عن نسبة اعم الى فاعله اعم تصرفه وجعل اضافة التصرف الى الهمزة لملابسة لانه يتبين به التصرف وفيه ولكن ان
يجعل التصرف فعل الهمزة ان الهمزة تصرفها اعم من تصرف هل لانها يدخل في مواقع لا يدخل فيها هل والهاء يدخل على تصرف
في الكلام بتعلقه من الخبر الى الانشاء فاذا كان استعمالها اكثر كان تصرفها اعم وينبغي ان يراد بالاعم الاكثر ومن وجه لان
لهل ايضا تصرفات ليست للهمزة قال الرضي وتختص هل بالاحكام دون الهمزة ودون كونها للتقرير في الاثبات
نحو قوله تعالى [illegible] الم يترتب [illegible] الا في النفي الفاء [illegible] جاز ان يأتي بعدها الا فقصد الايجاب كقوله
هل جزاء الاحسان الا الاحسان ولا يدخل في الجمل المؤكدة تنبيها في خبر المبتدا الذي بعدها نحو هل زيد بقايم
بان قال الهمزة حاصل الواو والفاء وثم بخلاف هل مع الهمزة [illegible] في النصب [illegible] عليها العاطفة على
تدخل عليها [illegible] قال تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر [illegible] الا من [illegible] الكي نقول

ان اكرمتني اكرمتك فهل يكرمني والا انتفى ما يكرمني وتقول اسلم عليه ثم هل ينتقض التي في الهمزة لانه لا يستعلم ويجوز
في هل وسائر كلم الاستفهام كما في الرضي فاعلم ان هذه الصورة في انفسها من مقتضيات كون هل اعم تصرفا قوله
اعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وردها الاتم معناه في كتب المحقق التفتازاني ان لو تستعمل
للمحال والمحال فالغرض يكون الاول واثبات الشرط هو لو والاول في الماضي قوله واما كان مضمونه مقدرا ولما كان منتفيا
فيه ان النقد يريد الا بتارة الوجود ويلي نعم الموجود والعدد وهم كما حقق في محله قوله فيلزم لاجل الانتفاء انتفاء ما حقق
به ايضا هذا ان المستلزم انتفاء الملزوم انتفاء اللازم ويكون لسبب اله ولا يصح ممنوعا قوله ويكون انتفاء الاكرام
سبب الانتفاء المجي في زعم المتكلم فيه بحث قوله ومع هذا الاستعمال يوهم المعنى ان لو لانتفاء الاول وانتفاء
الشاذ فقد جرى المعنى بسبب خطيئتهم فقال الشرط سبب الجزاء سبب السبب قد يكون اعم من المسبب فلا يلزم من
انتفاء السبب انتفاؤه وافقه الرضي في اكثر ما وتبعه الهندي بان الشرط لا يجب فيه السببية المستعملة وجوده
بان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم قد يكون اعم فلا يلزم من انتفاء الشرط انتفاءه قوله موضع منطلق اي
في موضع يليق فيه ان يقع منطلق اذا وان ينبغي وجه انه بعد الواجب لو انك انطلقت كيف يصح ان يقال انطلق
وفي موضع منطلق قبل و قول لو انك انطلقت اي لو ثبت انطلاقك على انه ومع نطلق موضع منطلق
وتجوز لو انك منطلق بتقدير امر منطلق [illegible] وهم مثاله واعلم ان [illegible]
يلزم و فعل ما قيل [illegible] عليه الام معتوقة ويحذف اللام عليها اذا كان وقعت الجملة الشرطية صلة او حالا
شرطا به بعدها فانه يكثر حذف اللام [illegible] الجملة الاسمية خلافا للزمخشري قوله واذا تقدم القسم اول الكلام اي
في اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه [illegible] الاعتراض الهندي بانه لا يصح تركه في عدم كونه زمانا واحدا
[illegible] في طرف زمان فيضعف الكلام [illegible] زمان يختلف [illegible] فاذا كان [illegible]
[illegible] الهندي بتقسيم التقدم معنى المذكور اي اذا تقدم القسم [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] الاشتباه [illegible] بعدم ظهور كونه مما كان [illegible] غير ظاهر فيضعف [illegible]
قوله والقسم به ومن توسط القسم بتقديم خبر الشرط قال الرضي بتقديم ما يطلب [illegible] مبتدا [illegible]
او قبل ان قال بتقديم خبر الشرط لان الاحتراز عن توسط بتقديم الشرط بقوله [illegible] الشرط وفيه بحث لان الاحتراز [illegible]
صور التوسط لعلى بقوله اول الكلام [illegible] فقوله [illegible] الشرط لان الكلام [illegible] الشرط فلا بد من ذكره قوله لزم القسم
جعل خبر لزم القسم [illegible] بعده لان الشرط [illegible] لان الكلام في القسم لكن قوله وكان الجواب للقسم [illegible] والقسم
[illegible] اليه خبر لزمه قوله لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال فيه انه اذا كان الشرط [illegible] الجزم
الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم [illegible] انه يتعلق [illegible] كونه مجزوما [illegible] غير مجزوم

قوله والشرط ايضا لكونه حشوا وقعا بالشرط فيه نحو الا الجواب نحو والقسم جوابه الجواب حاصل على ما اذا كان
الجواب للشرط فان جواب القسم معنى تامه جملة الشرط والجزاء قوله فيكون باعتبار التقديم والجواب لكليهما نشر على ترتيب
اللف لان تقديم الخبر مقدم على جواز الغاء القسم في المذكور في قوله انا والله ان تاتني تقديم الخبر مقدم على الغاء
القسم لكنه في قوله على المعنى الثاني هذا مثال لتقديم جزء الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم
على غير ترتيب اللف وباعتبار اعتبار الشرط على ترتيبه نظرا الى ان تقديم الخبر كلا منه مقدم على جواز الغاء القسم على
المعنى الاول مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى الثاني فيكون النشر على ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز
اعتبار الشرط لكليهما الا ان اريد اللف الذي باعتبار مثالي انا والله ان تاتني والله ان تاتني فهو على المعنيين باعتبار
التقديم على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الاول على غير ترتيب اللف باعتبار الغاء القسم واعتباره وعلى المعنى الثاني
على ترتيبه باعتبار اعتبار الشرط والغائه فكلامه مما يحتمل الناظر ويجعل من نظره عن الاحاطة بمقصده
الظاهر وقد يطلق لفظ لا يخفى عليه شيء ولكن الله اصلحه يعطى من احتياطه به ليكون [illegible] حققه هذا النظر
والا وما الا انسب بسياق الكلام قبله الظهر ان يعتبر الغاء القسم لانه في مقابلة وجوب اعتبار القسم على تقدير تقدمه
اول الكلام قوله وان اتيتني الا انه يحتمل العطف على قوله انا والله ان [illegible] فيكون مثالا لتقديم الشرط ويحتمل العطف على
قوله والله ان اتيتني فيكون مثالا لافادة منع الخلو المستفاد من قوله بتقديم الشرط او جزء من تقديم
الشرط والقسم معا قوله الا انه [illegible] هذا المثال الشرط بصيغة الماضي [illegible] السهيلي [illegible] قوله اتفاق بين
النحاة في هذا اعتباره اي اعتبار الغاء الشرط قوله او مقدرة كملفوظ في صدر الكلام مقدرة كملفوظ المقدر في الصدر
كملفوظ فيه المقدر في وسطه كالملفوظ فلا وجه لتخصيص البيان بالمقدر اول الكلام قوله فانه لو كان جزاء الشرط لكان
الجزم بحذف النون [illegible] قال الرضي [illegible] ان تاتني اكرمك بالجزم اكثر من ان تاتني فاطلبك قوله فانه لو كان
جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء [illegible] لا يجوز الا في الضرورة [illegible] من تقدير الفصل بتقدير
الفاء [illegible] لزوم الاتيان بالفاء [illegible] الاتيان بالفاء [illegible] فاعلم
انه قد يقع الشرطية في مقام جزاء الشرط [illegible] الشرط الثاني فيجعل [illegible] الشرطية [illegible] الفاء على الغاء
الشرطية الجزائية [illegible] فيجعل الجزاء للشرط الا [illegible] ذكره الرضي [illegible] تقدم الجزاء على الشرط [illegible] جزاء
يجعل المقدم والاصح عند البصري وجعل [illegible] تقدم جزاء [illegible] الجزم [illegible] الشرط [illegible] السهيلي قوله واما التفصيل
فان الرضي [illegible] لكثرة الاستعمال [illegible] اذا كان ما بعد الفاء [illegible] منصوبا او مضروبا
[illegible] الفاء [illegible] قال [illegible] من انه
بتقدير اما [illegible] تقدير كلمة الجنس قوله والحاكم [illegible] الشرط [illegible] الكلم

يكون

٣١

يكون اولى وحيث الشرط معه انه تقال زيد حين يغيب فانا اكرمه او ان تغيبه فانا اكرمه الا ان الشواهد كثيرة في القرآن
لعدم الشرط على ما يلي جعلا حيث الا اتيان بالفاء ظرفيه جار بحيث مجرى الشرط وانما جاز اعمال المستقبل في الظرف
الماضوي الا انه شبه وقوع المستقبل في عامله لان الغرض هو العلم بتحقق الافعال المستقبلة فكان هذه الافعال
المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها وكان ذلك لقصد المبالغة قوله فيه [illegible]
الوجه [illegible] الا فرق لانه لا يصح التعويض بحرف اما في جزء منها مطلق فلم يكن منه في الغاء فان في جزء [illegible]
الشرط الى اثبته المذهب الاخر ونحو قوله [illegible] مطلق اطلاق [illegible] زيد فمنطلق اما
منطلق لزيد وفي اما يوم الجمعة فانا منطلق اما ان قال انا منطلق يوم الجمعة قوله وهذا مذهب سيبويه قال الرضي
ونبه الهندي بهذا المذهب المبرد وافق ره المص قوله على مطلق مفعول لا منطلق وقد عملا بعض مفعوليه في تقديره
ظرف اي زمانا مطلق او في البعد عن التلفظ قوله واما تقديره على تقدير الرفع على ذكر زيد آه رد هذا المذهب
بانه لو كان معمول المحذوف مطلق جار اما يوم الجمعة فزيد منطلق [illegible] الاضمار بتقدير فعل [illegible]
مذكور على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على [illegible] تقدير العابد اي منطلق فيه وجاز نصب زيد فمنطلق
بتقدير ناصب مع انه لا يجوز [illegible] تقدير الكون وجعل هذا [illegible] التقدير الذكر ولا يخفى انه يرد على
تقدير الكون ايضا انه لو جاز رفع زيد في اما زيد فمنطلق بالكون المقدر لجاز الرفع في اما يوم الجمعة فزيد منطلق
بالكون المذكور اي مهما يكن يوم الجمعة فزيد منطلق اعلم ان مهما يكون [illegible] ما لا يفعل سوى [illegible]
نفي مهما يكن يوم الجمعة [illegible] تقدير اما زيد [illegible] مهما يكن زيد [illegible] خبر شرط يكن
زيد [illegible] التقدير مهما يذكر يوم الجمعة ومهما يذكر زيد [illegible] وتقدير العابد اي وقت
يكون زيد فيه [illegible] تقدير [illegible] اما زيد فمنطلق في تقدير ما يكون زيد فيه فهو منطلق
فيه [illegible] مهما [illegible] قوله [illegible] قال [illegible] على لغة العرب
لكن اثبته ابن مالك [illegible] الرضي ونقضها [illegible] بانه ليس [illegible] ابن مالك [illegible] محتملا [illegible]
نفيس ان الظاهر [illegible] المذهب الاول [illegible] اما يوم الجمعة فزيد منطلق [illegible] اليوم بتقدير [illegible] آه
عدم [illegible] بتقدير [illegible] بتقدير العابد قوله تقول لشخص
فلان [illegible] الكلام مثل الكلمة
والحظ [illegible] قوله [illegible] جواب القسم
[illegible] الانسان [illegible] الاسم [illegible]
[illegible] قال الهندي [illegible]

قوله

لانه ما سطرق اليه المنع والمالم يعد تاء التانيث المتحركة من الحروف والاعلامة الرفع في الجمعين والاسماء الا انها جعلت
مع ما لحقته بمنزلة كلمة واحدة اما عدم عد علامة التثنية والجمعين في الفعل فلانها اسماء واشار الى علامتها دون
ما لحقه المصنف تبعا لبيان حكم تاء التانيث فانهم قوله تانيث المسند اليه تحقيق او تنزيل لكان في الجمع على المنزلة
منزلة المؤنث بالتاء قوله فلا كان اى المسند اليه المراد والمعنى فان كان تانيث المسند اليه ظاهرا غير حقيقي
او المعنى فان كان المسند اليه المؤنث ظاهرا غير حقيقي قوله اى تانيث الاسماء اى في تاء التانيث او بين جمعها او نحو
نحو اى الحاق تاء التانيث بخبر فيه على الحذف والابدال والاول محله اسم مكان قوله المسند قد تقدم الا انها ذكرت
انه بد الابتداء فيه كونه ذكرها استثنى قوله عنه فالاوجه ان يقال المثنا ورمنا قوله والحق الالحاق بدون استثنى منه
الظاهر الغير الحقيقي قوله اى جمع المذكر والمؤنث على مثل ما الزيدان آه بين الضعف حين المسند الى الظاهر المطلق
كما افاد عبارته ولو جعل مرتبطا بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقي لصار مقيدا لكن بالكثير حاصل ان يقيد لانه يجب
يكون الفاعل ظاهرا غير حقيقي وبفعل الخاص قوله اى ادخلته نونا اطلاق النون ليصح ما ينبغى لانه ادخال النون التي
يسمى تنوينا فاى في العبارة مجاز يقرب الاسم تنوينا والتنوين لا يكون الا في الاسماء فسماه تنوينا انه الاتجاه
لم يد المعرفة الى ما به قرب تلسى سماه تنوينا لتشبيه اياه فالنون على التشبيه فيه النون الداخل قوله نون
ساكنة اى بدا انها ان اراد بالساكن بدا انها ما يكون ساكنا او لم يكن ... فعلى نون في آخر الموجب
كمحصى ... كذلك وان اراد معنى آخر فيتبين قوله ينظم عليه قوله فلا يجزي الحركة الظاهرة فلا يجزيه يرجع الضمير
تعريف التنوين وكأنه اراد ... عبارة التعريف ومن شامله نون آه ... ذكره الرضي وتبعه الشارح و
ظهور ان المراد نون ... لان الكلام في الطرف ... قوله ... ذكر الآخر اى آخر الكلمة حقيقة او حكما
فيدخل فيه تنوين ... فان الالف وليس آخر
الكلمة حقيقة الا حكما بل آخره ... بينه بالتكلم قوله لا لتاكيد الفعل ... نون التاكيد الخفيفة ...
... تاكيد الفعل ... ويستغنى عنه لان المثنا ... الآخر ... المثنا ...
به ما ... قوله ... بالحركة التي على ... الوقف باسقاط الحركة قوله لا ينفك التنوين
بالنون ... ملاقاة الساكن ... ذكره لوجب ... عند ذكر الآخر ... التأكيد ايضا
... قال الرضي ... بالسوية الاسم الفعل ... سيبويه ... النهى ...
... للفرق بين الوصل والوقف ... الوصل بنون ... للفرق بين المعرفة والنكرة ... كلامه ...
للتنوين ... الفارق بين الوصل والوقف قوله اى اسكت السكوت الآن لا ... الشيء في زمان الحال والاستقبال
طلبا ما ... او ... الامر ... الا انه ... اى اسكت السكوت الآن

قوله م

مسامحة

مسامحة معناه اسكت سكوتا متصلا بالآن قوله نحو ... العلمية والتانيث قال الزمخشري ... اسم ... تحقيقه
لان ... و... تقدير التاء ايضا فلا ... مسلمات ... قوله وذلك الترنم ... من اسباب ... الغناء
فسمى تنوين الترنم لذلك لان الترنم ... الغناء ... قال ... لان ... ترك الترنم قوله
وعوض عن الالف ... التغني نون التنوين ... بالاشباع قوله ... رواية ...
القاموس التحريك ... الخفق منه لضرورة الشعر والخفق حركة السراب واضطرابه والقايم الغبار المرتفع و
الاعماق جمع العمق ... المغارة ... الخالي والخرق ... الرياح والاشتباه الاعلام
التباس علامات ... الطريق ... وقاتم ... معالمه ... الاطراف مشتبه
الاعلام ... قوله ... الثبوتيات الآخر ... اعتبار الوضع ... التنوين ... عوض
نوعى التعويض والتنوين المقابلة ... المقابلة ... التنوين ... المضاف اليه ...
كالنون ... التمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ايضا مسامحة ... العوض و
المقابلة والترنم ... قوله والحاجة ... ارباب الحديث ...
من العلم الموصوف ... فرقا بينهما ... قاعدة ... على خلاف قاعدة العربية
وكذلك قولهم ... ابن ... الرضي ... طاهر ... الابوة ...
بين العلم ... هذه الصفة ... الغرض ...
... الاب ... عن الارض ...
... قوله الالف ... لان ...
... ان لا ... بخلاف تاء الابنة ... الالف الابنة
لان طالب التحقيق ... الالف للتخفيف لانه لو كان طالب التخفيف
المستعمل ... قوله ... التاكيد ... نون ... التخفيف ... الخفيفة ... قوله لانها
... الاصل ... الساكن ... الثانية لان الاول ... الحذف ...
الحذف ... مذهب الكوفيين ... مذهب سيبويه
من ... قوله والغالب ... الفاصل ... بالتغيير
قوله ... يختص ... نون التاكيد ...
... البعد ... الاتصال ...
فالاوان ... بالتخفيف ... قوله نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد

قوله م

في جيئ بعد التفضيل قوله آخرا بالخفيفة والشديدة في جميع هذه الامثلة قوله فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا
في مجيئها مع النفي بالنظر الى قوله النفي بلا لمشابهة النهي حتى قيل مجيئها في النفي بلا المنفصلة قياس عند ابن جني
بخلاف المنفصلة وان كانت قليلا نحو لا تؤذي الدار تقرأن والمراد بالنفي ما يشمل الجحد حتى قال سيبويه في قلة
بعدم التشبيه لها بلا في النهي في الجزم قوله ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم المثبت بهما لجواب فهو من
قبيل اضافة الجواب الى القسم كما افاده الشارح كما ذكره الهندي الا الاضافة من قبيل جرد قطيفة محل نظر و
نقض اللزوم بقوله تالله لئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون قوله بتقييد المثبت بان لا يتعلق به ظرف او جار متقدم
عليه اي الشرط المؤكد حرف بما سواء كان التاكيد لازما كما في اما او جائزا كما في متى ما او ما فيه تؤكد جواب
هذا الشرط ايضا قوله ليبدوا حالا او المحذوف قوله لا تخشون يبطرون وكذا قوله ليبدوا على البناء للمجهول فيه
قوله ان الشرط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكن في كلمة واحدة ولا بد من بيان الجهة في عدم حذف
الالف في اضربان واضربنان ويعلم والظاهر انه لا تردد في اشتراط ان يكون الساكنان في كلمة واحدة والمشددة
والتثنية والجمع المؤنث تنزلت منزلة المنفصل قوله وهو الواحد المذكر غائبا كان او حاضرا والمتكلم قوله
بمنزلة الاستثناء اي من الحكم بفتح ما قبلها ولكن ان تعد ما قبلها فيما ابطال لان الالف ليس جزءا للخطاب لها
واقعة بعد الفتح بلا فاصلة وتحمل ان يراد بقوله بلفظ في التثنية والجمع المؤنث اضربان واضربنان
بها جانب الف في ثالثا اكيدها بالنون المشددة في الا لكون المقصود الاستثناء قوله فانه لم التقاء
الساكنين على غير حده والانه تنزلت الخفيفة منزلة المشددة لكونها فرعها ومن المحو ان ذلك الالف في ما يليها
النون وعليه حمل قوله ولا تتبعان بالتخفيف ولم يجوز البصريون الالحاق مطلقا للزوم التقاء الساكنين على
غير حده وان كان في مثل الانقراءاتها في نون الوقاية في اضربانّي بعدم باء ونحو نون الخفيفة في نون المنقول
لان المشدد ليس مع المدة في كلمة واحدة والالف لا تنزل منزلة ما يكون من الكلمة الواحدة كما في المشددة والف التثنية
قوله وهو هذا من هذا الكلام بيان الافعال المتصلة الآخر بلفظ قال الشارح الحكيم لكن خوف لا يعتقد عليه بل من خلفه
الفرق بين التثنية والصيغتين الجمع والواحدة المؤنث حيث يجوز التقاء الساكنين في التثنية دونهما بان التقاء
الساكنين انما يجوز اذا كان المدة او المدغم من كلمة واحدة ويكون المشدد متصلا بالمدة اولا المنفصل لا منفصلا
والنون المشددة مع الضمير البارز سوى الف التثنية كالمنفصل ولا راد بالمنفصل نحو يا اي بن والف يحيى
فانه يمنع من الادغام باؤه نحو كما ذكر الرضي ان تشبيهها بالضمير المنفصل مطلق لا يصح لان الواو والجمع وياء المخاطبة
ايضا ضميران متصلان بل ينبغي ان يشبه بالف التثنية لا يفي اصلا والاختيار نحو ومع انه المراد بالمنفصل
الف التثنية كما شوبه بيان الشارح فيما بعد والفرق من التشبيه بيان حال الآخر مع النون تشبيهه

ما عرفت حاله من الآخر مع المتصل الف التثنية لكان اولى بها لا الحمل على المشبه به لتوضيح وما ذكره المصنف
ان ثبوت حرف العلة مع الف التثنية لا يستغني عن التعليل اليس لهذه علة فالصحيح فيه ان يستحق
تحمل عليها لكون الف التاكيد بل بحاسبات في وجوه التعليل قوله اما مع ضمير بارز لانه لا يحذف والضمير
لانه قد يكون فاعلا للفعل الظاهر نحو يضربن زيد قوله وهذه الامثلة فعلم تعريفها الى بعض المراعات
ترتيب تعريفها فانه مراعاة ترتيب المثل بها فيها قوله فما لم تره ما به قيل الفعل آه لان
التنوين لازم بخلاف النون فهو الزما لحفظ وايضا الكسر على الايلام الفعل فانه على
لا يلحق الاسم اولا قوله فيره ما وهو متفرع على الحذف في حال الوقف اولا بحال التي
في الحذف للساكنين الآن يحصل الردم من الردم في الكتب ايضا قوله والمفتوح
ما قبلها تقلب الفا ايضا في الكتابة في الآخر على الوقف وهو الاولى على الابتداء كما
تقرر في محله وقد جوز ان لا يكتب الخفيفة التي لم ينفتح ما قبلها ويكتب الفا اذا
انفتح ما قبلها فكتبناها على خلاف القياس اللهم ختم على خير ما قد
الاتك ونسالك ان تجعل هذه الارقام المتنمقة اخير الاعمال
خير الفضل امتنا بك انك اذا وما وهب الجزيل جزاك و
صل على سيد دام اهل وسما نك ثم

تم هذا الكتاب بعون
الملك الوهاب
تم الكلام
تم

عقل

كن عاما وارن بصدق النعال ولانظلب الصدر بدون الكمال الله الله رفت عقل رفت صبر

لان نصدرت بغير آلة جعلت ذاك الصدر صف النعال

الحق عشق است الخ ورد

سادم كناه ايلمكم صوفی صور
محشره كه اول رحمت رحان

كرچه ور لركيچ حال جوف اوله بيكي
التي تكمش اوتجق اوالماسه بيكي

انجه عشق اسد
الشب انجه طار

البته

كرچه ور لركيچ مال جوف اوله بيكي
الي تكمش اوتجق اوالماسه بيكي

صوف
بنا جرمم ناه ايلمكم
فخر ور محشره كه اولد رحمت رحمان

كرما ادف

اززله دسمدرح

لكن

بان ٤٧ ايكي اقچه

كي لا

بر نحو